وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــــــي
جامعـــة 08 ماي 1945 – قالمـــة–
كليـــة الحقوق و العلوم السياسية
قســـــــم : العلوم السياسية

رقم التسجيـــــل:.....

الرقم التسلسلي :.....

عنوان المذكـــرة

ولاءات القيادات السياسية و مشاريع التنمية الخارجية، نموذج القيادات العربية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : علاقات دولية و دراسات أمنية

من إعداد الطالب (ة) :
*درارجة بسمة

تحت إشراف الأستاذ:
* حميداني سليـــــم

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفـــــة
وداد غزلاني	محاضر أ	جامعة قالمـــة	رئيسا
سليم قسوم	مساعد أ	جامعة قالمـــة	مناقشا
سليم حميداني	محاضر ب	جامعة قالمـــة	مشرفا

السنة الجامعية : 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

المقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الخطة

قائمة المصادر و المراجع

الخاتمة

الفهرس

شكر و تقدير

على الأصل نمشي و الأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه و أن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا و لو بكلمة طيبة .

أولا أتقدم بخالص الشكر للأستاذ "**حميدانـــي سليـــم**" على إشرافه و تابعته لهذا البحث و على توجيهاته القيمة و نصائحه الهادفة ، كم أتقدم بالشكـــــــر الجزيل إلى الأستاذ " **دندان عبد الغانـــي** " لنصائحه .

عظيم الإمتنان لكل لجنة المناقشة التي سألتزم بكل توجيهاتها و إنتقاداتها العلمية و الموضوعية ، كما لا أنسى أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية لجامعة 8 مـــــاي 1945 ، أخص بالذكر أساتذة تخصص العلاقات الدولية الذين كان لهم الأثر في تحفيزي للعمل و بذر قصارى جهدي لبذل هذا العمـــــــل المتواضع .

لكل من كان لي سندا و ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل لكمني جميعا فائق الاحتـــــرام و التقديـــــر.

بسملة

إهداء

إنه ليعجز اللسان عن التعبير و لكن سأحاول ، فمهما حاولت لن أفي حق هؤلاء

إلى من قال الله فيهما " **ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا** "

إلى التي أهدتني الوصل دون الخصام .....إلى من ربتني وليدا وسقتني من حنينها شهد المنام و أرضعتني حنانا وحبا .....إلى فيض العطف والمودة إلى التي سهرت من أجل راحتي.....**أمـــي العزيزة**

إلى رمز النبل و الأخلاق .....منبع الجودة و الكرم .....إلى الذي رافقني بإرشاداته و توجيهاته النيرة طوال مشواري الدراسي.....**أبـــي العزيز**

إلى رمز المحبة و الوفاء ، إخواني الأعزاء

" **منـــال** " " **خولـــة** " وقرة عيني " **عبد النور** "

إلى روح جدي الغالي " **محمـــد** " رحمه الله .

إلى كل من ساعدني ووجهني وكان معي في الصعاب ، إلى كل أصدقاء الدرب وزملاء الدراسة .

إلى كل الأصدقاء المخلصين وأخص بالذكر رفيقتي " **أميـــرة** " .

إلى كل الذين أحبهم أهدي لهم هذا العمل المتواضع .

بسمة

الخطة

المقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول : حلقة مفاهيم (القادة الولاء السياسة الخارجية).

المطلب الأول : مفهوم القيادة.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية واستقلاليتها.

المطلب الثالث : مفهوم الولاء السياسي.

المبحث الثاني : الإطار النظري لظاهرة الولاء السياسي.

المطلب الأول : نظرية النخبة.

المطلب الثاني : نظرية التبعية.

المطلب الثالث : نظرية الدور.

الفصل الثاني : بناء الولاءات السياسية للخارج بين الاعتبار التاريخي والإطار الواقعي.

المبحث الأول : أنماط الولاءات القيادات السياسية لطرف خارجي.

المطلب الأول : الولاء بمرجعية دينية.

المطلب الثاني : الولاء بخلفية النظم القانونية المتبعة.

المطلب الثالث : الولاء بالانتماء الأيديولوجي.

المبحث الثاني : تكيف الولاءات السياسية في الواقع العالمي.

المطلب الأول : الكومنولث كإطار للولاء لبريطانيا.

المطلب الثاني : الرابطة الفرنكوفونية وصنع الولاء لفرنسا.

المطلب الثالث : الولاء تحت نفوذ قوة كبرى بين مبدئ مونرو وبريجنيف.

المبحث الثالث : آليات صنع ولاءات القيادات السياسية.

المطلب الأول : التكوين العلمي والعسكري للنخب الحاكمة.

المطلب الثاني : دور الشركات متعددة الجنسيات ونظم الإنتاج.

المطلب الثالث : الميراث الاستعماري (اللغة والإدارة).

المطلب الرابع : منظومات التحالف العسكري وصيغ المديونية المالية.

الفصل الثالث : ولاءات القيادات السياسية العربية للخارج دراسة في التكوين والسيرورة.

المبحث الأول : ولاءات القيادات السياسية العربية بين التاريخ والأسباب المعززة.

المطلب الأول : نماذج الولاء للخارج في التاريخ العربي.

- نموذج المناذرة و الغساسنة في الإرتباط العربي .
- تجربة الثورة العربية و الولاء لبريطانيا .
- الولاء للولايات المتحدة الإمريكية لدى دول الخليج العربي .

المطلب الثاني : الأسباب المعززة لواقع ولاء القيادات العربية.

- تكوين النخب العربية بعد الإستقلال .
- رؤوس الأموال الحبيسة و الإقتصاد الريعي .
- العامل الديني و المسألة اللغوية .

المبحث الثاني : ولاءات القيادات السياسية العربية في ظل تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول : تكوين الولاء الشيعي والولاء لإيران.

المطلب الثاني : صنع الولاء لقطر وتركيا في تجربة حكم الاخوان.

المبحث الثالث : الولاء السياسي للخارج في العالم العربي بين الاشكال واستراتيجيات المعالجة.

المطلب الأول : أشكال الولاء السياسي للخارج في العالم العربي.

- التأثير على سوق النفط .
- مسارات التسوية في الشرق الأوسط .
- إصلاحات منظومات التربية و القضاء و الإدارة .

المطلب الثاني : استراتيجيات معالجة مسالة الولاء للخارج لدي القيادات السياسية.

- الإصلاح الديمقراطي .
- الشفافية و المساءلة .
- الإصلاح الإقتصادي .

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة :

إن ما يشهد العالم من التداعيات الخطيرة التي أفرزتها مجموعة الانقسامات سواء كانت داخل الدولة الواحدة أو خارجها و التي قد تأخذ في كثير من الأحيان توجهات تخص صناع القرار في هذه الدول أو تعكس آراء خارجية تكون ربما لقوى كبرى ، فالعالم العربي مثلا : وما يشهد من انقسامات و تداعيات ليست وليدة اليوم فقط وإنما هو تراكم تاريخي لعقود تلت ، كرست هذه السنوات سياسات تخدم مصالحا أجنبية أو بصورة أوضح تحقق مصالحا غير وطنية ، مما يطرح مسألة الولاء السياسي الذي يعبر عنه مباشـــــــرة في سلوكيات صناع القرار داخل الدولة أو في تصرفات الأفراد داخل مجموعـــــات معينة ، فالآثار السلبية لظاهرة الولاء السياسي على الدول خاصة العربية جعلت منـــه موضوع مهم للدراسة و البحث ، حتى نتمكن من معرفة الأسباب و الدواعي لذلك ، إن تشعـــب هذا الموضوع و تطوره ليشمل كل المجالات أصبح يثير مجموعة من الإشكاليات منها ما يتعلق بطبيعته ومدى الحاجة إليه وما إذا كان فطريا أو مكتسبا و منها ما يختص بأنواع الولاء و صفات القضايا التي يتم الولاء لها ، وكذلك بتماسك الأمم المجتمعية ووحدتها .

1) أهمية الموضوع :

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على ظاهرة الولاء والتبعية لـــدى الدول العربية و ذلك من خلال دراسة الأطر التاريخية والواقعية لهذه الظاهرة و محاولة معرفـــة آثارها و انعكاساتها على الدول العربية من خلال مجموعة من الإعتبارات و ترجمتها إلى حجج من خلالها نستطيع فهم ما يدور حولنا و يشكل لنا العديد من المشاكـــــل في كل المجالات ويجعلنا في مركز ضعف أمام الدول الكبرى ، إضافة إلى معرفة المكانـــــــة الإستراتجية للدول العربيـــة و قدرتها على التأثيـــــر وهذا راجـــع إلى اعتبارات عديدة

منها الدينية والاقتصادية والتاريخية التي أكسبت الدول العربية صفات خاصة .

2) مبررات إختيار الموضوع :

تتلخص أسباب الموضوع في مجموعة أسباب ذاتية و أخرى موضوعية .

أ- أسباب ذاتية :

لقد طرحت مجموعة من التساؤلات حول هذا الموضوع وحول الدول العربية فمن خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار مشوارنا الدراسي ترسخت في ذهني قناعة البحث فـــــي ميدان العقائـــــد و ذلك من خلال تناول أحد المفاهيم المحورية والإنتماءات وهي الولاء ومحاولة إيجـــــاد علاقة بينه وبين الأوضاع العربية الحالية الشيء الذي يضفي على هذه الدراسة أهمية أكاديمية وتطبيقية .

ب- أسباب موضوعية :

برزت أهمية دراسة موضوع الولاءات و مشاريع التبعية في المرحلة ما بعد الحرب الباردة الأمر الذي مثل قوة دفع للبحث في مقاربات و منظورات و أسباب جديدة واستنباط قدرتها على تجاوز أوجه الخلل و القصور في سياسات الدول التي تتبع مثل هذه السياسة فقـــد حاولنا إبراز كيف أن هذه السياسات لها تأثير على تصورات الأفراد و اتجاهاتهم كما أن لها تأثير مباشر فـــــــي السياسة الخارجية للدول ، فمن شأن هذا النوع من الدراسات أن يعطي نظرة على أسباب تخلف الدول التابعة أو التي تتبنى سياسة الولاء .

3) أهداف الدراسة : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- **الوصف :** و ذلك من خلال الأحداث و الوقائع التي تتطرقنا إليها و إضافـــــة إلى الأوضاع العربية السائدة و معرفة الأضرار التي نتجت عن هذه الاعتقادات و السياسات فقد لاحظنا أن الولاء أثر على السياسة الخارجية للدول و غيب الجانب الاستقلالي لهذه السياسة حيث أصبحت تابعة أكثر منها مستقلة و كذلك معرفة تأثير ظاهرة الولاء داخل الدولة و التي تظهر في الأقليات و الطوائف التي تشكل كل منها كيان مستقل عن الدولة في بعض الدول مما يؤدي إلى العديد من المشاكل .

التفسير : فمن خلال هذه الدراسة و معرفة أسبابها و نتائجها و تداعياتها استطعنا وضع تفسير لعديد الظواهر و السياسات الموجودة في الدول حتى تتمكن من محاولة إيـــجاد حلول تتخطى بها الأزمات الراهنة ، فالمشاكل الحالية إنما هي تراكمات الماضي الذي لم نجد له حل .

4) مجال الدراسة :

- **المجال المعرفي :** ينتمي موضوع الولاء السياسي إلى حقل الدراسات النفسيـــــة وعلم النفس السياسي من خلال دراسة مشاكل الارتباطات بين القيادة و المحيط الخارجي للدولة بناءا على نزوع نفسي معين و في شق آخر فإن هذا الموضوع يستند إلى مفاهيم الإدارة العامة يشأن القيادة والعلاقات الإنسانية حولها .

- **المجال المكاني :** إن موضوع الولاء السياسي يطبع توجهات القادة عبر كل دول العالم و بالنسبة لموضوعنا هذا فإننا حاولنا أن نحدد الإطار الجغرافي لذلك على امتداد العالم العربي و الصلات التي تنشأ مع أطراف دولية و إقليمية مثلا الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا ، فرنسا ، إيران.

- **المجال الزمني :** يستند مضمون الموضوع خاصة الفترة التي تلت حقبة الاستعمار على العالم العربي و التي أبرزت عمق الصلات بين الدول حديثة الاستقلال و قـــوى خارجية و يتأصل هذا الارتباط أكثر عن استعراض مواضيع السيادة و الإستقلال الثقافي و حرية القرار الخارجي .

5) إشكالية الدراسة : حيث أن البحث يسير في اتجاه هدف أساسي و هو الوصول إلى بناء تراكمية معرفية حول ولاءات القيادات السياسية و مشاريع التبعية الخارجية و سننطلق من مسلمة بحثية مفادها أن جل التداعيات والمشاكل التي تواجهها الدول العربيـــة أساسا تنبثق من مثل هذه الولاءات ومن مشاريع التبعية وإستـــــنادا إلى ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة ، تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به ، صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي :

*** كيف تدفع الولاءات السياسية الخارجية للقادة العرب نحو خلق حالة من التبعية للدول الأخرى ؟**

سيتم أيضا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالموضوع :

1 - هل تضر ولاءات القيادات السياسية بمصلحة الدولة ؟

2- هل يمكن تفسير حالات التبعية التي تعيشها الدول العربية على أنها السبب الأول في حل المشاكل الحالية ؟

3- هل يشكل الولاء مشكل على الصعيد الوطني أو بصورة أصح داخل الدولة أكثر مما يشكله على الصعيد الدولي ؟

6) فرضيات الدراسة :

لتذليل صعوبات البحث و الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سيتم صياغة الفرضيات التالية :

1- كلما كان النظام السياسي مغلقا ، كلما رفع ذلك من احتمال تكون ولاءات خارجية للقائد السياسي .

2- ينعكس الوضع الاقتصادي المتردي على مسألة تعزيز ولاءات القيادات السياسية .

3- تجتمع الولاءات السياسية للقادة اتجاه قوى عظمى بناءا على الإحساس بالمصير المشترك .

7) مناهج الدراسة : إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلميـــــة الصحيحة و إحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها ونظرا لإتساع مجال هذا البحث سواء مــن الناحية الزمنية يتطرق لفترة طويلة نسبيا ومتميزة أو من الناحية الجغرافية بتركيــزه على العالم العربي وهي منطقة واسعة ومتعددة الدول ولهذا فقد إحتاج البحث من وجهة نظرنا لتوظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الإقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة ، ولذا فقد الحاجة إلى :

* **المنهج التاريخي :** الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتــها المنطقة العربيــة ومحاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة في مختلف المستويـــات والأوقات للتـــجاوز مجرد السرد كما حاولت من خلال هذا المنهج التركيز على أسباب التبعية والتخلف عبر التاريخ .

* **المنهج المقارن :** لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والإختلاف و التداخل و العناصر المتحكمة في ذلك سواء على مستوى دراسة الولاء من الناحية الوطنية أو من الناحية الدولية .

8) أدبيات الدراسة :

أصبح موضوع الولاء يحتل مكانة في الدراسات و ذلك لما يتصف به من أهمية و تأثير و قد عبر عن ذلك العديد من الباحثين و الدارسين الذين رأوا في موضوع الولاء ظاهرة علمية للدراسة و البحث و من بين هؤلاء نجد :

1- مقالة الأستاذ هشام صميض ، مفهوم الولاء في ضوء الخبرة الحضارية ، الإسلام من التجزئة نحو وحدة الأمة العربية ، و قد عالجت هذه الدراسة مفهوم الولاء و أهميته في المجتمع و أعتبر أن هذه المسألة قد آثارها إبن خلدون منذ قرون و العديد من الفقهاء العرب فيما بعد الآن ، إثارة هذا الموضوع في الوقت الحالي حسب نظره هو معرفة الأسباب التي دفعت لأخذ المجتمعات انتماءات معينة ، و قد تحدث عنه جوز روبس في كتابه فلسفة الولاء و الذي طرح فيه أهمية الولاء و إعتبره من الألفاظ المثيرة للجدل وتثير في الذهن معاني سياسية وأخلاقية ، ويرى أنه قديما ، إرتبط مفهوم الولاء بالسلطة ولحرب خاصة في النظم العسكرية و يعتبر أن مفهوم الولاء و فلسفته يعدان ذو أهمية لخدمة القضايا و تحقيقها و مرتبطان مباشرة بالتنمية .

9) صعوبات الدراسة :

إن كل بحث لا يخلو من الصعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومـــدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته ، وأهم ما واجهني منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني و الجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته بالإضافة إلى عدم وجـــود دراسات حول المنطقة على المستويين المحلي والإقليمي في حدود ما أعرف ، عن بعض المقالات القليلة ، أما الجزء الثاني فيتعلق بصعوبة الحصول على المـــــراجع والكتب المختصة بشؤون العالم العربي و خلو مكتباتنا منها .

10) تفصيل الدراسة : إستنادا إلى الإشكالية المطروحة و الفرضيات الموضوعيـــة ، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي :

– سيتم في الفصل الأول ، بناء أطر نظري مفاهيمي تأملي للدراسة حيث نجد في بدايته المفاهيم الأساسية و المرجعية حول مفهوم القيادة واستقلالية السياسة الخارجية و مفهوم الولاء السياسي إضافة إلى إطار نظري لظاهرة الولاء السياسي ، و سيتم فيها استعراض نظرية التنمية و نظرية التبعية و نظرية الدور ، ذلك أن هذه المفاهيم تمثل قيمة مفتاحية في إدراك الولاء .

– و في الفصل الثاني : من البحث تأخذ مسألة بناء الولاءات السياسية للخـــــارج بين الاعتبار التاريخي و الإطار الواقعي حيزا مهما في دراسة أسباب و دواعي ظاهرة الولاء للخارج و ذلك من خلال اكتشاف أنماط ولاء القيادات السياسية لطرف خارجـــي والذي يعكس الولاء الديني و الولاء القانوني و الولاء الإيديولوجي في شمل الولاءات .

كما سنتطرق في هذا الفصل الي معرفة كيف تتكيف الولاءات السياسية في الواقع العالمي وفق مجموعة من الأطراف والمبادئ منها الكومنولث والفرانكفونية وكذلك مبدأ مـــــونرو وبرجنيف ونستعرض آليات صنع هذه الولاءات لدى القيادات السياسية وهي متعـــددة

وتتمثل في التكوين العلمي والعسكري للنخب الحاكمة كما نجد أن الشركات متعددة الجنسيات ونظم الإنتاج لها دور فعال إضافة إلى الميراث الاستعماري ومنظومات التحالف العسكري وصيغ المديونية .

وفي الفصل الثالث :نستعرض تكوين وسيرورة القيادات السياسية العربية للخارج وسوف نفصل ذلك في ثلاث مباحث نبحث في الأول عن ولاءات القيادات السياسية العربية بين التاريخ والأسباب المعزة أما المبحث الثاني نشرح فيه ولاءات القيادات السياسية العربية في ظل تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2011 ، أما المبحث الثالث فسنعالج فيـــه الولاء السياسي للخارج في العالم العربي بين أشكال إستراتجيات المعالجة .

يحاول هذا الفصل أن يتتبع بشكل عام المفاهيم الأساسية المتصلة بالموضوع في بحثنا هذا، حيث ركزنا في المبحث الأول على مجموعة من المفاهيم الضرورية في الدراسة منها القيادة والولاء السياسي واستقلالية السياسة الخارجية وسوف نتطرق لتعريفهم وفهم وظيفة كل عنصر ومحاولة إيجاد رابط بينهم، ومن ناحية أخرى الفهم الواسع لوحدات الدولة وعملها، أما المبحث الثاني نركز فيه على نظرية النخبة والتبعية والدور وخصائص كل نظرية مما يمكنا من فهم الدول في العالم الثالث وتقديم مفهوم جديد لطبيعة العلاقات الدولية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي بشأن القيادة، الولاء والسياسة الخارجية

سنحاول في هذا المبحث الحديث عن القيادة باعتبارها من العناصر المهمة والمؤثرة في النظام السياسي للدول حيث تتكون العلاقة بين القائد والجماهير من خلال الإعجاب والتأييد. كما سوف نتطرق لمفهوم الولاء السياسي الذي يعد أحد أهم القيم التي يجب على الفرد التمسك بها، أما المطلب الثالث فيتعلق بمفهومالاستقلاليةفي السياسة الخارجية على اعتبار انها السمة التي تميز الوحدات السياسية عن بعضها البعض.

المطلب الأول: مفهوم القيادة السياسية:

تتعدد النظريات والدراسات في موضوع القيادة، فمن الدراسات ما يعتبر القيادة علمـــا وفنا يمكن أن تدرس وتكتسب سماتها،ومنها ما يـــــــرى أن القائد يولـــد بالفطرة بخصائص وسمات شخصية تأهله للقيادة، فظاهرة القيادة تجمع بين التركيب السلوكي والنبوغ الفردي. ولقدارتبط تاريخ التجمعات البشرية بوجود المحكومين والحكام أي القادة بحيث أن تحقيق أهداف كل منظمة أو مؤسسة أو مجتمع يستوجب وجود القائد الذييتميز بصفات معينة تمنحه السلطة على الغير والحكم،والقيادة التي يقابلها في اللغة الإنجليزية " **Leadership** " والتي تعني:" القيادة نمط من السلوك غرضه تنظيم جهود مجموعة نحو الأهداف المرغوبة وتوجيهها،وتوجد القيادة السياسية حيث تلك الأهداف المرغوبة

سياسية،أنها سلوك وضعي، إذ تعتمد على أشكال معينة لقائد ما. والأنصار والأهداف و طرق تحقيق الأهداف في بيئة معينة ..."[1]

إنه الرجوع إلى الفكر اليوناني واللاتيني لنقطةانطلاق لتحديد معنى القيادة. فنجد أن كلمة قيادة **Leadership** مشتقة من الفعل " يفعل أو يقوم بمهمة ما" وذلك كما ذكـــر "آر **ندت**" "**Arendt**" لأن الفعل اليوناني " **Arc hein** " بمعنى يبدأ أو يقود أو يحكم، يتفق مع الفعل اللاتيني "**Agere** " ومعناه يحركأو يقود.وكان الاعتقاد السائد في الفكرين يقوم على أن كل فعل من الأفعال السابقة ينقسم إلى جزئيين: بداية يقوم بها شخص واحد. ومهمة أو عمل ينجزه آخرون، وذهب " آر **ندت** " إلى أن العلاقة بين القائد والأتباع تنقسم إلى وظيفتين متباينتين: وظيفة إعطاء الأوامر وهي من حق القائد ووظيفة تنفيذ الأوامر هي واجبة على أتباعه.[2]

- **القيادة في الإسلام:** معناها الحقيقي، تحقيق الخلافة في الأرض، من أجل الصلاح والإصلاح ولذلك كان أمر الله واضحا في قوله تعالى:«فلا **وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما.**»[3]

وقد أمر النبي **– صلي الله عليه وسلم** – بها ولو كانت في الاجتماع القليل العدد أو المتواضع الهدف، ويقول **– ص**– " وإذا خرج ثلاثة في سفر فليأمروا أحدهم" [4] فما بلك بالاجتماع الكثير والهدف الأسمى....و لهذا أولى علماء الإسلام موضوع القيادة اهتماما خاصا ، لكونها دعامة من دعائم الدين الذي لا يقم إلا بها[5].

---

[1]– جوفري روبرتس، اليستار ادو اردس:القاموس الحديث لتحليل السياسي، ترجمة:سمير عبد الرحمان الجيلي بيروت :الدار العربية لدراسات 1999 ,الطبعة الأولى ,ص239

[2]– ماهر محمد حسن، القيادة أسباب ونظريات ومفاهيم، عمان، دار مكتبة الكندي، سنة 2014، طبعة1 ص18.

[3]– سورة النساء، الآية 65

[4]– أبو داود

[5]– جمال ماضي، القيادة المؤثرة، مدينة الأندلس والحجاز، المدائن للنشر والتوزيع، 1995، طبعة 1، ص 9

قال ابن منظور:القود: نقيض السوق، يقود الدابة من أمامها ويسوقها منخلفها، فالقود من أمام والسوق من خلف والاسم من ذلك كله القيادة.

أما مفهوم القيادة في الإسلام فيعني: " ذلك السلوك الذي يقوم به شاغل مركز الخليفة أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجماعة فهي عملية سلوكية،وهي تفاعلاجتماعي فيهنشاط موجه ومؤثر علاوة على كونه مركزا وقوة، كما أن القيادة في الإسلام تحمل أحد المعاني الثلاثة الإمامة أو الإمارة أو الولاية،والقيادة الإسلامية قيادة لا تعرف الاستبداد

أو الفوضى، فالقائد المسلم ينطلق من مبادئ الإسلام الراسخة، ومن العقيدة التي يؤمن بها معتمد على مبدأ الشورى.[1]

أما هالين"**Helpin**" فقد نظر إلى القيادة على أنها ظاهرة اجتماعية معقدة لا يمكن التعامل معها بطريقة هادفة بمعزل عن العوامل الموقفة المتصلة بها،ولذلك نراه يفضل استخدام سلوك قيادي بدل التركيز على ظاهرة القيادة.[2]

كما تعرف القيادة السياسية على أنها علاقة تفاعلية بين القائد والجماهير، فهي عملية تبادلية للتعبئة من خلال شخص يؤمن بقيم وله دوافع معينة، وتتوافر لهذه العملية الموارد السياسية والاقتصادية اللازمة، وترتكز على الثقة من جانب الجماهير في قدرات القائد السياسي، وفهم ووعي من جانب القائد بآمال و طموحات و أهداف مجتمعة ، وسعي الإثنين معا لتحقيق هذه الطموحات و الأهـــداف في إطار القيـــــم و المبادئ التي تحكم حركة المجتمع.[3]

([1])– ظافر حمود الشهري، دور القيادة السياسية في محاربة الفساد الإداري من المنظور الإسلامي، الخليفة عمر بن الخطاب نموذجا، ماجستير تقييم الإدارة والشريعة، جامعة ملايا، دون سنة نشر، ص 17.

([2])– ماهر محمد حسن، مرجع سابق، ص 19.

([3])– عصام عبد الوهاب " **متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس**، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 23. عصام عبد الوهاب " متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 23.

تعرّف القيادة كذلك على أنها القدرة على استمالة الآخرين واحتوائهم طواعية بهدف تحقيق أهداف الجماعة التي ينتمون إليها،واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المواقف.

والمشكلات المرتبطة بهدف الأهداف في إطار القيم العليا للجماعة استنادا إلى تأييد الأفراد للقائد، نتيجة دوره المتميز في القدرة على إقناعهم وكسب رضاهم والتأثير عليهم.[1]

في جانب اخر تعني كلمة قائد " Leader«الشخص الذي يوجه أو يرشد أو يهدي الأخرين، بمعنى أن هناك علاقة بين شخص يوجه وأشخاص آخرين يقبلون هذا التوجيه.والقيادة بهذا المفهوم عملية رشيدة طرفاها شخص يوجه ويرشد وآخرون يتلقون التوجيه والإرشاد الذي يستهدف تحقيق أغراض معينة.

على هذا الأساس فإنها " قدرة الفرد في التأثير على شخص أو مجموعة ، و توجيههم و إرشادهم من أجل كسب تعاونهم و تحفيزهم على العمل بأعلى درجة من الكفاءة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية.[2]

تظهر العلاقة بين الشخص القائد و الجماهير من خلال الإعجاب و التأييد من قبل الجماهير و العطف و الرعاية من جانب القائد لتكون في النهاية مزيجا من مشاعر الود و الحب، ومشاعر الخوف و الرهبة من غضب القائد و عدم رضائه عن الجماهير إن للقيادة السياسية دورا كبيرا و فاعلا في صياغة السياسة الخارجية لدولته ، و لكن يتفاوت هذا الدور في قوته و مدى تأثيره من حالة لأخرى بناءان على عدة عوامل أخرى .[3]

([1])- عرفات علي جرغون، **قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء وأعداء**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 2016، طبعة1، ص 26.

([2])- ماهر محمد حسن، مرجع سابق، ص 18-19.

([3])- عرفات علي جرغون، مرجع سابق، ص 27.

تمثل القيادة دورا جماعيا حيث لا يمكن لأي فرد أن يكون قائدا بمفرده وإنما يستطيع أن يمارس القيادة من خلال مشاركته الفعالة في جماعة ما ضمن إطار موقف معين.

إذا سلمنا بأن القيادة هي من العلاقات التي تنتظم فيها هذه العناصر الثلاثة، تصبح دراسة أي منها بمعزل عن العنصرين الآخرين أمرا مضللا قد يكتنفه اللبس والغموض في محاولة الفهم العميق للقيادة، إلا أن هذا لا يمنع وضع الأطر الأكاديمية من محاولة إلقاء الضوء على كل من هذه العناصر لإثرائه وتعميق طريقة تناولها وفهمها.

تقوم القيادة على العناصر التالية:

1-القائد :

يصنف القادة نوعان بشكل عام ، قادة طبيعيون و قادة إداريون ، و لما كانت القيادة كأية مهارة أخرى تكتسب عن طريق التعليم و التدريب ، فإننا نجد أن هناك العديد من الأفراد لهم موهبة القيادة اعتمادا على امتلاكهم الخصال و صفات انتقلت إليهم بالوراثة ، إلا أن الموهبة تخلق القائد الطبيعي إلا أنه يحتاج إلى أن يصقل هذه الموهبة متماشيا مع التطورات و ملائمتها مع التغيرات ، و عندما يصل القائد إلى هذه المرحلة من الخبرة يتحول إلى قائد إداري.[1]

2-الموقف:

يعد الموقف العنصر الحاسم بعد القائد فعلماء النفس والاجتماع طوروا فيالنصف الثاني من القرن العشرين العديد من الطرق بشأن التعامل مع الإنسان كفرد إلا أنهم لم ينجحوا تماما في تطوير تناول محدد للتعامل مع المواقف الاجتماعية التي يجد الإنسان نفسه منخرطا فيها، غير أن همفل**Hémophile**من جامعة Unofmaryland قام بمشروع

(1)-ماهر محمد حسن، مرجع سابق، ص 22.

طموح حاول من خلاله التوصل إلى أبعاد أساسية يمكناستخدامهاوالإفادة منها في وصف المواقف والتعامل معها، ومن هذه الأبعاد: حجم الجماعة، تضامنية الجماعة تجاذبيهالجماعة،استقرارالجماعة، تقبل الجماعة لأفراد جدد .....وغيرها. [1]

3-التابعون:

يتأثر التعامل مع التابعين بنوع العلاقة القائمة بين القائد والعاملين معه، إذ أن هناك شيئا كامن يمكن تسميته بالجاهزية الفكرية والنفسية للتابعين نحو القيادة،وهذا الأمر على صلة وثيقة بالاتجاهات والأفكار التي يعيشها التابعون وتؤثر على كيفية قبولهم أو رفضهم لمعطيات الموقف القيادي، إن الأفراد الأقدر تكيفا هم الأكثر ثقة بقيادتهم المتفهمين لفكرها وفلسفتها والأكثر إدراكا لأهدافها ومراميها. [2]

مما تقدم فان القيادة الناجحة أساس ضروري لأي تنظيم ابتداء بالأسرة وانتهاء بالدولة وتعتبر القيادة من أهم ظواهر التفاعل الاجتماعي، لأن القادة يقومون بدور رئيس فيه إذ يؤثرون في توجيه نشاط الجماعة وفي مدى إنتاجها والروح السائدة بين أفرادها.

المطلبالثاني: تعريف الولاء السياسي:

أصبح الولاء إحدى القيم الأخلاقية التي يطالب الفرد بالتمسك بها، غير أن المفهوم أصبح يثير مجموعة من الإشكاليات منها ما يتعلق بطبيعته ومدى الحاجةإليها،وما إذا كان فطريا أو مكتسبا،ومنها ما يختص بأنواع الولاء وصفات القضايا التي يتم الولاء لها،وكذلك منها ما يرتبط بتعارض الولاءات والصراع بينهاومع تطور المجتمعات وتشعب العلاقات داخلها اكتسب مفهوم الولاء أهمية كبرى لعلاقته بتماسك الأمم المجتمعيةووحدتها.

* أولا: الولاء**لغة:**

([1])- مرجع نفسه، ص 24

([2])- ماهر محمد حسن، مرجع سابق، ص 25.

يأتي الولاء من الفعل والى،والولي هو القريب أي القرب أو الدنو ويقال: بينهما ولاء أي: قرابة، الولي: ضد العدو وهو المحب والصديق والنصير وولى فلان فلانا إذا أحبه، والولاء: ضدالملك والولاية، الولاية: النصرة ، وعليه فالولاء لغة يعني النصرة والمحبة [1]، ومنه قوله تعالى «ولا **تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم**».[2]

ويطلقالولاء على عدة معان، منها المحبة والنصرة،والإتباع والقرب من الشيء والدنو منه.

جاء في لسان العرب:الموالاة كما قال ابن الأعرابي أن يتشاجر اثنان فيدخل ثالث بينهما للصلح ويكون في أحدهما هوى فيواليه أو يحابيه ووالى فلان فلانا، إذا أحبه.

والموالاة ضد المعاداة والولي ضدالعدو، قال تعالى:«**يا أبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمان فتكون للشيطان وليا**».[3] وقال الالباني: صحيح الولي، القرب والدنو، والموالاة والمتابعة.

ويعرف الولاءشرعا على أنه:

موافقة العبد ربه فيما يحبه و يرضها من الأقوال والأفعال والاعتقادات والذوات، قسمة ولي الله هو مجدته لما يحب الله، ورضاه بما يرضي الله، وعمله بذلك كله ، وميله إليه على وجه الملازمة له.[4]

---

[1]– سميح الكراسي وآخرون، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، 2010، ص 52.

[2]– سورة فصلت، الآية 34.

[3]– سورة مريم، الآية 45.

[4]– مها البنيان، الولاء والبراء، المكتبة الإسلامية، دار القاسم، 1417، ص10.

الولاء:اصطلاحا:

يشترك مع المعنى اللغوي بأن كليهما يعني القرب والحب والنصرة والصداقة ويمكن تعريف الولاء بمفهومه العام بأنه مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية بالمحبة والنصرة اتجاه موضوع معين؛

أما الولاء بمفهومه الخاص وهو الولاء للوطن فهو المشاعر والأحاسيس الإيجابية بالمحبة والنصرة اتجاهالوطن.[1]

مفهوم الولاء من منطلقة الفكري: انطلق من مفهوم الانتماء للقبيلة التي شكلت أهم مكونات المجتمع العربي تاريخيا ، معتمدة على النسب في صلاتها، ورغم ما يعتري هذا المفهوم من تداخل العصبيات نتيجة لتعدد الأنساب وتداخل المصالح في القبيلة الواحدة فإنها حافظت على قيم ثابتة تمثلت بالشعور بالقرابـــة والالتحام أمـــام العدو والانتماء للنظام القبلي الموحد و الولاء له، هذا الأخير قد يكون حاضرا بحدة في القبائل البعيدة عن التحضر، وأقل حدة في القبائل المحتكة بالمدينة والمناطق المتحضرة نتيجة لتطور المصالح المادية وتشابكها بين الأفراد ، بغض النظر عنانتمائهم القبلي.[2]

إن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي ولا يحيا بدون العواطف الاجتماعية و التواجد مع الأخرين، الأمر الذي يتطلب منه دائما التضحية بالذات للتوافق معهم، فيقوم الولاء بتحويل التضحية بالذات إلى تأكيد لها و لوجودها، ويحقق الأنا على درجات إعلاء الذات من الشعور بالاستسلامالذاتي، فإذا كانت الدوافع الاجتماعية تؤدي إلى إثارة الشعور الذاتي فإن الولاء يوجه انتباهنا لقضية خارجية توحد بيننا و يقدم لنا فرصة تحقيق الذات و لتناقض وجودنا الطبيعي بأن يوجهنا في الخارج اتجاه القضية الجديرة بالخدمة.

---

[1]– سميح الكراسنة وأخرون، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، 2010، ص52.

[2]– هشام صميض، مفهوم الولاء في ضوء الخبرة الحضارية الإسلامية من التجزئة نحو وحدة الأمة العربية، منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات و الأبحاث، العدد الرابع 2015، ص83.

يوضح لنا في نفس الوقت، الإرادة التي تسعد بتقديم هذه الخدمة و التعبير عن نفسها فيها ، فتصبح قضية الفرد ضميره تخبره بواجبه ، و توحد دوافعه و مثله العليا و تحرره من الشكوك الأخلاقية ، فكلنا نحتاج للولاء ، لأنه يخطط حياتنا و يوحد حياتنا الأخلاقية و يوفق بين الإرادة الذاتية و الإرادة الاجتماعية و يحدد لنا الواجب الخلقي . [1]

ثالثا * أقسام الولاء:

ينقسم مفهوم الولاء إلى جملة من الصيغ:

أ – الولاء الأسري:ويقصد به مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية بالمحبة اتجاه أسرته وهذا الولاء يكسب الفرد القيم والعادات الصحيحةوالتمييز بين الخطأ والصواب، مما يجعله عضوا منسجما مع جماعته ويؤثر هذا الولاء في تكوينه الشخصي ومستقبله المهنيوالعائلي والسياسي مستقبلا.

ب – الولاء البيئي:ويقصد به الحفاظ على البيئة بجميع عناصرها والابتعاد عن كل ما يؤثر عليها.

ج– الولاء الوطني: يعد الولاء الوطني ولاءا كليا لمجموعة ولاءات فرعية،وهذه الولاءاتهي:

– الولاء للنظام السياسي: النظام السياسي جزء من أجزاء الوطن و الولاء له، ولاء للوطن، والولاء للمكان: أي الرقعة الجغرافية التي هي ركن من أركان الوطن و من أهم مظاهر الولاء للمكان أن يحمل مشاعر الحب للأرض. [2]

مما تقدم يمكن القول إن الولاء: هو التفاني الإرادي والعملي المستمر من قبل فرد ما تجاه قضية معينة، يعرف منها ما ينبغي أن يكون وما ينبغي أن يقوم به من الأفعال ولابد أن تتصف هذه القضية بالذاتية والموضوعية،وتضم أكبر عدد من الأفراد في رابطة واحدة

---

[1]– جوزايا رويس، فلسفة الولاء، أحمد الأنصاري، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، العدد 337، الطبعة الأولى ص14–15.

[2]– سميح الكراسنة وأخرون ، مرجع سابق، ص52–53.

والولاء ضروري لأنه يقضي على حالة التردد و الحيرة الأخلاقية، و يحقق به الفرد الخير لنفسه.

المطلب الثالث: مبدأ الاستقلالية في السياسة الخارجية

تعد موضوعات السياسة الخارجية وما يتعلق بها من مفاهيم ومصطلحات أمر لم يقف لحد الآن على أرضية مشتركة، شأنها شأن موضوعات العلوم السياسية كافة، وذلك لكثرة التغيرات والتباينات في الآراء والتحليلات، فالسلوك السياسي الخارجي يمكن عده ببساطة الأسلوب أو الطريقة التي تنتهجها الدولة أو مجموعة الدول في التعامل مع مثيلاتها من الدول الأخرى وعلى هذا الأساس قدمت عدة مفاهيم وتعريفات للسياسة الخارجية.

يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية. " [1]

ومن هذا التعريف يمكن القول أن السياسة الخارجية تنصرف إلى "النشاط الخارجي" أو "الحركة الخارجية " للدولة أوغيرها من الوحدات ولا يمكن القول أن أي نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة،فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية.

بذلك فإن السياسة الخارجية الحقة التي من خلالها ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول أو القول هي سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي سواء كان دولة أو وحداتأخرى في المحيط الدولي كالمنظمات الدولية أو المواقف تجاه قضايا معينة وهناك

[1]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة، 1998، الطبعة الثانية ، ص 9 .

من يرى "إنها السياسة الخارجية التي هي محل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي"[1]

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديدوصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها ويعرفها جيمس روزنو JamesRosenau"على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة فيها في البيئة الدولية،أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2]

وعلى هذا الأساس فالسياسة الخارجية مجموعة السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك الخارجي لأية دولة هو عبارة عن الفعل العملي الذي تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية.

ويعرف Léonard larry ليونارد لري 1953 السياسة الخارجية من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول السياسة الخارجية للأمة في أي وقت هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية ...والسياسة الخارجية تتضمن أن تفعل الأمة في العالم ما تتفق على فعله أو تطمح إليه ". [3]

---

[1]– ميلود العطري، السياسة الخارجية الإمريكية اتجاه إمريكااللاتنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، ص 10 .

[2]– أمين البار، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 1 ، 2014 ، ص 13 .

[3]– ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، دراسة في السلوك السياسي، الدراسات الدولية، العدد 49 ، د،س،ن ص199.

ومما تقدم فالسياسة الخارجية هي عبارة عن مخططات الوحدة الدولية تتبعها عن المدى القريب أو البعيد في علاقتها مع الفواعل الأخرى وفقا لطموحاتها ومصالحها والظروف الدولية القائمة.

لكل دولة في المنظومة الدولية سلوك خارجي تسير وفقه أو تعرف وتتميز به وأن اختارت سياسة العزلة مثلا فإنه سلوك سياسي خارجي أيا كان نوعه بغض النظر عن كونه مدروسا من عدمه ، وينطلق السلوك السياسي الخارجي لأية دولة من استراتيجية كبرى أو شاملة "Grand strategy" تضمنها أهدافها وتسعى بها إلى تحقيق مصالحها وأمنها عبر ما تخصصه من موارد وما يأتي له من قوة و إمكانات مادية و غير مادية ، ولكي تكون هذه الاستراتيجية ملموسة و واضحة تحتاج إلى سياسة عملية قابلة لتطبيق من خلال السلوك الخارجي الذي تتبناه الدول .[1]

ميز هانس مورجن تاو"Hans Morgenthau " بينها وبين الدبلوماسية بالقول "أن الدبلوماسية و السياسة الخارجية شيء واحد من منطلق أن الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية وتنفيذها بالاشتراك مع وزارة الخارجية واعتبرها مجموعة الأهداف التي تضعها حكومة معينة فتحاول تنفيذها باستخدام وسائلها من خلال تسخيرها لإمكاناتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية لتصبح أهدافها واقعية" .[2]

تتفاوت السياسات الخارجية للوحدات الدولية طبقا لمدى الاستقلالية التي تتمتع بها الوحدة الدولية في صياغة وتنفيذ تلك السياسات ويمكن القول إبتداءا أن الحديث عن السياسة الخارجية للوحدة الدولية إنما يعني بالضرورة أن تلك الوحدة تتمتع بالاستقلالية في صنع سياستها الخارجية وبدون توافر هذه الاستقلالية يصبح من الصعب اعتبار تلك الوحدة إحدى وحدات السياسة الخارجية.

([1])– خلود محمد خميس ، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا بعد 2003 ، دون سنة نشر ، ص 3 .

([2])– محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 84 .

ينطوي مفهوم الاستقلالية في السياسة الخارجية على بعدين رئيسين:

البعد الأول: يتعلق بالاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية أما البعد الثاني:فإنه ينصرف إلىالاستقلال الداخلي لسياسة الخارجية.

يتضمن البعد الأول مفهومين فرعيين بحيث الفرع الأول يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل التي تتسم بها عملية صياغة السياسة الخارجية، أما الفرع الثاني فإنه يرتبط بمدى انفرادية أو جماعية عملية تنفيذ السياسة الخارجية.

يثير المفهوم الأول قضية ما إذا كانت الوحدة الدولية تجند سياستها الخارجية بمبادرتها الذاتية أم أنها تكتفي بمجرد رد الفعل إزاء الحوافز والضغوط الآتية من البيئة الخارجية.

كما يثير تأثير العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول قضية استقلالية الدول في تنفيذ تلك السياسات وينطوي مفهوم الاستقلالية على درجة المبادرة أو رد الفعل التي تتسم بها عملية صياغة تنفيذ السياسة الخارجية أي إذا ما كانت الوحدة الدولية تحدد سياستها الخارجية بمبادرتها الذاتية أم أنها تكتفي بمجرد رد الفعل إزاء الحافز و الضغوط الآتية من البيئة الخارجية ، وكذلك يتعلق بما إذا كانت الوحدة الدولية تنفذ سياستها الخارجية بمفردها أم أنها تنفذها بالاشتراك مع وحدات دولية أخرى ،فإذا صاغت الوحدة الدولية سياستها الخارجية انطلاقا من مبادرتها الذاتية ونفذتها بمفردها. يمكن القول إنها تتمتع بدرجة من الاستقلالية تفوق تلك التي تتمتع بها الوحدة الدولية التي تصوغ سياستها الخارجية كرد فعل لضغوط الخارجية.[1]

وقد قسمت مارجريت هيرمان سلوك السياسة الخارجية للدول إلى سلوك مبادرInitiativeBehaviorوسلوك انعكاسيBehavior Reactiveووجدت أنه في المتوسط فإن سلوك السياسة الخارجية يكاد يقسم بين النوعين (55 % مقابل 45 %) أما بالنسبة

[1]– عبد الناصر سرور، أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990، 1991، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005، ص110.

للبعد الثاني فقد ميزت بين السلوك الإنفرادي. UnilateralBehvior والسلوك الجماعي Multilaterdbehavior ووجدت أنه في المتوسط لا يمثل السلوك الانفرادي إلا حوالي ثلث الحجم الكلي لسلوكيات السياسة الخارجية للدول (38 % مقابل 62 %)

وانطلاقا من هذا التصنيف تميز مارجريت هيرمان بين ثلاثة أشكال من سلوك السياسة الخارجية.[1]

تحاول السياسة الخارجية باستمرار تفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، وذلك كمحاولة لتقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدول،فاعتبار السياسة الخارجية مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها أن تتعامل مع الدول الأخرى وذلك من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف لتكون السياسة الخارجية عبارة عن كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي.

المبحثالثاني: الإطار النظري لظاهرة الولاء السياسي

نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم نظرة حول مجموعة من النظريات منها: نظرية النخبة والتبعية والدور، التي سنحاول من خلالها فهم العلاقة بين كل نظرية وسلوك الدولة في محيطها الخارجي.

المطلبالأول: نظرية النخبة

تعتبر ظاهرة النخبة من الظواهر الاجتماعية التي تنطوي دراستها على أهمية كبرى منذ بدايات الفكر الفلسفي مع أفلاطون وغيره. وصولا إلى الآونة الأخيرة التي يلفت الانتباه فيهازيادة هذه الأهمية ضمن مختلف التخصصات والحقول العلميةوالإنسانية

[1]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 85 .

والاجتماعية.ولعل مرد هذا الانشغال هو الشعور بجملة التحولات الاجتماعيةوالثقافية والسياسة والاقتصادية ...إلخ.

تشير الموسوعات والمعاجم إلى أن مفهوم النخبة هو: «يعني المصطلح في الأصل الأقلية المنتخبة أو المنتقاة في مجموعة اجتماعية ".

"مجتمع أو دولة أو حزب سياسي "." وتمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة وتدعي النخبة التي تمارس نفوذا سياسيا غالبا النخبة الحاكمة أو النخبة السياسية".[1]

نادى بنظرية "سلطة النخبة " المفكر الأمريكي رايت ميلزC.WhriteMills في مؤلفه The Power Fliteالذي نشر سنة 1952حيث يرفض ميلز التبسيط الماركسي للسلطة،والذي يجعلها بين يدي من يملكون وسائل الإنتاج، كما يرفض من ناحية أخرى التصور الليبرالي الذي يعتمد على وجود نظام سياسي مستقل عن النظام الاقتصادي.

ويرى ميلز أن السلطة يمسك بها مجموعة من الهيئات التي تلعب أدوار استراتيجية في المجتمع ويستطرد ميلز قائلا إن السلطة في المجتمع الحديث مؤسسة ومن بين المؤسسات المتعددة داخل المجتمع توجد ثلاث منها تحتل مراكز رئيسية:المؤسسة السياسية، المؤسسة الاقتصاديةوالمؤسسة العسكرية،ومن هنا فإن الأشخاص الذين يشغلون قمة هذه المؤسسات يملكون سلطات استراتيجية في المجتمع.[2]

يتفق منظرو النخبة على أن المجتمع ينقسم إلى أقلية حاكمة و أغلبية محكومة ويرون أن هذا لا يصف واقعا معينا لبعض المجتمعات وإنما يمكن أن تنطبق تلك الحقيقة على كل المجتمعات وفي كل زمان ومكان.

---

[1]– عبد الحق فكرون ، أزمة القيادة في الوطن العربي و إشكالية الصراع بين السياسي و العسكري – دراسة حالة الجزائر – رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 ، ص 43 .

[2]– سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، 2007 ، ص 259 .

فطبقا لموسكا بين الحقائق والاتجاهات الثابتة التي توجد في جميع الكيانات السياسية هناك واحدة هي من الوضوح بحيث تراها أقل العيون اهتماما ،ففي كل المجتمعات من المجتمعات التي لم تتطور إلا بشكل قليل ولم تبلغ إلا بدايات الحضارة نزولا إلى المجتمعات الأكثر تقدما وقوة ،تظهر طبقتان من الناس طبقة حاكمة وطبقة محكومة والطبقة الأولى التي هي دائما الأقل عددا تؤدي كافة الوظائف السياسية وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة.في حين أن الطبقة الثانية الأكثر عددا تخضع لتوجيه وسيطرة الأولى بطريقة تكون أحيانا قانونية إلى هذا الحد أو ذاك،وأحيانا أخرى تعسفية وعنيفة إلى الحد أو ذاك.[1]

منذ 1930 وبعد ترجمة النصوص الكلاسيكية "لباريتو وموسكا "حول النخبة إلى اللغة الإنجليزية انطلقت العديد من الأعمال والبحوث الأكاديمية غير المنقطعة حول نظرية الطبقة الحاكمة والنخب، بل أصبحت من حينها "سيسيولوجيا النخب" تطرح كتخصص **Souschamp** علمي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية،ولقدظل مصطلح "النخبة "يستعمل في عموم الكتابات بصيغتي المفرد والجمع ولأناختلافاستعمال هذا المصطلح أنتج اختلافا في الرؤى والمقاصد، فقد ظهرت لدينا مقاربتين هما: المقاربة الأحاديةL'approchemonisyeوالمقاربة التعددية L'approchepluraliste كما"ظل استعمال صيغة المفرد والجمع غالبا – وليس دائما – للتمييز بين الامتيازL'exelenceوالرفعة La préeminence[2]

ومن ناحية أخرى يؤثر شكل النظام السياسي على قدرة النخبة السياسية في التأثير على السياسة الخارجية فتأثير النخبة السياسية على السياسة الخارجية، يزداد كلما ازدادت درجة مؤسسة النظام السياسي، أي كلما توافرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار

---

[1]– مشحن زيد محمد التميمي، النخبة السياسية و رأس مالية الدولة العراقية، الجامعة المصرية، 2013 ، ص 5

[2]– فضيل حضري، تشكل النخبة الدينية في الجزائر، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2013 ، ص 11 .

فالنخبة السياسية تحتل المواقع الرئيسية في تلك المؤسسات وتستطيع باستعمال الموارد التي توفرها المؤسسات السياسية أن تحد من دور القائد السياسي و تلعب دورا فعالا في رسم السياسة الخارجية، كما هو الحال في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]ومنه السمة الأساسية التي تتمتع بها النخبة أو الأقلية الحاكمة هي أنها منظمة أما أغلبية المواطنين فهم غير منظمين ومن ثم فإن الأقلية المنظمة تواجه أعدادا كبيرة من الأفراد ولا يمكنهم أن يحولوا قوتهم العددية إلى مصدر للنفوذ السياسي بسبب افتقادهم للتنظيم ومن ثم فإنهم يواجهون الأقلية المنظمة فرادى، ومن هنا تستمرتلك الأقلية في فرض سيطرتها عليهم [2]

من جهة أخرى فإن مفهوم النخبة "élite " أو علية القوم والأعيان كما تشر بعض القواميس والمصادر هي: " يشير هذا المصطلح بمعناه العام إلى جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين،ويستخدم هذا المصطلح بالتحديد للإشارة إلى النفـــوذ الذي تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة فـي مجال محدد «.[3]

ويعرف اليوم الحقل السيسيولوجيا المعني بدراسة النخب بوجود مقاربتين هما المقاربةالوظيفيةFonctionnelleوالمقاربةالبنيويةStructurelle وهما يسمحان ببناء نموذجي تأويل أحدهما يركز على وظائف النخب وكذلك الحاجات التي تسعى لتلبيتها والقدرات والخصائص الفردية التي تتمتع بها وتتميز من خلالها والثاني يركز خلاف لذلك على افتراض الحضور الكامل للهيمنة في كل نظام اجتماعي، أين يكون الوجود لطبقة مهيمنة متكونة من مختلف الأجزاء المتنافسة بالضرورة [4]

يمكن القول إن النخبة هي مجموعة الأفراد الذين يتمتعون بخصائص وصفات استثنائية في مجتمعهم و بالتالي يكون لهم القدرة على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة وبالتالي يمتلكون أدوات القوة السياسية التي تمكنهم من رسم السياسة

---

[1]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 188 .

[2]– مشحن زيد محمد التميمي ، مرجع سابق، ص 7

[3]– عبد الحق فكرون ، مرجع سابق، ص 43.

[4]– فضيل حضري ، مرجع سابق، ص14 .

العامة للبلاد وتتكون هذه الفئة من مجموعات وقيادات سياسية وعسكرية.....وغيرها.

المطلبالثاني: نظرية التبعية لظاهرة الولاء السياسي

اعتقد البعض أن موجة الاستقلال التي اجتاحت معظم الدول الأسيوية والإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية سوف يؤدي بالضرورة إلى تحقيق استقلالهاالاقتصاديوالثقافي والإعلامي والسياسي،الا انه ومع منتصف السبعينات،من القرن العشرين لم تكن أن أي دولة من دول العالم الثالث قد استطاعت أن تحقق سيادتها الكاملة.

لقد ظهرت مدرسة التبعية DependencyTheoryفي الستينات من القرن الماضي من خلال المدرسة البنيوية والماركسية في محاولة لتقديم مفاهيم أخرى مختلفة عن مدرسة أفكار التنمية و التحديث الرأسمالي واهتمت هذه المدرسة اهتماما كبيرا بتحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية .[1]

التبعية هي حالة تاريخية ناتجة عن السياسات الاستعمارية التي مارستها الدول الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .فقد أدت التطورات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ الثورة الصناعية إلى تراكم رأس المال وهذا أدى بدوره إلى بروز العديد من أزمات الإنتاج والكساد في النظام الرأسمالي وكان حل هذه الأزمات هو التوسع على حساب الدول الفقيرة في العالم الثالث ،وقد أدت هذه الأزمات إلى التنافس الاستعماري بين الدول المصنعة لتقاسم أراضي الدول الفقيرة ونهب خيراتها حتى بعد استقلال معظم هذه الدول بقيت تابعة للدول الاستعمارية نتيجة لسياسات التي وضعتها هذه الدول خلال فترة الاستعمار. [2]

أصبحت تعرف التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفا على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعا له. وقد ركزت مدرسة التبعية على

[1]– مصطفى أفقير ، الاعتماد على الذات كمدخل للتحرر من التبعية الرأسمالية العولمة ، العدد الرابع ، ص 61 .

[2]– خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دمشق، دار تينوي ، 2014 ، ص 147–148 .

التمييز بين دول المركز وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي ودول الهامش أو الأطراف وهي الدول المتخلفة التابعة لها. حيث بلدان المركز تتمتع ببناء اقتصادي وسياسي متجانس وهي قادرة على استيعاب مختلف التطورات و المتغيرات و التكيف معها .وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول الواقعة في المحيط فهي عاجزة مؤسساتيا وتنظيميا عن التكيف الإيجابي .[1]

ويعرف الماركسيون حالة التبعية على أنها:" تلك الحالة التي من خلالها يكون اقتصاد بعض الدول تابعا شرطيا لتطور و توسع الدول الأخرى ،علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديناو أكثر وبين هذه الاقتصاديات و التجارة العالمية يفرض شكلا من أشكال التبعية عندما يكون بوسع الدول المهيمنة ببسط نفوذها ،بينما تكون الدول الأخرى التابعة خاضعة لهذا التوسع الذي سيؤثر إيجابا أو سلبا على نموها وتطورها .[2]

إن نشأة مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية يرجع إلى أن شعوب تلك القارة كانت أسبق شعوب القارات الثلاث في المعاناة من تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمي و الموجه أساسا إلى خدمة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية ،ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بها الدول الرأسمالية في الثلاثينات من هذا القرن بصورة حاسمة مدى فشل أساليب النمو القائمة على هذا النمط.[3]

ساهمت أبحاث غاندارفرانك التي تركزت على أسباب التخلف في دول أمريكا اللاتينية حجر الأساس لهذا التيار، فقد تميزت أبحاثه الميدانية التي جمعها في كتابه "تنمية التخلف"Development ofUnderdevelopementبقوة نقدها لنظرية التحديث التي

---

[1]– مصطفى أفقير ، مرجع سابق، ص 61 .

[2]– خالد موسى المصري ، مرجع سابق ، ص 148 .

[3]– عواطف عبد الرحمان ، قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1990، ص 27 .

سادت في أدبيات الغرب خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد نوه غندرا إلى أن التخلف هو حالة جاءت نتيجة لسياسات الرأسمالية التي من خلالها تم ربطاقتصاديات الدول النامية تابعة لدول الغنية.[1]

إذا كانت أمريكا اللاتينية هي موطن الاجتهادات الأولى لكتاب مدرسة التبعية ،فإن أفكار هذه المدرسة سرعان ما انتشرت سريعا بين صفوف العلماء الاجتماعيين في سائر أنحاء العالم الثالث خصوصا وأن هذه المدرسة تعد المدرسة الفكرية الوحيدة التي حاولت أن تقدم تفسيرا لظاهرة التخلف من وجهة نظر مفكري العالم الثالث أنفسهم.

ويلاحظ تنوع وتباين الانتماءات الفكرية لكتاب مدرسة التبعية ،ولكن هناك محاولات واضحة من جانبهم للاستفادة ببعض مقولات التراث الماركسي الكلاسيكي والحديث خصوصا كتابات لينين عن الاستعمار ولوكسمبورغ عن التراكم الرأسمالي إلى بول باران وبول سوزي عن الفائض الاقتصادي ولكنهم وظفوا نتائج هذه الدراسات لدراسة الواقع المعاصر للعالم الثالث بصورة ساعدتهم على استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تختلف عما انتهت إليه المدرسة الماركسية ولم تتناقض معها.[2]

تكمن أهمية النظرية التبعية بأنها تقدم دراسة للعلاقة بين الشمال (الدول الصناعية) والجنوب (الدول الفقيرة)، من خلال تسليط الاهتمام على علاقة الاستغلال من قبل الدول الغنية والخلل البنيوي في طبيعة النظام الرأسمالي وقد دعا الماركسيون الجدد أو أتباع نظرية التبعية إلى تأسيس نظام اقتصادي دولي

New International EconomicOrder(NIEO) ،تكون العلاقات بين الدول أكثر عدالة بحيث تراعي واقع الدول الفقيرة .[3]

---

[1]– خالد موسى المصري ، مرجع سابق ، ص 152.

[2]– عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 29.

[3]– مرجع نفسه، ص29.

وقد دار اهتمام كتاب مدرسة التبعية حول قضية محورية تدور حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأن من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقا أو نظاما واحدا خصوصا وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي و الواقع أن كتاب مدرسة التبعية لا يجمعون على تعريف واحد لظاهرة التبعية وقد يرجع هذاإلى طبيعة الظاهرة ذاتها وتعدد صورها وأشكالها.[1]

قدمت أدبيات التنمية في الدول المتقدمة مساهمات عدة بشأن مسالة تخلف الدول النامية، وخلصت إلى أن هناك عوامل داخلية بنيوية تتعلق بطبيعة هذه المجتمعات حالت دون تطور هذه البلدان ومن أهم هذه التيارات الفكرية أو النظريات هي نظرية الحداثة (التحديث)Modernitationالتي أرجعت أسباب التخلف إلى عدم قدرة هذه الدول على الانتقال من مجتمعات تقليديةTraditionalSocietiesإلى مجتمعات حديثة ModernSocietiesفقد أورد أتباع نظرية التحديث بعض أسباب التخلف أهمها[2]:

-طبيعة الثقافة السياسية لهذه البدان.

-طبيعة التعليم المتخلفة.

-العادات والتقاليد في هذه المجتمعات.

- الدين.

وقد تباينت مواقف المفكرين والباحثين العرب إزاء الإسهامات الفكرية التي قدمتها مدرسة التبعية وتفاوتت ما بين التحفظ والرفض من جانب البعض والتبني بدون رؤية نقدية من جانب البعض الأخر.

وبالرغم من أن الدول العربية قد حازت على استقلالها السياسي من الاستعمار الغربي خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ،فإن ذلك لم يعني انتهاء السيطرة

---

[1]- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 149

[2]- مرجع نفسه، ص 150

على خيرات هذه الدول خاصة مع ظهور الثروة النفطية في دول الخليج ومن هنا فإن التبعية الاقتصادية هي نتاج العملية التاريخية لإدماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي مما ساهم في نهب ثرواتها واستغلال شعوبها بشكل أخضع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية لصالح النظام الرأسمالي.[1]

وقد تضمنت الإسهامات العربية نوعين من الجهد: يتمثل الأول في الكتابات والتعليقات النظرية التي يمكن إضافتها إلى التراث الفكري الذي قدمته مدرسة التبعية ويتمثل النوع الثاني في الدراسات التطبيقية هذا وينتمي إلى النوع الأول كتابات "سمير أمين " التي تعد إسهاما عربيا مرموقا في هذه المدرسة خصوصا أنه ساهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال إفريقيا.[2]

إذ يشير سمير أمين أحد رواد هذا الاتجاه إلى وجوه طرفين تنمويين مختلفين كنتيجة للعلاقة غير المتكافئة التي من خلالها يسعى المركز إلى إبقاء الوضع القائم، فهناك مركز يملك التكنولوجيا ورأس المال وكل وسائل التطور وأطراف (محيط) لايملك سوى المواد الأولية التي يصدرها للمركز ثم يستوردها مصنعة بأضعاف الأسعار. [3]

ومما تقدم يمكن القول إن الإمبريالية هي أعلى درجات الرأسمالية التي تتميز بتصدير رؤوس الأموال ونشر ثقافة الرأسمالية في الدول الفقيرة وتعد من أهم أسباب الحروب والتخلف للدول في العالم الثالث.

المطلب الثالث: نظرية الدور وظاهرة الولاء السياسي

يعتبر مفهوم "الدور"من المفاهيم المركزية التي وظفتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم سلوكيات وقرارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية المختلفة، واحتمالات التغير والاستمرار في تلك السياسة المتبعة من طرف الدول.

---

[1]– مصطفى أفقير، مرجع سابق، ص61.

[2]– عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص31.

[3]– خالد موسى المصري ، مرجع سابق، ص103 .

إن الدور يمكن التعبير عنه بوظيفة الدولة كنموذج منظم لسلوك ضمن مجموعة دول وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعا للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة .وفقا لذلك فإن كل دولة لها دور قد يكون فاعل أو متوسط الفاعلية أو محدد الفاعلية وقد يكون غير مؤثر وفاعل،وهذا يتحكم به اختلاف طبيعة الدول لذا على صانع القرار السياسي أن يحقق مجموعة من الأهداف والمصالح تتمحور في الأمن من جراء الدور الذي تلعبه الدول في المحيط الإقليمي والدولي.[1]

انتقالا إلى تعريف الدور في أدبيات السياسة الخارجية نجد أن أول ظهور له كان في عام1970 حين نشر "هلوستي" دراسة في الموضوع أشار فيها إلى الدور كمفهوم تحليلي مما مثل انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في تلك الأدبيات مازال أثرها ملموسا حتى الآن.[2]

وتمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصرة من خلال مستوييننمن التحليل:

المستوىالأول:يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدا وبحث هيكل الأدوار وتوزيعيها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.

---

[1]– خضير ابراهيم ، العراق و دول الجوار الإقليمي ، دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية و الدولية ، دون سنة النشر ، ص 165.

[2]– عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء ...أعداء، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص40.

المستوى الثاني:يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.[1]

فالأدوار السياسية تتشكل من مجموعة متوقعة من سلوك الأفراد الذين يتبوؤون مناصب معينة في النظام وهو أمر يمكن أن يبدأفي الترتيب من أكثر هؤلاء الأفراد عمومية إلى أكثرهم خصوصية وتعمل المحددات البيئية و التاريخية و القيم الثقافية كعناصر مستقلة تشكل القواعد و تضفي الشرعية على السلوك المصاحب لأدوار السياسة داخل النظام السياسي مع مراعاة أن لكل دور في النظام له مجموعة من الحدود التي إذا انتهكت فمن المحتمل إما أن تؤدي إلى تغير النظام أو إلى إبعاد شاغل الدور عن وظيفته وهنا تعملالثقافة السياسية من أجل تنظيم نشاط الأفراد القائمين بأدوار معينة ،وذلك بتأثيرها على أنماط الأفكار و السلوك.[2]

وتبنى نظرية الدور على خمسة افتراضاتأساسية، يوجد عليها اتفاق عام بين العلوم الاجتماعية المختلفة وهي:

-إن الأدوار غالبا ما ترتبط بعدد معين من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.

-إن الأدوار تستمر بسبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية وبسبب ارتباطها بسياق نظم اجتماعية أكثر اتساعا من ناحية أخرى.

-إن الأفراد يجب تأهيلهم للأدوار التي يقومونبها.[3]

إن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصير أحد علامات سياستها الخارجية ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية:

---

[1]- إسراء عمران أحمد، دور القيادة في الإصلاح السياسي ، دراسة العلاقة بين الفكر الممارسة – عمر بن عبد العزيز نموذجا .2012-4-12

[2]- عرفات علي جرغون، مرجع سايق، ص 40 .

[3]-إسراء عمران أحمد، مرجع سابق.

-تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي.

-تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية

- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق،فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي وأدوارأخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق. [1]

في محاولة تعريف الدور توجد صعوبات حقيقية ذلك لمحدودية البحث في مفهوم الدور في قواميس اللغة العربية التي اتجهت إلى تعريفه بمضي دورة الشيء.

إلا أنه قد تعددت محاولات تعريف الدور في الدراسات الغربية ومن أهم هذه التعريفات:

تعريف ليفي "يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنيان اجتماعي معين ".[2] وينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور ولكن يشمل أيضا ممارسته في مجال السياسة الخارجية ،فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته في النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة .[3]

تعريف بار سوتر:"يرى أن الدور هو ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الأخرين".

تعريف مبريل:"يشير أن الدور يعتبر نموذجا من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع معين في مجتمع معين".

---

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1998، ص48.

[2]- إسراء عمران أحمد، مرجع سابق.

[3]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 49

تعريف بيدل:"يرىأن الدور يمثل تلك الممارسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين".[1]

وهناك من يقوم بتعريف الدور عبر تمييزه إلى عناصر هي:

-**توقعات الدور**:وهي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية،أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم وتشير هذه التوقعات إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مناصب متشابهة.

-**توجهات الدور**:وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع وخاصية القائم بالدور وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله.

- **سلوك الدور**: وهوعبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصبا معينا حيث يتم التركيز هنا على الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون.[2]

من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد بل أن هذا الوضع الأكثر شيوعا ويمكن أن يكون لها دور معين على المستوى العالمي ودورا آخرا على المستوى الإقليمي ودور دفاعي على المستوى الوطني.

ومن المهم أن يكون هناك قدر من التماسك بين داخل الجماعة التي تقوم بأدوار سياسية كعنصر أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي وضرورة توافق الدور مع القيم الأساسية للفرد القائم بالدور.

---

[1]- إسراء عمران أحمد ، مرجع سابق .

[2]- إسراء عمران أحمد ، مرجع سابق .

الفصل الثاني: بناء الولاءات السياسية للخارج بين الإعتبار التاريخي والإطار الواقعي.

يعد الولاء شعور الفرد في عمق وجدانه بأنه لايستطيع العيش وحده فريدا في هذا الكون الفسيح يريد أن يجد آخر يتحدث معه ، فإذا ما وجد هذا الآخر تمسك به و أخلص له ومن هنا كان الولاء ضرورة حيوية ، والحقيقة أن الفهم الخاطئ لمعنى الولاء وضيق مفهومه وحصره في قضايا جزئية يؤدي في النهاية إلى صراع الولاءات وهذا ما أدى بكثير من الدول إلى الدخول في صراعات من أجل هذه الأمور فالولاء يكون نتيجة عدة أسباب منها الإقتصادية والعسكرية وأبرزها السياسية حيث تعمل الدول على بناء ولاءاتها لدول معينة ويظهر ذلك في صورة مباشرة في السياسة الخارجية للدول و هذا البناء تؤثر عليه اعتبارات مختلفة ما بين تاريخية وواقعية وهذا ما سوف نتطرق لشرحه في هذا الفصل بعنوان بناء الولاءات السياسية للخارج بين الإعتبار التاريخي والإطار الواقعي ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث لتمكننا من فهم الموضوع أكثر وأدرجت المبحث الأول تحت عنوان أنماط ولاء القيادات السياسية لطرف خارجي، أما المبحث الثاني والذي أدرج له عنوان تكيف الولاءات السياسية في الواقع العالمي ، سوف ندرس من خلاله كيف استطاعت الدول السير وفق أطر معينة كما هو الحال في الرابطة الفرانكوفونية ورابطة الكومنولث وفيما يخص المبحث الثالث وضع تحت عنوان آليات صنع ولاءات القيادة السياسية والتي من خلالها سوف نفهم أكثركيف تكونت هذه الولاءات عبر التاريخ إضافة إلى الواقع المفروض عليها.

المبحث الأول: أنماط ولاء القيادات السياسية لطرف خارجي

الإنسان إجتماعي بطبعه ومدني بفطرته، لا يستطيع أن يعيش منعزلا دون الإحساس بالإنتماء إلى كيان أكبر منه، سواء كان الكيان أسرته الصغيرة، أو قبيلته، أو وطنه ودولته أوحتى العالم الكبير الذي يعيش فيه لأنه من خلال هذه الإنتماءات أو بعضها يحقق الإنسان إنسانيته و يتحقق وجوديا في مجتمعه لذلك يعد الانتماء من المفاهيم المركزية التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان و مكان ويقابله على الضد تماما مفهوم الاغتراب الذي يعني الإبتعاد النفسي للفرد عن ذاته وعن جماعته.

إن الإختلاف بين الشعوب والأفراد أوجد إختلافا في السياسات والولاءات التي تعددت وتنوعت، فنجد الولاء الديني والولاء القانوني والولاء الإيديولوجي، وهذا ما سوف نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الولاء بمرجعية دينية

يمثل الولاء أحد المفاهيم التي تثير في الذهن عدة معان سياسية وأخلاقية، مما يجعله مفهوما مثيرا للجدل بإمتياز، قديما إرتبط مفهوم الولاء بالسلطة والحرب، خاصة في النظم العسكرية وبالأرض والمحافظة عليها في البيئة الزراعية والقبيلة أو العشيرة في البيئة الصحراوية و بالمعتقد في البيئة الدينية.[1]

يكون الولاء الديني بولاء الفرد لقيم روحية سامية و يتجسد غالبا في التفاني الإرادي والمستمر من فرد ما اتجاه قضية معينة، ويكون لأي مجموعة تمثل فكرة لها دوام، فالمرجعية الدينية مثلا تعتبر المرجعية الأولى ذات التأثير على كثير من القضايا الفكرية في العالم

[1] – هشام صميض، مرجع سابق، ص82.

العربي المعاصر ويعود ذلك إلى الطبيعة الفكرية للعالم العربي والإسلامي بالتحديد وما يمثله الدين من تأثير على حياة الأفراد في كثير من القضايا الفكرية التي تواجههم في الحياة.

ويتجسد الولاء بمرجعية دينية في العديد من النماذج منها:

1- النموذج الشيعي:

ونجد المثال واضحا في لبنان مثلا و كذلك العراق، ففي لبنان تعتبر إيران هي السند الأساسي لحزب الله وهي المركز الرئيس له ويمثل حسن نصر الله صلة الوصل بين إيران ونفوذها في لبنان، وفي إحدى المناسبات في تاريخ 05-03-1987م قال الناطق باسم حزب الله في ذلك التاريخ إبراهيم الأمين " نحن لا نقول أننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان، ولبنان في إيران " ويقول حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله " إننا نرى في إيران الدولة التي تحكم بالإسلام والدولة التي تناصر المسلمين والعرب، وعلاقتنا بالنظام علاقة تعاون ولنا صداقات مع أركانه وتتواصل معه، كما أن المرجعية الدينية هناك تشكل الغطاء الديني والشرعي لكفاحنا المسلح".[1]

ويقول الشيخ حسن طراد – إمام مسجد الإمام المهدي:

" إن ايران و لبنان شعب واحد، وبلد واحد، إننا سندعم لبنان كما تدعم مقاطعاتنا الإيرانية سياسيا و عسكريا".[2]

في البيان التأسيسي لحزب الله والذي جاء بعنوان "من نحن وما هي هويتنا " في 12-02-1985، عرف الحزب عن نفسه فقال:

---

[1]- مجلة المقاوم، عدد27 ، ص 15-16 (نقلا عن كتاب حزب الله رؤية عابرة) ، ص 32

[2]- جريدة النهار اللبنانية 1986/12/11 م.

" .....إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم ....نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط و تتجسد حاضرا بالإمام المسدد أية الله العظمى روح الله الموسوى الخميني دام ظله مفجر ثورة المسلمين و باعثا نهضتهم المجيدة .....".[1]

توصف إيران و حزب الله لكونهما وجهان لعملة واحدة، فالخمينيون اللبنانيون يعملون – كما هو معروف بزعامة – الوكيل الشرعي لمرشد الثورة الإسلامية في لبنان " حسن نصر الله " على أساس أنهم إمتداد " الثورة الإسلامية الإيرانية " في لبنان، وكل تصريحات قادة حزب الله تصب في التبعية لإيران لسنوات عديدة، ولقد حدث إرتفاع في الميزانية السنوية لحزب الله في عهد رفسنجاني إلى 280 مليون دولار، وهذه الميزانية الكبيرة جعلت الحزب يخضع لتوجيهات إيران دون التدخل في نزاعات داخلية ضيقة ".[2] وساعدت هذه الميزانية الضخمة الحزب على توسيع قاعدته المقاتلة والشعبية، فاشترى ولاء الناس وحاجتهم وضمن ولائهم وإخلاصهم له فهم منه وهو منهم، والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية – عن طريق حزب الله – قد تكفلت بدفع كل الخسائر التي ستنتج عن الهجوم الإسرائيلي على لبنان في حرب 2006 وتعهدت بتغطية مشاريع إعادة الإعمار هناك[3]ظهر الإهتمام الإيراني بالهيمنة على لبنان منذ خمسينيات القرن 20 م حين تم إرسال موسى الصدر إلى لبنان للتخطيط لقيام دولة شيعية وقد تم إختياره لأن له أصول لبنانية وكان يجيد العربية إلى جوار الفارسية، وكان التنسيق بينه وبين الخميني كبيرا إضافة إلى علاقة مصاهرة كانت بينهما.[4]يعكس حزب الله اللبناني حالة الإنتماء الشيعي الشديد الذي إتخذ من الثورة الإسلامية الإيرانية

---

[1]– علي حسين باكير ، حزب الله تحت المجهر، مجلة الراصد ، دون سنة نشر ، ص 19 .

[2]– علي الصادق، ماذا تعرف عن حزب الله، الطبعة الثانية ، 2007

[3]–علي الصادق، مرجع سابق، ص 25

[4]– راغب السرجاني، الشيعة نضال أم ضلال ؟ دار الكتب المصرية، 2011، الطبعة الأولى، ص 53.

نموذج يحتذى به، وتبني مبادئها، وفي مقدمتها، نظرية ولاية الفقيه التي طبقها الخميني بعد وصوله للسلطة سنة 1979 م.[1]

تعتبر ولاية الفقيه من الأسس العقائدية الراسخة في تكوين و تشكيل حزب الله إبتداءا وإستمرارا ، حتى أن الحزب و قيادته وعناصره لم يخفوا هذا الإنتماء وهذا الإرتباط العاطفي والعضوي بالولي الفقيه ، لكن على الرغم من ذلك تشكل إثارة هذا الموضوع مسألة حساسة جدا عند الحزب ، الذي يجتهد لكي لايبتعد في تفسير هذا الإرتباط عما قد يشكل عائقا أمام هويته الوطنية اللبنانية.[2]

– مثال آخر عن الولاء في بلد عربي للخارج، هو النموذج اليمني والطائفة الشيعية فيه حيث ترجع الجذور الأولى لظهور حركة الحوثيين في اليمن إلى عام 1986 حيث تم إنشاء "إتحاد الشباب" وهي هيئة تهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتنقيه، كان بدر الدين الحوثي من كبار علماء الزيدية آنذاك، وفي عام 1990 حدثت الوحدة اليمنية، وتحول إتحاد الشباب إلى حزب الحق وكان حسين بدر الدين الحوثي من أبرز القياديين فيه، وحدث خلاف بين بدر الدين الحوثي وبقية علماء الزيدية في اليمن حول فتوى تاريخية، وتم إعتراض على هذه الفتوى خاصة أنه من فرقة " الجارودية " وهي إحدى فرق الزيدية التي تتقارب في أفكارها نسبيا مع الإثني عشرية وتطور الأمر مع الحوثي وبدأ يدافع صراحة عن المذهب الإثني عشري.[3]

يمثل الشيعة قرابة ثلث السكان في اليمن، حيث نسبتهم 30 في المائة من إجمالي سكان اليمن وهم زيدية وأيضا توجد شيعة إسماعلية وأيضا هناك وجود للمذهب الإثني

---

[1] – شاكر الحاج مخلف، الرموز المحظورة، دار النشر الإلكتروني، دون سنة نشر، ص90 .

[2]– الصادق عباس الموسوي، الحركات الإسلامية بين خيار الأمة و مفهوم المواطنة، حزب الله نموذجا، لنان ، مركز الغدير للدراسات و النشر و التوزيع 12،20، الطبعة 1 ، ص 187 .

[3]– راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص 101.

عشري، هذا التنوع الطائفي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل في اليمن، وتشكل الكثير من العداءات، خصوصا وأن الزعيم الحوثي حسين بدر الدين الحوثي قد تأثر بسيرة الخميني في إيران واعتقد بإمكانية تطبيق النموذج الإيراني على اليمن، وقام أحد أشقائه بتدريس مادة عن الثورة الإيرانية في الدورات التدريبية " لاتحاد الشباب المؤمن" الذي أنشيء في عام 1986 م بدعم إيراني وعبر زيارات قام بها " حوثيون" إلى إيران وزيارات إيرانية إلى اليمن، إضافة إلى الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للتيار الحوثي، انساق هذا الأخير إلى جملة من الحروب مع السلطة اليمنية، ويلاحظ أن تأطير الحوثية مشابه تماما للطريقة الإيرانية في بناء ما يسمى منظمات "حزب الله" في لبنان والكويت والبحرين وغيرها.[1]

الواقع أنه لا يمكناستيعاب أن جماعة قليلة في إحدى المحافظات اليمنية الصغيرة، يمكن أن تصمد هذه الفترة الطويلة دون مساعدة خارجية مستمرة وعند تحليل الوضع نجد أن الدولة الوحيدة التي تستفيد من ازدياد قوة التمرد الحوثي هي إيران، فهي دولة إثني عشرية تجتهد بكل وسيلة لنشر مذهبها، وإذا إستطاعت أن تدفع حركة الحوثيين إلى السيطرة على الحكم في اليمن فهذا يصبح نصرا مجيدا لها، خاصة أنها ستحاصر أحد أكبر المعاقل المناوئة لها، وهي السعودية فتصبح هذه الأخيرة محاصرة من شمالها في العراق ومن شرقها في المنطقة الشرقية السعودية والكويت والبحرين وكذلك في اليمن وهذا سيعطي إيران أوراق ضغط هائلة.[2]

من الواضح أنه من أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها الجمهورية الإيرانية اليوم لتنفيذ مشروعها التوسعي للهيمنة والنفوذ واستخدام ورقة التشيع على مستوى الشيعة العرب في

---

[1]-"منهم الحوثيون" أطلع عليه بتاريخ 11-07-2017 الساعة 12:58 موقع منبر علماء اليمن www.olamaa.yemen.net

[2] – راغب السرجاني، مرجع سابق، ص105.

المنطقة، وعلى مستوى التبشير بالتشيع الديني والسياسي في أوساط أهل السنة أفرادا أو حركات وجماعات.

2- النموذج السلفي:

الإسلاميون في الخليج صاروا محط أنظار العالم لإعتبارات كثيرة يأتي بعضها في إطار دراسة ظاهرة الإسلام السياسي والراديكالية في الفكر الإسلامي، ورصد الخطاب الديني، ولأن الجزيرة العربية هي مصدر الإشعاع الإسلامي بمختلف إتجاهاته، فإن الثابت أن دراسة الخارطة الإسلامية في منطقة الخليج العربي صارت أمرا لا مناص عنه.

السعودية والإخوان المسلمون موضوع جدير بالإهتمام والبحث ونظرا للغموض الذي يكتنف العلاقة بين الطرفين، إن السرية التي تعتمد عليها هذه الجماعة أكثر إعتمادها على العلنية منذ قيام الدولة السعودية الثالثة على يد الإمام عبد العزيز آل سعود، وثمة ارتباط معلن بين الديني والسياسي في البلاد وذلك إمتدادا للدولتين السعوديتين الأولى والثانية وما عرف بالدعوة "الوهابية"، كان هذا الارتباط نابعا من قناعة الملك عبد العزيز بأهمية العامل الديني في تحريك الشعوب.[1]

السلفية اليمنية :

تأسست بزعامة الشيخ الراحل أبي عبد الرحمان مقبل بن هادي الوداعي، النواة الأولى للدعوة السلفية باليمن، وقد بدأت مطلع الثمانينات مع عودة المؤسس الوادعي من السعودية وتتسم هذه الحركة بإهتمامها التقليدي بمباحث العقيدة والصراع و الفرق الإسلامية، انقسمت بعد وفاة مؤسسها إلى قسمين، أحدهما يتزعمه الشيخ أبو عبد الرحمان يحى الحجوري ، الذي

[1]- مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، الطبعةالثانية، ص7.

زعم أن لديه وصية من الشيخ، والآخر تولاه الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السلماني(ذو الأصل المصري) وكان كلاهما يستمد مشروعيته من خارج حدود اليمن.[1]

ظهر الدعم السعودي للإخوان في اليمن مؤخرا مع العملية العسكرية المسماة "عاصفة الحزم "وذلك تبعا لأهمية اليمن بالنسبة للأمن القومي السعودي لارتباطه بأمن الحدود الجنوبية والمشروع التوسعي الإيراني في المنطقة و حدث الرد العسكري بعد اجتياح المدعومين من إيران لليمن والواقع أنه وفي صيف 2014، بدأت الرياض في إعادة النظر في خريطة تحالفاتها، بحيث أضحى الإخوان المسلمون في اليمن جزءا منها.[2]

3- الإباضية في الجزائر وعمان:

إن الجغرافيين والمؤرخين يتفقون على أن أهل عمان وأهل بعض مواطن المغرب العربي كجبل نفوسة بليبيا، وجزيرة جربة بتونس، الجريد بتونس، وتاهرت ووارجلان ووادي ميزاب بالجزائر كلهم يجمعهم مذهب واحد باختلاق تسميات المؤرخين لهذا المذهب بين "الإباضية" و"وهبية " و"الخوارج" و" شرة " وهذه العلاقة الإسلامية الوطيدة بين إباضة المشرق والمغرب الإسلاميين وبين إباضية عمان والجزائر بشكل خاص معروفة جدا، كما يسجل الدارس اعتراف إباضية المغرب العربي بفضل عمان في رعايتهم والعناية بهم والاستعانة بهم في تأصيل الفكر الإباضي وإرساء قواعده في بلاد المغرب من خلال طلب الدعم العلمي والمادي والمعنوي، لكل مشاكلهم السياسية والمادية والمذهبية فعمان هي الموطن الأم للإباضية في العالم الإسلامي.[3]

---

[1]- أحمد محمد الدغشي، التيار السلفي في اليمن، تحدي التصدعات وفرض الثورة ن مركز الجزيرة للدراسات،2012،

[2]- أحمد التلاوي السياسات السعودية تجاه الإخوان في عهد الملك سلمان المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، 2012، ص19.

[3]- محمد جهلان ، القطب و دوره في التواصل الحضاري بين الجزائر وعمان ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، قسم اللغة العربية وآدابها، غرداية، الجزائر، 2010، ص 53

4- الدروز:

في محافظة السويداء من الجمهورية السورية حيث جبل حوران الذي يعرف بجبل الدروز أو جبل العرب، نجد منطقة واسعة تشتمل على أكثر من 73 قرية ويدينون بالطاعة التامة لشيوخ قبائلهم، ففي شمال هذه المنطقة نجد قبيلة العوامرة، وفي الجنوب والشرق يقطن بنو الأطرش وفي وسط الإقليم يعيش الحناوية والقلاعنة والحلبية والهنيدية وبنو عساف، وأكثر سكان هذه المنطقة على المذهب الدرزي.

وفي لبنان في القسم الجبلي المعرف بالغرب الأسفل من الشويفات إلى دير القمر، يسود آل أرسلان وفي الشجار والمناصف يقيم آل النكدي وفي الجرد يسكن بنو عبد الملك وفي العرقوب والباروك نجد بني عماد وهؤلاء جميعا زعماء وشيوخ الطائفة الهنيدية في لبنان وفي فلسطين العربية عند جبل الكرم وصفد تسكن قبائل عربية مختلفة تتمذهب بالعقيدة الدرزية.[1]

المطلب الثاني: الولاء بخلقية النظم القانونية المتبعة

غابت عن المجتمعات النامية فكرة وجود نظام دستوري في ظل الأنظمة الإستعمارية الحاكمة ولذلك ظلت محرومة من ممارسة الحياة الدستورية بمعناها الحقيقي، أي تنظيم الحياة العامة وفق قواعد عليا يتم بموجبها توزيع السلطة وتحديد المسؤوليات وضمان الحقوق، وكان وجود الحياة الدستورية أو الدستور ذاته يرتبط بوجود الدولة، أي وجود الإستقلال الذي تجسده الدولة. وفي بعض العهود الإستعمارية أقيمت واجهات دستورية ممثلة في هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية محلية، فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة البريطانية

[1]- محمد كامل حسين ، طائفة الدروز ، تاريخها و عقائدها ، دار المعارف ، مصر ، 1962،ص7

عام 1935 " قانون حكومة الهند " ليكون " دستورا " للهند أيام خضوعها للحكم البريطاني المباشر.[1]

إن النظام الرسمي العربي الراهن قد نشأ نتيجة ما أصابه من تدهور أولا ونتيجة لدور استعماري في بناء نخب اجتماعية وثقافية متغربة سيطرت على قيادة المجتمعات الإسلامية وصاحبة مصلحة في هذه السيطرة بالارتباطمع الاستعمار، قادت المجتمعات خلال فترات التفكيك و فيما قبل الاحتلال خلال القرن الثامن عشروعاونته خلال مرحلة التواجد المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكريا وسياسيا وإجتماعيا، كما أن بعض منها تعاون مع الاستعمار في التصدي لحركات المقاومة ويساعد في تأصيل حالة التغريب فيها.[2]

إنه في ضوء الأوضاع السائدة في أقطار العالم الثالث قبل إعلان استقلالها السياسي كان من الطبيعي أن تأتي الدساتير حصيلة مؤثرات مختلفة سياسية واجتماعية وإقتصادية، تجسد هذه الأوضاع وهكذا كان لبريطانيا وفرنسا الدولتين اللتين كانتا تسيطران على معظم الأقطار النامية أثر سياسي كبير في صوغ هذه الأقطار عند إستقلالها وكانت بعض النخب الحاكمة الجديدة متأثرة إلى حد ما بالإتجاهات الدستورية القائمة في الدولة الإستعمارية وحتى إذ لم تكن متأثرة بها أو غير متحمسة لها فقد إضطرت لقبولها مقابل الإستقلال، وإذا كانت الدول المهيمنة تصر على أن يكون دستور الإستقلال على غرار دستورها، فقد وصفت هذه الدساتير بأنها " مستوردة " أو مفروضة " أو " وافدة " أو " أجنبية " تميزها عن الدساتير

---

[1]–صالح جواد الكاظم، علي غالب الصافي، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد 1990، 1991، ص 184.

[2]– طلعت رميح، النظام الرسمي العربي من فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الإستراتيجي، سلسلة إستراتجيات مصر، دون سنة نشر، ص98.

الأصلية والموضوعة داخل البلاد أو التي أصلها وطني[1] ضمن هذا الإطار عرف الدستوري الجزائري مثلا عدة تغيرات منذ صدور أول دستور للبلاد عام 1963 إلى غاية الإعلان عن دستور 2016 مرورا بدستور 1976، و1989، و1996 وتجسدت هذه التغيرات في مجال تنظيم الوظيفة التشريعية حيث أن المشروع الجزائري عند وضعه للقانون الأساسي للبلاد قد اعتمد إلى حد كبير كنقطة انطلاق على دستور فرنسا 1958.[2]

أما مظاهر التحديث السياسي في تونس في مجملها منبثقة عن جهود الرئيس الراحل بورقيبة التي ترى في النموذج الغربي المثال الذي يجب الإقتداء به، إذ أنه وضعت عنوان تحديث المجتمع التونسي وبناء دولة عصرية، أخذ بورقيبة خلال الفترة الممتدة (1955، 1987) إلى إسترداد الحداثة الغربية الجاهزة و تطبيقها في تونس سعيا منه للتغيير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا، الدولة الأم مثلما وصفها بورقيبة و بالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي وقد صرح بذلك قائلا " بأن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة و أن إجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من إجتياز الصحراء الليبية، وقد عمل بورقيبة على تجسيد ذلك في كل المجالات في1 جوان 1959 بقصر بارد ثم الإعلان عن إصدار دستور للجمهورية التونسية ويتضمن هذا الدستور قواعد إرساء النظام السياسي التونسي إذا تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي.

---

[1]–صالح جواد الكاظم، علي غالب الصافي، مرجع سابق، ص185 و186.

[2]– سعدي قرحات ، التشريع المنظم ز المنافس في الجزائر منذ 1963، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2002، ص164.

إن البرنامج التحديثي البورقيبي الذي تجلت كل مظاهر التبعية على المستوى الداخلي والخارجي وقد ضبطت هذه التبعية من خلال تقنينها في مواثيق ومعاهدات تربط بين تونس والحليف الرسمي الممثل في فرنسا خاصة.[1]

أخذت دول العالم الثالث كلها بإستثناء عدد قليل منها بالنظام الجمهوري البرلماني والرئاسي وقد ثبت هذا النظام في إطار دستوري مدون والأعراف الدستوريـــة.

غير موجودة أو ضعيفة في الأغلب لأسباب لعل أهمها عدم ثبات القواعد الدستورية مدونة كانت أم عرفية وذلك تحت تأثير التركة الإستعمارية وحالات التدخل في المنظومة القانونية الوطنية[2] فالمؤسسات الداخلية للدول النامية والتي نشأت بعد استقلالها تأثرت بأنظمة الدول التي ارتبطت بها من الدول الاستعمارية، إنه وخلال التواجد الاستعماري وبعده حدث انقسام للنظام الرسمي العربي بين دول أخذت بنظم ترفع شعارات الاشتراكية وتبني مؤسساتها على النمط السوفياتي كما هو الحال في مصر، ليبيا، وسوريا والجزائر وهي دول ترسخت فيها تجربة "الحزب الواحد" وفق أفكار اشتراكية، أخذت في البناء الاقتصادي بنمط أسبقية القطاع العام، فيما أن دول أخرى حافظت على أنماط أقرب إلى الغرب كما في النظم الملكية العربية على غرار دول الخليج الملكية والأردن و المغرب.[3]

كانت الجزائر من الدول التي تأثرت بنظام الشبه رئاسي وأخذ به مشرع الدستور الجزائري معتمدا في ذلك إلى حد كبير ما أخذ به المشرع الفرنسي في دستور 1958، إذا أن الجزائر كباقي الدول التي كانت مستعمرة فرنسية، تأثرت فيها النخب السياسية بالأفكار والمباديء الدستورية التي قام عليها النظام الدستوري الفرنسي، ولكن المشرع الجزائري لم

---

[1]– عياش عائشة ، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008، ص112.

[2]– صالح جواد الكاظم، علي غالب الصافي، مرجع سابق، ص182.

[3]– سعدي قرحات، مرجع سابق، ص13.

يكافئبالامتيازات الممنوحة لرئيس الدولة في الدستور الفرنسي، بل عمل على تقوية مكانة رئيس الجمهورية الذي أصبح يتمتع بسلطات هامة في المجالات التشريعية والتنفيذية يمارس بعضا منها بنفسه.

من الواضح أن الأوضاع التي مرت بها الدول النامية في الحقبة الاستعمارية أثرت بطريقة مباشرة على السياسات التي انتهجتها هذه الدول بعد استقلالها وظهر ذلك في صورة واضحة في دساتير هذه الدول وأنظمة حكمها.

المطلب الثالث: الولاء بالإنتماء الإيديولوجي

يتم التعامل مع عالمنا على أنه عالم الإيديولوجيات حيث تحولت الإيديولوجيات إلى قوة من القوى الرئيسية التي تسير وتحرك الأحداث والأفراد والجماعات والدول، وأصبحت الإيديولوجات سببا للعديد من الأزمات والصراعات التي يشهدها العالم المعاصر، وبعد أن كان الصراع بين الأفراد والدول على الموارد وعلى الحدود الجغرافية، إمتدت الصراعات الدولية المعاصرة لأن تصير صراعات إيديولوجية في هذا الإطار يقول عبد المتين شعبان:

" لعل من نافلة القول الإشارة إلى أن إحدى السمات البارزة لتطور العلاقات الدولية في عصرنا هو تعاظم تأثير الإيديولوجيات فقد أصبح مفهوم الإيديولوجيا من أكثر المفاهيم شيوعا وانتشارا في الفكر المعاصر ومن أكثر الألفاظ تداولا ".[1]

فقد أصبحت الإيديولوجية هي التي تحدد من القوي ومن الضعيف و تبرز وجود صراع واضح من أجل نشر إيديولوجية معينة، بحيث أصبحت من أهم الأفكار في الفكر المعاصر.

ظل الصراع الإيديولوجي سجالا بين الشيوعية والرأسمالية منذ تأسيس الاتحادالسوفياتي أثناء الحرب العالمية الأولى وبلغ أوجه بعد الحرب العالمية الثانية، أي مرحلة الحرب الباردة

[1]– عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر و الصراعات الدولية ، الكويت ، دار المعرفة ، 1989 ، ص 17 .

التي مثلت قمة الاستقطاب الإيديولوجي بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكيةوالاتحاد السوفياتي والتي امتدت إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرية عند انهيار الإتحاد السوفياتي 1989 ، والذي كان وجوده كقوة سياسية وعسكرية وإيديولوجية كبرى ركنا أساسيا من أركان النظام العالمي التي تكونت معالمه وتحددت أطره عبر نصف قرن، وكان قائما على أساس انقسام القوى الفعالة سياسيا إلى معسكرين كبيرين يتقاسمان النفوذ ويتوزعان السيطرة على معظم شعوب العالم.[1]

تتخطى الإيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول وتنتشر من دولة إلى أخرى إما عن طريق الدعاية أو عن طريق القوة ومع انتشار الإيديولوجية من دولة إلى أخرى فإنها تتكيف لتلائم ثقافة المجتمع وقيمه التاريخية .

إنه وبعد انحصارالاستعمار التقليدي بدأت النخبة السياسية في كل بلد من بلدان العالم الثالث في البحث عن إطار إيديولوجي ملائم تقود من خلاله عملية التنمية والتحديث، فتبلورت إيديولوجيات قومية وإشتراكية وليبرالية ولكنها في صياغتها وتنفيذها لم تكن بعيدة عن تأثير القوى الاستعمارية.[2]

إن الإيديولوجيات جزء لا يتجزء من البناء الإجتماعي ومن شكل التنظيم الإجتماعي للإنتاج، ولذلك فإن فهما أدق للإييديولوجيا ووظيفتها في المجتمع لا يأتي إلا من خلال دراسة علاقتها بشكل الإنتاج القائم، وتقسيم العمل والعلاقات بين الطبقات، ودور أجهزة الدولة في تسيير كل هذا وضبطه، وهذا يظهر في بلدان العالم الثالث، فالغزو الإستعماري وما صاحبه من توسع لنمط الإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى إحداث تغييرات تقنية وصلت إلى

---

[1]– أمين حافظ السعدي، أزمة الإيديولوجيات السياسية، القاهرة، الهيئة العالمية لقصور الثقافة، طبعة أولى، 2014، ص7.

[2]– أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مصر، نهضة مصر، ط1، 2008، ص149.

أفقر المناطق في العالم المتخلف، ولم يكن هدف هذه التغيرات رفع مستوى معيشة هؤلاء الفقراء بقدرما كان هدفها تحسين العملية الإنتاجية التي تزيد من تراكم برأس المال للمستعمر.

إن هذه النظرة وسعت من نظرة الفرد الواقع تحت الاستعمار للعالم مما جعلته ينبهر بالعالم المتقدم وهذا الإحساس تجسد في ميولات المثقفين الذين إنجذبوا أو هاجروا إلى العالم المتقدم، ثم عادوا حاملين لرؤى غربية في أفكارهم وهكذا لم يأت الاستعمار برأس المال فقط وإنما جند لنفسه أعوانا من المثقفين حملوا إيديولجيته، وبدأ في تثبيتها في نفوس الناس، ولم يستطع هؤلاء المثقفون أن يحققوا توجهاتهم الغربية إلا بعد تحالفهم مع الشرائح التي توصف بالمستنيرة من الطبقة البرجوازية الصاعدة.[1]

خلال الحرب الباردة وفي فترة الثمانينات من القرن الماضي تأرجح فيها صراع الشرق والغرب وبين أقصى درجات التوتر وأقصى درجات التفاهم بين الوفاق وتمديد تام لجميع مظاهره حين تم تغليب التناقضات والخلافات الإيديولوجية والعسكرية مما جعل العالم بأسره أقل أمنا مما كان عليه خلال عقد السبعينات، وساعد على تعميق هذا التوجه نحو تصعيد التوتر بروز حكومات غربية يمينية و معادية للإتحاد السوفياتي ففي بريطانيا نجح حزب المحافظين وتولت مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة، وفي ألمانيا الغربية إنهزم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي تبنى سياسة الإنفتاح للشرق إضافة إلى جملة من التطورات ضمن هذا السياق في أوربا وآسيا[2].

بالرجوع إلى دول العالم الثالث يمكن القول أن الفكر الإيديولوجي قد تخلق من خلال الموقف الاستعماري الذي تعرضت له معظم بلدان العالم الثالث، وهذا الموقف قد أدى إلى محاولة تفتيت الأطر الإيديولوجية التقليدية النابعة من الدين أو الثقافة التقليدية وقد غزت

---

[1]– أحمد زايد، مرجع سابق، ص150.

[2]– عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 74، 75.

الإيديولوجيا الاستعمارية تحت شعارات الليبرالية والديمقراطية معظم الثقافات التقليدية في العالم الثالث وتحولت الإيديولوجيات التقليدية إلى إيديولوجيات معارضة.

بقيت المنافسات أو الصراعات الإيديولوجية في العالم العربي منذ النصف الثاني من القرن الماضي، مثارا للاهتمام الأكاديمي بيد أن مشكلتها أولا أنها قل ما قاربت الواقع السياسي أو المعطيات المنبثة عنه، بمعنى أنها بقيت مجرد مجالات نظرية، يقف كلطرف فيها إزاء الآخر متمرسا وراء ما يعتقد أنه الحقيقة وأنه عدته الإيديولوجية، ويشمل هذا الطرح تيارات العلمانيين والمتدينين واليساريين والليبراليين والقوميين والوطنيين والديمقراطيين على التمايزات داخل كل تيار منهم، كأن هذه التيارات أضحت بمثابة أديان وضعية أو إتخذت سمات هوياته في المقام الأول[1]

إن الثورات الحديثة في العالم الثالث كان عليها لكي تحقق أهدافها في التغلب على التخلف أن تخلق أمة، وأن تحقق في سنوات قليلة ما حققته الثورات الكلاسيكية في سنوات طويلة، وتعني بذلك خلق الإحساس لدى الرعية بالإنتماء إلى أمة لها كيان سياسي، وخلق نمط من الوعي القومي والسياسي، بعث الأمل والثقة في نفوس المواطنين بأن الأمة الناهضة يمكن أن تفعل شيئا، وهذه هي مهمة الإيديولوجيا.

لقد أصبح للدولة إذا دور إيديولوجي واضح ووظيفته الإيديولوجية طاغية وصارت الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تجسد وحدة التكوين الاجتماعي، ولكي تتمكن الدولة من تجسيد هذه الوحدة، وبالتالي إعادة التكوين الاجتماعي برمته، كان عليها أن تخلق إيديولوجيات تحقق لها وضعا مهيمنا وشرعية داخل نطاق الأرض الواقعة تحت سيادتها.[2]

---

[1]– مجاد ليالي، صعود الإيديولوجيات وهبوطها في العالم العربي 14-05-2017، 09:08 صباحا www.alarb.co.uk

[2]– أحمد زايد، مرجع سابق ، ص160

يتجسد النمط العام الذي إتبعته الدول العربية شبه الستالينية، نموذجين مرتبطين تاريخيا وإيديولوجيا، أولهما نموذج الدولة القومية الممركزة الذي ولد في أوربا الغربية في القرن التاسع عشر، في نسخته الفرنسية، أما النموذج الثاني والأكثر وضوحا فهو نموذج الدولة السوفياتية والستالينية، وهي السبيل الوحيد بحسب قادة ما بعد الإستقلال لحرق المراحل وتجاوز التأثر التقني والصناعي وهي عقيدة موروثة مباشرة عن الدول القومية الأوربية في القرن التاسع عشر كما هي مورثة عن الإمبراطورية السوفياتية وعن الإيديولوجيا والثقافة السياسية المؤسستين لها أي أن الذي يميز الدول العربية التي سميت إشتراكية في نموذجها الدولي لم يكن في مستوى قطيعتها مع نموذج الدولة الأوربية وإنما في محاولتها تجاوز النمط التركيبي للدولة الكومبرادوية كما سادت في بقية الدول العربية وفي أغلب دول العالم الثالث.[1]

إن الدول العربية عندما إستعارت نماذجا أيديولوجية جاهزة إنها تدل على الولاء السياسي لمجتمعات المركز التي تستعار منها هذه الإيديولوجيات وهي حين تدمج هذه الأنساق الإيديولوجية في الثقافة المحلية، وعندما تقدم لها صياغات جديدة إنما تحاول أن تتعامل مع الواقع الداخلي، وأن تجد الطريق الأفضل نحو إخضاع هذا الواقع لمتطلبات علاقات التبعية في مرحلة ما بعد الإستعمار، وهنا تحقق الإيديولوجيا وظيفتها وتحقق الدولة وظيفتها في الوساطة بين الأبنية الداخلية و الأبنية الخارجية[2]

على الرغم من كل هذه التقلبات والتغيرات التي تبنتها الدول في العالم الثالث إلا أنها لم تجد النمط الأيديولوجي الذي تستطيع من خلاله أن تحقق ذاتها وذات شعوبها ليحدث تغلب في الخيارات ووقوع في كثير من الأزمات.

---

[1]– بدوي أبنو، الدول العربية " الستالينية " هل يمكن تفويض النظام دون تقنين الدولة، www.rimmow.com, 2017/5/14– 10:21

[2]–أحمد زايد، مرجع سابق، ص162.

المبحث الثاني: تكيف الولاءات السياسية في الواقع العالمي

تنطلق نظرية التبعية من فكرة محورية تعاند الفكرة التي تقوم عليها نظريات التحديث التي ترجع التخلف الذي تعيش فيه بلدان العالم الثالث إلى طبيعة الثقافة التقليدية الجامدة لشعوب هذه البلدان، وعدم الإحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة وعلى هذا الأساس ترى نظرية التبعية أن هذا الإحتكاك المكثف كان موجودا وما يزال وهو واقع تاريخي وحاضر ولكنه لم يفرز تغييرا ولا تنمية، وقد ترسخ هذا الإحتكاك من خلال العديد من التصرفات التي كانت صادرة من الدول القوية الإستعمارية التي عمدت إلى غرس أفكارها وثقافاتها في الدول المستعمرة، حيث سعت فرنسا مثلا إلى جعل الدول التي إستعمرتها تحت ولائها من خلال الرابطة الفراكوفونية وكذلك بريطانيا من خلال الكومنولث، وهذا ما جسده أكثر مبدأ مورنو وبيريجنيف وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث حيث سوف نتعرف على الكومونولث كإطار للولاء لبريطانيا في المطلب الأول، ونتحدث في المطلب الثاني عن الرابطة الفراكفونية والولاء لفرنسا ليليها المطلب الثالث تحت عنوان الولاء تحت نفوذ قوى كبرى، بين مبدئي مورنو وبريجنيف.

المطلب الأول: الكومنولث كإطار للولاء لبريطانيا

تعرف المملكة المتحدة على أنها دولة إتحادية تحت نظام ملكي دستوري منذ عام 1952 والملكة إليزابيت الثانية هي رأس الدولة في المملكة البريطانية ، فضلا عن 15 دولة مستقلة من دول الكومنولث، والملكة لديها الحق في أن تستشار، والحق في التشجيع والحق في التحذير، ودستوريا المملكة المتحدة لديها دستور غير مدون.

الكومنولث هو رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث Commonuealth of Nations معرفة كذلك بالكومنولث البريطاني، وهي عبارة عن إتحاد طوعي مكون من 53 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقا، بإستثناءالموزنمبيق ورواندا، تضم

رابطة الكومنولث الحديثة حوالي ثلث دول العالم، ويصل مجموع الدول مجتمعة إلى 1.7 مليار نسمة، يشكلون ربع سكان العالم.[1]

لقد جاء في إعلان سنغافورة الذي صدر في عام 1971 م عن مبادئ تشرح ماهية هذه الرابطة ووصفها بأنها عبارة عن رابطة أو إتحاد طوعي يضم عددا من الدول المستقلة والتي تتعاون فيما بينها في سبيل إنجاح مصالحها المشتركة التي تهم شعوبها، إضافة للترويج من أجل التفاهم الدولي، أو إحلال السلام العالمي، وهذه الدول كانت مستعمرة أو تابعة في القديم للإمبراطورية البريطانية لذلك فهي تمتلك إرثا ثقافيا مشتركا في مجال التعليم والقانون واللغة، وبالإمكان الإستعانة فيما بينها في بيئة تعمها الثقة ويطغى عليها التفاهم لنشر الديمقراطية والسلام وإحترام حقوق الإنسان، وترسيخ حكم القانون في البلاد.[2]

سعت بريطانيا من خلال هذه الرابطة إلى نشر القيم التي تدعو لها من جهة وجمع الدول التي كانت تستعمرها تحت لوائها من جهة أخرى.

تعد الهند أكبر دول الكومنولث سكانا بينما تعد كندا أكبرها من حيث المساحة الجغرافية ولاتزال بريطانيا تحتفظ بنفوذ في الحكم في عدد هذه الوحدات السياسية في الكومنولث، كما تمارس نفوذها على حكومات أستراليا ونيوزلندا .

تتمتع الكومنولث بتقليد إيجابي هو التعاون المثمر فيما بينها بحكم التاريخ المشترك، وهناك مجموعة من برامج التنمية تقوم بتنفيذها وكالات كومنولث بالدول الأعضاء فعلى سبيل المثال هناك مجموعة من البرامج والمساعدات الاقتصادية والمساعدات الفنية تقدم للدول النامية في المجموعة كما تقوم بعض الوكالات بتنمية التعاون الوثيق بين هذه الدول

---

[1]– فتحي مصلح يعقوب، دول الكومنولث، ودول الفراكوفونية، تاريخ الإطلاع 2017/05/14–11:45 صباحا www.airssform.com/forum

[2]– غادة الحلايفية ، ماهي دول الكومنولث ، تاريخ التحديث 4 أكتوبر 2016 ، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 ، 12:15 صباحا –mawdoo3.com

في قطاعات مختلفة مثل الإعلام والاتصالات الفضائية والتعليم والصحة والأبحاث العلمية،[1] تستطيع دول الكومنولث الاستعانة بتراثها المشترك من لغة وثقافة وقانون وتعليم هذا التراث الذي تركته الإمبراطورية كإرث في هذ الدول، وكان إعلان هيراري Hyrarryلسنة 1991 بمثابة اتفاقية هامة أكدت على ما تؤمن له رابطة الكومنولث من مبادئ، لا يوجد في هذه المنظومة الدولية أي من الدول العربية علما أن معظمها عانت من الاستعمار البريطاني الذي تسبب في تخلف وتأخر شاملين لتلك البلاد، كما أن الاستعماري البريطاني لفلسطين الذي كان يطلق عليه الإنتداب كان السبب في منحها لليهود وتشكيل دولة إسرائيل.[2]

لدى الكومنولث جذور في النموذج الاستعماري في القرن 19 عشر وقد عقد المؤتمر الأول لرؤساء الوزراء البريطانيين والبلدان المستعمرة منها في عام 1887، وتم بعد ذلك بصورة دورية و أدى ذلك لاحقا إلى تأسيس المؤتمرات بالإمبراطورية في عام 1911 وكان اسمه رابطة الكومنولث البريطاني في عشرينيات القرن الماضي وكان فريق إستشاري من الحكومات الستة البيضاء ذات الحكم الذاتي وسيادتها تابعة للإمبراطورية البريطانية، وهي المملكة المتحدة، جنوب إفريقيا، كندا، نيوزلندا، أيتراليا وإيرلندا وكان الولاء للتاج البريطاني في شرط أساسيا للحصول على العضوية[3]

من الصعب إدخال الكومنولث في أي نوع من أنواع الاتحادات أو المنظمات الدولية المعروفة، إنه في الواقع، تجمع يقوم على نظام خاص به يتميز بظاهرتين.

الولاء المشترك للتاج البريطاني والاشتراك الحر في الكومنولث.

---

(1)– محمود محمد، دول الكومنولث البريطاني، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 الساعة 12:18 صباحاwww.egyppl.com

(2)– فتحي مصلح يعقوب، مرجع سابق.

(3)– أرشيسموهان، قمة الكومنولث، صلات قديمة وروابط جديدة ، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 – 13:08 زوالا www.meg.gov.inlin-focus,article-ar-ltm?22455

*** الولاء المشترك للتاج البريطاني:**

يقصد به أن جميع الدول الأعضاء الكومنولث تدين بالولاء إلى ملك واحد هو ملك بريطانيا، وهذا هو الأساس الذي يضفي على الكومنولث الطابع القانوني والطابع الدستوري، وهذه هي الميزة الأساسية لهذا التجمع مقارنة بالتجمعات الدولية الأخرى.[1]

يعد مستقبل رابطة الكومنولث أبرز القضايا المطروحة لأسباب عديدة فعند تنصيب الملكة لم يكن سوى 8 أعضاء بالرابطة والآن هناك 36 جمهورية بها، يشكل عدد سكانها ثلث العالم بالإضافة إلى 15 دولة تترأسها الملكة عدا بريطانيا، وتابعت أمورها الملكة بدءا بطول السنين الماضية، لكونها رئيسة الرابطة.[2]

كان الولاء للتاج الملكي تترتب عنه جملة من النتائج تتمثل فيمايلي:

– حق إستئناف الأحكام الصادرة عن الممتلكات أمام لجنة قضائية في لندن، إلى جانب الجنسية الخاصة بكل دولة في الكومنولث، توجد جنسية عامة مشتركة لرعايا حول الكومنولث حكمها قانون الجنسية البريطاني لعام 1948

– إشتراك دول الكومنولث في تمثيل دبلوماسي واحد بحيث يحق لكل مواطن من رعايا الكومنولث طلب الحماية الدبلوماسية من أي دولة عضو[3]

---

[1]– سناء نسراتي، منظمة الكومنولث بين الإستمرارية والإندثار، الحوار المتمدن، العدد 380 – 2012/08/01 – تاريخ الإطلاع 2017/05/14 على الساعة 13:18www.ahewr.org –

[2]–جسر لندن سقط " الخطة السرية للأيام الأولى لبريطانيا بعد وفاة الملكة ، آخر تحديث 2017/05/05 ، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 – 13:30 زوالا www.huffpostarabi.com

[3]– سناء نسراتي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الرابطة الفراكفونية كوضع الولاء لفرنسا

لقد تقاسمت القوى الاستعمارية إفريقيا فيما بينها في مؤتمر برلين سنة 1878 دون الأخذ بعين الإعتبار الشعوب التي تقطنها أو تاريخها وثقافتها ومجتمعاتها وإقتصاديتها ومستقبلها وتعتبر فرنسا أكبر مستفيد من هذا التقسيم الاستعماري وكان من نتائج السياسة الاستعمارية التي انتهجتها، نشوء أقاليم استعمارية تحولت بعد الاستقلال إلى دول ذات سيادة.

خرجت منظمة الدول الفراكفونية رسميا سنة 1970، وذلك مع الانحصار الشبه نهائي للاستعمارين الفرنسي والإنجليزي، وتقوم الفرانكوفونية كمؤسسة ومنظمة بدعم اللغة الفرنسية وثقافتها عبر العالم،كما أنها تعبر عن التزام إيديولوجي بمعايير ومفاهيم معينة.[1]

تفيد الفراكفونية بمعناها البسيط مجرد التحدث باللسان الفرنسي لكنها تحمل دلالة أعمق تفيد مجتمعات الناطقين بالفرنسية سواء كانت لغتهم الأم أو لغة إختاروها لغايات تعليمية أو إدارية أو غير ذلك، أيا كانت إنتماءاتهم العرفية والدينية، ثم ما لبثت الفرانكوفونية أن ضمت دولا من القارات الخمس بلغ عددها 54 دولة و حملت معنى سياسيا حيث أنشئت المنظمة الدولية الفرانكوفونية.

أنشيء في عام 1970 المجلس الأعلى للفرانكوفونية، ثم ما لبث الرئيس الفرنسي فرانسواميتران François mitéron أن دعا عام 1986 إلى أول قمة جمعت في فرساي رؤساء الدول الناطقة جزئيا أو كليا بالفرنسية، ثم إجتمع 41 رئيسا في عام 1997 وأطلق على هذه

[1]–عبد الإله بلفزيز، الفرانكفونية، إيديولوجيا، سياسات، تحدي ثقافي لغوي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص7.

القمة إسم المنظمة الدولية الفرانكوفونية وكان أول رئيسا لها هو بطرس غالي الذي شغل قبل ذلك منصب أمين عام للأمم المتحدة.[1]

تؤكد الفرانكفونية وصايتها إلى حد كبير على الشأن السياسي في العالم بالنسبة للدول الأعضاء، فضلا عن مساعدة هؤلاء الأعضاء على تنظيم الانتخابات في بلادهم واستيعاب بعض مشاريع التنمية الإقتصادية لتحسين مستوى العيش بين الأفراد ونشر الثقافة والعلم، يضاف إلى ذلك رسوخ فكرة أن على فرنسا إلتزام أخلاقي في تقديم العون السياسي والإقتصادي وحتى العسكري لمن يطلبه من دول المنظومة الفرانكوفونية وللإشارة فإن هناك مجموعة من الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول الفرانكوفونية وهي تونس ومصر ولبنان والمغرب وموريتانيا.[2]

وعت فرنسا بأن تحقيق الإستمرارية في بسط الهيمنة على مستعمراتها، لا يمر بالضرورة عبر التواجد العسكري، ولكن قد يكون الأمر أقل كلفة وأكثر ربحا، من منظور الاستعمار الثقافي، وما دامت اللغة هي المدخل الرئيسي في أي استعمار بهذا الشكل فإن هذه المنظمة كفيلة بإنجاح الأمر.[3]

لم تكتف فرنسا منمستعمراتها من نهب لثروة وجلب العمالة الرخيصة وغيرها وإنما عملت على إنجاز عملية تغيير ثقافي ولغوي ضمن خيار الاستعمار الثقافي وكانت أكثر ذكاء من سائر الدول الاستعمارية.[4]

---

[1]–جيروم شاهين ، هل الفرانكوفونية لغة أم سياسة، العدد 4199 صفحة 19، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 ، 14:59مساءا www.almustaqbal.com

[2]– فتحي مصلح يعقوب، مرجع سابق.

[3]–إدريس جنداري ، الفرنكوفونية إيديولوجية استعمارية بغطاء ثقافي و لغوي ، ديوان أصدقاء العرب ، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 ، 15:19 مساءا ، http://groups.google.com

[4]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق ، ص19.

ولقد تمكنت فرنسا فيما بعد من الجمع ما بين الانسحاب الشكلي والإبقاء على مصالحها الاستراتيجية وذلك بالاعتماد على عملائها الذين تبنوا رابطة الفرنكوفونية ويتشكل غالبا هؤلاء من النخبة السياسية الحاكمة، وكذلك من النخبة الثقافية التي دافعت على مصالح فرنسا في المنطقة، بادعاء الدفاع عن قيم الحداثة التي لا يمكنها أن تتجسد إلا عبر الثقافة الفرنسية[1]

لقد عملت فرنسا على التدخل في المشاريع والبرامج التعليمية للدول المستقلة وحرصت على فرض هيمنة اللغة الفرنسية في المؤسسات التعليمية والإدارية والاجتماعية المختلفة، ووجدت فرنسا في النخب الفرنكوفونية الحاكمة خير معين في تطبيق السياسة الفرنسية هذه بحيث تحقق لها في عهد الاستقلال ما لم يتحقق لها في عهد الاستعمار، وللعلم فقد كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الأب الروحي والمؤسس الحقيقي للفرنكوفونية، وقد تحدث بورقيبة عن ذلك مفتخرا في معرض حديثه عن تاريخ ومسيرته وقال:

"مستقبلنا مرتبط بمستقبل الغرب عموما ومتضامن مع مستقبل فرنسا خاصة، ونحن نتجه من جديد اليوم لفرنسا"[2]

وقد تجلى ذلك صراحة في سياسته وأسلوبه السياسي الذي اتبعه في إدارة تونس حيث نجد أنه طبق القانون الفرنسي برمته في تونس.

ومما تقدم يمكن القول أن الفرنكوفونية هي سياسة انتهجتها فرنسا حتى تبقى مرتبطة بمستعمراتها بطريقة أو بأخرى فحالة الخوف من رؤية الميراث الثقافي واللغوي الفرنسي

---

[1]– إدريس جنداري ، مرجع سابق.

[2]– عمر النميري، الفرنكوفونيةاستعمار أم إستخراب، تاريخ الإطلاع 2017/05/14 – 18:59 مساء alarabi news.com

منبوذا في الدول التي كانت تستعمرها تشكل هاجسا لدى النخب الفرنسية ودفعتها لأن تعمل جاهدة على ربط الدول بها حتى بعد إستقلالها.

المطلب الثالث: الولاء تحت نفوذ قوى كبرى: بين مبدئ مونرو وبريجينيف

كانت القوى الكبرى في حالة تنافس وصراع مستمر عبر تاريخ العلاقات الدولية، حيث عملت الدول الاستعمارية القديمة من أجل الحفاظ على مصالحها، وذلك بتقسيم المستعمرات حسب المصالح والولاءات وكانت هذه الاستراتيجيات المدبرة من طرف الدول العظمى تهدف إلى كسب مكانة دولية وتحصيل تأييد كبير لها، فبريطانيا مثلا حافظت على الارتباط بمستعمراتها السابقة من خلال إنشاء رابطة الكومنولث ومن أجل جعل تلك الدول تحت ولائها ونفوذها وعلى غرار الأمر ذاته فإن فرنسا حذت حذو بريطانيا وأنشأت الرابطة الفرانكفونية للحفاظ على تراثها الثقافي الفرانكفوني وهذا ما اظهر توجهات هذه بالدول على المستوى الدولي، فكل دولة سعت للحفاظ على مجال نفوذها ومصالح في المناطق التي ترى أنها مهمة بالنسبة لها .

تولى جيمس(James Monro) حكم الولايات المتحدة أصدر مبدأه الذي يعرف باسم مبدأ مونرو الذي يعد أساس تحديد السياسة الأمريكية تجاه الأمريكيين ولقد تم الإعلان عن مبدأ في 02 ديسمبر 1823، لقد نص على تطبيق سياسة شبه انعزالية في الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها الخارجي، وظل مبدأ مونرو يعمل به كمعبر عن مبدأ الحياد وفي الآن ذاته الالتزام بضرورة عدم مد الدول الأوروبية نفوذها الاستعماري نحو القارة الأمريكية وعلى التزام الولايات المتحدة من جانبها بعدم التدخل في المشكلات أو العلاقات الاوروبية.[1]

[1]- مبدأ مونرو بداية الهيمنة الأمريكية على العالم، منتدى ستار تايمز، تاريخ الإطلاع 2017/05/15، 11:21 صباحا www.startims.com

منذ بداية القرن التاسع عشر حددت الادارة الامريكية طبيعة علاقتها مع الامريكيتين من خلال ما يسمي ب «عقيدة مونرو »التي تقتضي بأن أمريكا اللاتينية هي حكر علي الأمريكيين الشمالين ومشروع لسيطرتهم القسرية ،وبالتالي نصبت كل جهود الولايات المتحدة على اخراج القوي الاستعمارية التقليدية من القارة، والتخندق مكانها عبر شكل، الاستعمار الجديد، من خلال إتاحة المجال لجملة التدخلات العسكرية الامريكية في معظم بلدان المنطقة، والتغلغل الاقتصادي والثقافي وايجاد قوي طبقية (اجتماعية سياسية) متوائمة مع المصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وايصالها إلى رأس السلطة في حكومات تلك الدول، وضمان بقائها بالقوة حيث انه وجد ديكتاتورية دموية واحدة في القارة إلا وكانت تحت غطاء ودعم الامبريالية الامريكية.[1]

رأت النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة ان العالم الجديد إنما هو مجال نفوذ للولايات المتحدة وهو الامر الذي عبر عنه في الزحف نحو الغرب والسيطرة على القارتين الامريكيتين وإبادة السكان الاصلين وعلى هذا الاساس اعتبر مونرو أن القارة الامريكية كلها منطقة مغلقة للإدارة الامريكية، تتصرف بها دون تدخل من الأوروبيين.[2]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلال هذا المبدأ الي استكمال سيطرتها الكلية على القارة الامريكية الجنوبية خاصة والحفاظ على مصالح البرجوازية الامريكية فيها من منافسة البرجوازيات الاوربية لها، وجعلها بمثابة سوق قومي أمريكي وحمايته من مزاحمة الرأس مالية الاوروبية.

---

[1]– نور الدين عواد، أمريكا اللاتينية نهوض قومي نقدي بأفق ثوري أممي، كوبا، كنعان النشرة الإلكترونية، العدد 1076، 2007، ص2

[2]– منتدى ستار تايمز، مرجع سابق.

ظل مبدأ مونرو الركيزة الاساسية للسياسة الخارجية الامريكية قرابة قرن كامل، تمكنت خلاله البرجوازية الامريكية من بسط هيمنتها على مصادر الثروات الطبيعية الهائلة في القارة الامريكية الوسطي والجنوبية، كما تجنبت تبديد طاقة وقدرات الولايات المتحدة في الصراعات التي كانت أوروبا وأسيا وأفريقيا مجالا لها،[1]فالولايات المتحدة الأمريكية سعت للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة ورأت ان المجال الذي تثبت فيه قوتها ووجودها وعملت على تكريس ذلك من خلال مبدأ مونرو.

مبدأ بريجنيف:

كانت لكل قوة في تلك المرحلة تحاول نشر أيديولوجياتها وكسب ولاء أكبر من طرف الدول، فالشيوعية عملت جاهدة من أجل الحفاظ على وجودها وسيطرتها في أوروبا الشرقية في الوقت الذي أصبحت فيه الاضطرابات تعم كل أرجاء الاتحاد السوفياتي وتراجع معظم الدول عن تبني الفكر الشيوعي، فأنشأ الاتحاد السوفياتي مبدأ بريجنيف لكن بعد عديد من الاضطرابات أهمها تلك التي كانت في تشيكو سلوفاكيا أو ما يعرف " " "ربيع براج" حين شرعت الحكومة التشيكية بزعامة " ألكسندر دوبتشييك " في القيام ببعض الإصلاحات السياسية ذات الطابع الديمقراطي مما دفع السوفيات إلى التدخل عسكريا بقوات " حلف وارسو " للقضاء ما أسموه بحركة التخريب العقائدي في الحزب الشيوعي التشيكي، وقد نجح السوفيات بالفعل في قمع التمرد بكل عنف، وقاموا بطرد " دوبتشيك " من زعامة الحزب الشيوعي التشيكي.[2]

---

[1]– أحمد المصري، الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط، المنطلق النظري والتطبيقات العملية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 3، ص 67، 94.

[2]– ممدوح نصار، أحمد وهبان، التاريخ الديبلوماسي، العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815، 1991، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 291.

وخوف من انتشار تلك الأزمات التحررية التي كانت تنذر بتفكيك الكتلة الاشتراكية، أعلن السوفيات عام 1968 عما سمي " بمبدأ بريجنيف " الذي مفاده أن الأحزاب الشيوعية المحلية في الدول الاشتراكية مسؤولة في المقام الأول أمام الحركة الاشتراكية العالمية ككل قبل أن تكون مسؤولة أمام طبقة البروليتاريا في دولها، ومن ثم ليست حرة في التخلي عن المبادئ الشيوعية، لأن من شأن ذلك أن يعرض تماسك الجماعة الاشتراكية ككل للخطر، وأن مثل هذا الخطر يسوغ لدول الجماعة الاشتراكية مجتمعة أن تتدخل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة عند الاقتضاء يحمل على هذه الدول العودة إلى حظيرة الشيوعية مرة أخرى وقد عرف هذا المبدأ بمبدأ "السيادة الميقدة "[1]

فحتى تحمي الشيوعية وجودها لجأ الاتحاد السوفياتي المتمثل في قائده بريجنيف في تلك المرحلة إلى تبني هذا المبدأ للحفاظ على مصالحها وأيديولوجياتها فهذا المبدأ لا يمنح الدول التابعة للاتحاد السوفياتي أو المتبينة للشيوعية الاستقلال التام بل أنها تابعة للاتحاد السوفياتي وليس لها الحق في التخلي عن الشيوعية لأن القرار يمس مبادئ الشيوعية وهي تصبح بذلك مسؤولة أمام الحركة الاشتراكية العالمية.

المبحث الثالث: آليات صنع ولاءات القيادات السياسية:

تسعى الدول الكبرى لتحقيق مصالحها المختلفة سواء كانت مصالحها سياسية أو اقتصادية أو ثقافية وذلك بكل الطرق المناسبة لذلك، ولقد اختلفت وسائلها في ذلك: ما بين الوسائل العسكرية والاقتصادية والثقافية، وحتى تتمكن هذه الدول من تكوين ولاءات لها في الدول النامية كان لابد لها من جملة آليات لذلك، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث، حيث سنتحدث عن التكوين العلمي و العسكري للنخب الحاكمة في المطلب الأول، وسنرى دور الشركات المتعددة الجنسيات و نظم الإنتاج في تكريس هذه الولاءات في المطلب

[1]– ممدوح نصار ، أحمد وهبان ، مرجع سابق، ص291.

الثاني، أما المطلب الثالث فيندرج تحت عنوان الميراث الإستعماري بشأن اللغة والإدارة لإظهار كيفية تأثير الاستعمار في ثقافة الدول المستعمرة أما المطلب الرابع فيتم التطرق فيه إلى منظومات التحالف العسكري وصيغ المديونية المالية .

المطلب الأول: التكوين العلمي والعسكري للنخب الحاكمة

يسعى أي نظام سياسي إلى توسيع وجوده و كذا خدمة مصالحه وأهدافه ولأجل أن يستطيع استخدام قراراته، فيما يخدم مصالح دولته على المستوى الخارجي، ولهذا كان من المفيد جدا أن يسعى إلى السيطرة على الجوانب العلمية والعسكرية بما في ذلك توجهات النخب في دول أخرى وذلك من خلال حملة من المساعي أبرزها المضي في تكوين الكوادر من العسكريين والمدنيين والتكوين العلمي للنخب الحاكمة في الدول المستفيدة وذلك لأجل أن يسهل تحقيق مصالحها على المدى البعيد و يلاحظ تاريخيا أنه الأمر الذي سعت إليه الدول الكبرى، حيث أنه يعد انتهاء فترة الاستعمار المباشر، رأت هذه الدول أنه لا توجد جدوى من الاحتلال العسكري الذي تترتب عليه تكاليف مادية وأعباء عسكرية وإنما عليها التوجه لأسلوب جديد أكثر مرونة وأكثر مردودية ونفعا فعملت تحت غطاء تقديم مساعدات للدول حديثة الاستقلال على استقطاب أكبر قدر من الكفاءات والنخب المدنية والعسكرية في إطار الإعداد و التكوين في جامعات غربية وقد ساعد كثيرا على تغيير ولاءات هذه الأخيرة لصالح قوى معينة في المقام الاول قبل بلدهم.

إن الآليات المعتادة في إنتاج النخب هي عموما المدرسة و الجامعة في العالم العربي تبرز على الخصوص الجامعات الأمريكية والفرنسية، إن تكوين الأفراد أو على نحو أدق النخب، في مثل هذه الجامعات يجعلهم يتأثرون بشكل أو بآخر بهذه البلدان وهذه النخب تؤثر في الصراع السياسي في بلادهم لصالح طبقات ودول أخرى ، فمثلا ما يعرف دفعة لاكوست LACOSTE لعام 1958 التي كونتها فرنسا من أجل خدمة مصالحه في الجزائر

بعد الاستقلال والسيطرة على الإدارة، ثم من خلال الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي والذين شغلوا مراكز معينة في الدولة، وكان لهم دور كبير في تحقيق أهداف تتطابق مع المصالح الفرنسية في الجزائر، وكذلك يمكن الحديث عن ما يعرف بدفعة السجاد الأحمر LE TAPIE ROUGE، وهي أول دفعة تكونت في مدارس المخابرات السوفياتية KGB في موسكو ، ففي عام 1958 قام عبد الحفيظ بوصوف بانتقاء نخبة من الشباب الثوري ليرسلهم إلى موسكو لإجراء تربصات تكوينية مكثفة في العمليات الاستخباراتية بالمدارس السوفياتية آنذاك وسميت حينها بدفعة السجاد الأحمر والتي شكلت فيها بعد، النواة الأساسية لجهاز الاستخبارات و المعلومات " مالج " MALGخلال الثورات التحريرية[1]

إن من بين أهم الكليات العسكرية في العالم التي تخرج منها عديد القادة و ملوك العرب نجد أكاديمية " ساند هرست " SandHurst» العسكرية الملكية في بريطانيا ، و قد تأسست عام 1802 م، وبحسب أحدث تقارير الأكاديمية تحتل الإمارات المركز الأول على قائمة أكثر الدول التي تدرس ضباطها في الأكاديمية بعد بريطانيا ففي 2014 استقبلت الأكاديمية 72 ضابطا خارج المملكة كان 40 % منهم عرب.[2]

لقد تخرج من الكلية مثلا الأمير محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي والملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل الأردن، وسلطان عمان قابوس بن سعيد والشيخ حمد آل ثاني أمير قطر، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة والأمير خالد بن سلطان[3]

---

[1]– صالح مختاري ، البساط الأحمر أول دفعة تكونت في مدارس " ك.ج.ب" ، نشر في 30-10-2009 ، و أطلع عليه 2017/05/15 ، 18:54 مساءا ،www.djazairess.com

[2]– أحمد الخطيب ، صناعة قادة العالم في أكاديمية " ساند هرست " العسكرية البريطانية ، تاريخ النشر 21 أكتوبر 2014 ، تاريخ الإطلاع : 2017/05/15 ، http://www.szszpost.com

[3]– فهد عامر الأحمدي، ساند هيرست تحكم العالم، العدد 14735، تاريخ الإطلاع 2017/05/15 -19:54 مساءا www.alryadh.com

يقول المؤرخ Hilary baratton في مؤلفه تاريخ الطلبة الأجانب في الجامعات البريطانية إن سياسة بريطانيا خلال الاستعمار و بعده ، تعتمد على تشكيل شبكة واسعة من العلاقات بين المملكة المتحدة و بين حكام وقادة الدول التي كانت تابعة لها، تبدو الصفقة رابحة للجميع ، تحظى بريطانيا بعلاقات قوية بقادة هذه الدول، ويتلقى هؤلاء القادة تدريبا عسكريا رفيعا على مستوى أبناء العائلة الملكية البريطانية وأموال أمراء الخليج العربي الوافرة ، ليست خارج المعادلة فقد تلقت أكاديمية " ساند هيرست " تبرعا بقيمة 15 مليون جنيه أسترليني من الإمارات لإنشاء مبنى سكني جديد[1]

المطلب الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات ونظم الإنتاج

تعد الشركات المتعددة الجنسيات أنشط محرك للمبادلات الدولية في الواقع الدولي وبالمشاركة في هذه المبادلات أصبحت شركات عابرة للحدود القومية وعابرة للقارات وذلك بمجرد قيامها بإنتاج نفس المنتجات والخدمات في العديد من المناطق الجغرافية من العالم مع تسويق منتجاتها عالميا وهذا ما أحدث تنظيم جديد للإنتاج العالمي ويعرف باسم " التقسيم الدولي لمراحل الإنتاج"[2]

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة، تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها

---

[1]– أحمد الخطيب، مرجع سابق.

[2]– الجوزي جميلة و دحماني سامية ، دور إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص8.

لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات، والمال والمصارف الدولية بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح[1]

وتمارس هذه الشركات نشاطها الاقتصادي في مختلف دول العالم، وتسيطر على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الاولية في تلك الدول، إضافة إلى سيطرتها على القرار السياسي في أغلب تلك الدول وهناك ميل للاتفاق حول حقيقة أن ظهور هذه الشركات بشكل مهيمن بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية و الأوروبية و اليابانية نشاطها الإنتاجي وتوسيع استثماراتها خارج حدودها الإقليمية والوطنية وقد عرفت تلك الشركات بأكثر من تعريف، إلا أن لها امتدادات إلى القرن 16 م، بنموذج شركة الهند الشرقية[2]

لقد بدأ الاقتصاديون باستخدام مفهوم المشروع المتعدد الجنسية Multinational Enterpriseللإشارة إلى النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز نطاق واحدة وينتشر في عدة دول، والمشروع Projectهنا لفظ يدل على أي تنظيم يتكون من كيانات مستقلة أو مشتركة من دول مختلفة، ترتبط فيما بينها بروابط الملكية، وفي ضوء ذلك فإن المشروع متعدد الجنسية هو تنظيم استثماري يعمل في أقطار متعددة ويحمل في داخله شركات متعددة[3]

تعتبر هذه الشركات العابرة للحدود والقوميات من أهم أدوات النظام العالمي الاقتصادي للهيمنة و السيطرة على عالم الجنوب، وخاصة دول منطقة الشرق الأوسط دون أي اعتبار لسيادتها، ويمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات، هي التجسيد الحقيقي لما وصل إليه

---

[1]– أحمد عبد العزيز و آخرون ، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية ، العدد الخامس و الثمانون ، 2010 ، ص113

[2]– أحمد عباس عبد الله و أحمد محمد جاسم ، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 29 –2012 ، ص 50

[3]–أحمد زايد، المرجع السابق، ص176

الاقتصاد العالمي الآن ، فإذا أردنا أن نتحدث عن التطورات السريعة و الكبيرة التي لحقت بالنظام العالمي وأوصلته إلى وضعه الحالي فإننا لا نجد أفضل من الحديث عن الشركات متعددة الجنسيات للتعبير عن هذا الأمر.[1]

يبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات في العالم حوالي 500 شركة منها 300 شركة أمريكية مثل: جنرال موتورز و200 شركة يابانية أو أوروبية مثل مولكس وتقوم هذه الشركات ببث الفكر الليبرالي واستغلال الدول الفقيرة فهي تكرس الفقر في دول الأطراف كونها تعزز نظام العمل الدولي والتبعية الذي طوره النظام الرأسمالي.[2]

في محاولة بعث النظريات الاقتصادية للاستعمار والاستغلال اهتم الكتاب الراديكاليون بالتزايد الهائل لدور الشركات متعددة الجنسيات في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يكاد يهدد الكثير من الدول القومية من حيث الحجم والتأثير العالمي، و قد عد هؤلاء الكتاب الشركات متعددة الجنسية مسؤولة – بالتواطؤ مع حكومات دولها – عن كثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والواقع أن أحد مصادر الاهتمام بشركات متعددة الجنسيات هو حجمها الأسطوري، فحجم مبيعات بعض الشركات الضخمة وأرصدتها يتعدى إلى حد كبير الناتج الوطني الإجمالي لكثير من الدول و نتيجة لضخامة الموارد التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية فإنها أصبحت تلعب دورا مركزيا في النسق الدولي.[3]

---

[1]– حسن رزق سلمان عبدو ، النظام العالمي و مستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط ، دراسة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، فلسطين، ص133.

[2]– خالد موسى المصري ، مرجع سابق ، ص161

[3]– لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ، محمد السيد سليم ، عمادة شؤون الملكيات جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1989 ، ص 193، 194

النطاق الذي فيه الشركات متعدد الجنسية كبير و تأثيرها على اقتصاديات العالم الثالث تأثير بالغ والأمر كما أكدنا لا يرتبط بالاقتصاد فقط بل يرتبط بالسياسة أيضا.

حيث أن التوسع الإمبريالي في الوقت الحاضر يختلف عن السابق (التوسع الاستعماري) ومرحلة دمج المجتمعات التابعة في النسق الرأسمالي الذي أخذ يكرس استثمارات رأس المال في المجال الصناعي ثم مرحلة الإمبريالية التي ارتبطت بالهيمنة الكاملة من جانب الدولة الرأسمالية على الدول التابعة.

إن أهم ما يميز السيطرة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن أنها تقوم على عمليتين رئيسيتين هما:

- عملية تحويل الإنتاج إلى إنتاج عالمي أو تحويل الإنتاج كما يقال بتحفظ.

- وعملية المفصل وهي تشير إلى خلق قطاع صناعي زراعي رأسمالي يشكل متنقل من التحولات الداخلية لعلاقات الإنتاج بمعنى غرس قطاع رأسمالي في قلب القطاعات الإنتاجية يتمفصل معها ويسخرها لخدمته.[1]

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات متعددة الجنسيات ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في الدول النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي إلى زيادة الفوارق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين الأغلبية من السكان الذين سوف يتدهور مستواهم المعيشي فهي تعمل على تحجيم الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.

[1]- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 182

وزيادة الفجوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث أدى توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة الجنسيات خلال العشر سنوات الماضية إلى دفع الدول النامية إلى تبعية غذائية نتيجة لتطوير أنماط الاستهلاك.[1]

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمضيفة لها بهدف الحفاظ على مصالحها و أهدافها التي غالبا ما تتطابق مع مصالحها وأهداف الدول الكبرى فقد ذكرت منظمة هيومان رايتسووتش أن شركة شل تواطأت مع الشركة والجيش في انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات سكان دلتا النيجر ويمكن القول أن السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحدث بسبب مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارة المتعلقة بالعمل و سياسة الأسعار[2]

حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات وسعت من نشاطها إلى درجة أصبحت تهدد الكيانات القومية، خاصة تلك الكيانات الضعيفة غير ذات التاريخ السياسي والثقافي العميق الجذور وتخبرنا الأحداث المعاصرة في العالم عن تدخل الشركات متعددة الجنسية في أمور داخل الدول المضيفة لها.

---

[1]– أحمد عباس عبد الله وأحمد محمد جاسم، مرجع سابق، ص64.

[2]– أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص130.

إلى درجة أنها قد تسهم في تدبير لانقلاب أو في تحفيز الدول الكبرى للتدخل العسكري لحماية مصالحها، فمثلا الشيلي وزائير اللتين تلعب فيهما الشركات متعددة الجنسيات دورا سياسيا بارزا [1]

بالإضافة إلى رفض قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم، عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية، ورفض اللجوء لمحاكم البلد المضيف في حال نشوب نزاعات نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة[2]من خلال ما تقدم نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات أداة لتكريس التبعية والولاء نتيجة للسياسات التي تنتهجها في الدولة المستضيفة فكل قراراتها وعائدتها تخدم الدولة الأم في المقام الأول.

المطلب الثالث: الميراث الاستعماري اللغة والإدارة

اللغة جزء من كيان الأمة الناطقة بها فالعلاقة بها علاقة عضوية وثيقة، فسلامة هذا الجزء هي من سلامة الكيان المرتبطة ولذلك فإن أي تشويه يصيبها سوف يضرب في صميم الأمة وثقافتها، وهذا ما حدث في ظل الدول العربية التي عانت من تبعات الاستعمار، حيث ركز هذا الأخير على جعل هذا العنصر الأساسي الذي هو اللغة تحت سيطرته، فأدخل محل اللغة الرسمية لهذه الدول لغته حتى يجعل هذه الدول لا تتفق من الناحية اللغوية ما يؤثر على ثقافتها ورصيدها الفكري.

---

[1]– أحمد زايد، مرجع سابق، ص 190

[2]–أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 131.

بدأ عصر التدخل الاستعماري الأوروبي في العالم العربي خاصة من سنة 1798 وهي السنة التي شهدت حملة نابليون على مصر، ثم تتابعت التدخلات الاستعمارية في العالم العربي وعمت معظم أرجائه، ولم يتم استقلال معظم الدول العربية من القوى الاستعمارية الأوروبية إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان للاستعمار الغربي تأثير كبير في كافة مجالات حياة الشعوب، حتى أن آثاره ظاهرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية لها.

لقد عمل الاستعمار على تثبيت ثقافته وعاداته ولغته في واقع الشعوب المستعمرة، حيث نجد العديد من الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار أصبحت لغتها المصرية لغة الدول المستعمرة لها، وعلى سبيل المثال هناك: دول إفريقيا، جنوب الصحراء، كما نجد كذلك أن جل الوثائق المستخرجة من الإدارات في الدول النامية تكون باللغات الأجنبية قبل اللغات الرسمية للدول، كما أن التعليم مثلا في مصر إبان الاحتلال البريطاني كان يقتصر في المرحلة الابتدائية على معرفة بدائية للغة العربية والحساب وما كان يدعى التعليم العالي كان يرجو به فقط إعداد الطلاب لتولي الوظائف الكتابية، وكان يلقن باللغة الإنجليزية، أما اللغة العربية التي كانت لغة التدريس في القرن التاسع عشر فقد أصبحت ذات مكانة ثانوية، وقد كان الاستعمار الفرنسي أخطر بكثير بالنسبة للغة العربية، ففي الجزائر مثلا تنبهت الإدارة الاستعمارية الفرنسية أنه لا يمكن القضاء على الإسلام ما لم يتم التخلص من اللغة العربية لسانا وروحا، فعملت لأجل ذلك على إحلال اللغة الفرنسية محلها والسعي إلى تكوين فئة من الجزائريين بلغة المستعمر، يتشبع بآدابها وحضارة المستعمر[1]

[1]– عبد الرحمان كوتي ، ماذا خلق الإستعمار الغربي في المجتمع العربي الحديث ، تاريخ الإطلاع 2017/05/16 ، 12:56 مساءا nidaulhind.blogspot.com

جعلت فرنسا من أوليات سياستها الخارجية التقليدية نشر الثقافة الفرنسية ، ولاسيما في معظم دول العالم الثالث و الحفاظ على مكانة فرنسا الحضارية اتجاه مستعمراتها السابقة في غرب إفريقيا وشمالها، ومن ثم جاء تأييد كثير من قطاعات الرأي العام الفرنسي لمبدأ المعونة الخارجية ذات التكاليف الباهضة بالنسبة إلى الاقتصاد والخزانة الفرنسية ، مبررا بقيمة فكرية مفادها استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم، ولقد أدركت فرنسا بوصفها دولة غربية ذات تاريخ استعماري طويل أهمية الوسائل الثقافية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية ، لذا فإنها قبل أن ترسل أصحاب المصالح الذين تدفقوا على الشواطئ الجنوبية للمتوسط ، فقد ظلت المساعدات الثقافية قناة مهمة تربطها مع مستعمراتها السابقة[1]

رغم ان الجزائر مثلا حصلت على استقلالها من فرنسا إلا أنها بقيت تابعة لها خاصة انها لم تتمكن من الاستقلال عنها لغويا ، فاللغة الفرنسية تفوقت على اللغة العربية، ويرجع استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر إلى عهد الاستعماري الذي قام بفرنسة التعليم، ولم يكتفي بفرضها بالتعليم فقط بل فرضها في الإدارة والمحيط الاجتماعي، وأجهزة الإعلام وغيرها، حتى أصبحت متفشية حتى في الأوساط الشعبية والمعاملات اليومية للجزائريين[2] في المغرب أيضا ومنذ ما يعرف بعهد الحماية 1912، ظلت اللغة الفرنسية اللغة المتداولة في جميع المصالح الإدارية و التعليمية، وبقيت على هذا الحال حتى مارس 1956 حين تم إعلان المغرب دولة مستقلة و قد كان من الواجب بعد هذا، يتم الرجوع إلى اللغة العربية في التواصل الإداري والاقتصادي والتعليمي، غير أن الواقع ظل شيئا آخر فقد ظلت الفرنسية

---

[1]– وليد كاصدالزيدي ، سياسة فرنسا الثقافية دراسة حالة لبنان : 1959– 1986 ، بيروت ، منتدى المعارف ، ط01 ، 2013 ، ص 90

[2]– نصيرة زيتوني، واقع اللغة العربية في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حائل، السعودية، 2013

تهيمن على المجالات والتعاملات الإدارية، بل حتى المواطن المغربي نفسه أضحى لا يميل لاستعمال لغته قدر ما يميل لاستعمال اللغة الفرنسية كنوع من استصغار اللغة الأم.[1]

لقد أعلن المشاركون في المؤتمر الدولي السنوي الأول للمجلس الدولي للغة العربية المنعقد في بيروت عام 2012، أن اللغة العربية في خطر وأنه يتوجب على على القيادات العربية، وصناع القرار في العالم العربي تحمل مسؤولياتهم التاريخية لحماية اللغة وتعريب الحياة الفكرية والثقافية فيه[2]

إن تأثير الميراث الاستعماري كان واضحا في المعاملات الإدارية كذلك وظهر ذلك أكثر في المستعمرات التي كانت تابعة لفرنسا بشكل خاص وعلى غرار المغرب والجزائر فإن الحال ليس بأفضل في تونس، فقد عرف في العهد البورقيبي أن محاضر اجتماعات الوزراء كانت تكتب بالفرنسية، كما يشهد مرافقو الرئيس بورقيبة أنه يستخدم الفرنسية دائما ولقد صرح وزير التربية محمود المسعدي في المرحلة البورقيبية في حوار مع مجلة الحزب الحاكم آنذاك بخصوص عدم تعريب التدريس باللغة العربية في المدارس التونسية قائلا:

" يجب تدريس التلاميذ التونسيين باللغة الفرنسية (لغة المستعمر) وتعليمهم اللغة العربية[3]

---

[1]–ليلى أمزير، اللغة في المغرب العربي، وما زال الاستعمار مستمرا، 22 فبراير 2015، تاريخ الاطلاع 2017/05/16 http://www.alaraby .co.uk 14:34،

[2]– علي أسعد وطقة ، إشكاليات العربية و قضايا التعريب ، الكويت ، كلية التربية جامعة ، 2014 ، العدد39.

[3]– محمود الذوادي ، ضعف التعريب النفسي في المجتمع التونسي و غيره من المجتمعات المغاربية ، ملتقى آراء ومناقشات، تونس، ص132.

المطلب الرابع: منظومات التحالف العسكري وصيغ المديونية المالية.

يشهد العالم دوما مجموعة تحالفات و تكتلات عديدة، تجمع بين دول إقليم واحد أو مجموعة دول متباعدة جغرافيا، و لكن تجمعها المصالح و تتعدد دوافع نشأة القوى الإقليمية وتكتلاتها حسب المصلحة المشتركة، فهناك الدافع الأمني و العسكري على غرار الرغبة في صد عدوان دولة و حفظ سلامة و أمن و أراضي دول معينة، حيث تقوم هذه الدول بإنشاء التحالف العسكري أو تجمع عدة دول يقصد تقوية اقتصاداتها و لتحقيق الرفاهية لشعوبها، أو تكتل لتنشئ التعاون أو حتى الاتحاد الاقتصادي فيما بينها من آونة لأخرى تتعاون الدول أو تتعاهد على التعاون وفق شروط معينة، ومثل هذا القانون قد يأخذ أشكالا شتى، فقد يتفق الأصدقاء على الانخراط في منظمات دولية صممت لدعم الاقتصاد والتجارة، أو المساعدة المتبادلة مثل الجماعة الأوروبية المشتركة، أو الجماعة التي كانت قابلة في المعسكر الاشتراكي والتي عرفت باسم مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة كوميكونCumikunأو منظمات لدعم التطور التقني بين الدول كما هي الحال مع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.[1]

في غياب وجود منظم موضوعي على المستوى الدولي، تعم ظاهرة الاضطرار التكتلي، من مقومات التكتل هو الإقليم بما يضمه من أرض عادات وتقاليد مشتركة أو متقاربة قرب جغرافي ومصالح متبادلة. والإقليمية تواكب وتنسجم مع البيئة الدولية الراهنة والإقليمية، إبان الحرب الباردة تم الاحتجاج في إقامة التحالفات خلف مبررات أمنية إيديولوجية، حيث نشأ حلف وارسو والحلف الأطلسي والسبب في ذلك كان وجود الضاغط الخارجي في حين أن

[1]– محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، عالم المعرفة، 1990، ص7.

الضغط الآن أصبح من الداخل، حيث الداخل العرقي والداخل الطبقي، والداخل الديني، وكذا الداخل الاثني[1]

إن التحالف هي وظيفة ضرورية لتوازن القوى، تعمل في نظم الدول المتعددة، لذلك فهي عريقة، قدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تتنازع على القوة والنفوذ، يقول الأستاذ مورغا" إن الدولتين " أ" و " ب «المتنافستين مع بعضهما، تجدان أن أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواهما، فبإمكانهما أن تزيدا من قوتهما وبإمكانهما أن تضيف قوتهما قوى دول أخرى وبإمكانهما أن تسحب كل منها من قوة الخصم قوى الدول الأخرى، فإذا اختارتا السبيل الأول فإن عليهما أن تدخلا في سباق التسلح أما إذا اختارتا السبيل الثاني أو الثالث فإنهما اختارتا سبيل الأحلاف[2]

يتخذ الحلف أحد الأشكال التالية:

1- معاهدة دفاعية: وهي أن تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن بعضها في حالة حدوث اعتداء دولة غير عضو على أي من الدول الأعضاء، ومن أشكاله: الحلف الشمالي الأطلسي عام 1949، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية سنة 1950.

2- معاهدة عدم الاعتداء: وفيه تتعهد الدول بعدم الاعتداء على بعضها مثل معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا وبولندا 1934.

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجيات الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص231.

[2]- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 11 و12

3- حلف الوفاق: وهو أكثر الأحلاف قوة وشمولا، فهو يرتب التزامات دفاعية وتعاونية شاملة في جميع المجالات السياسية العسكرية[1]

ومن بين هذه الأحلاف نجد اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والتي وجدت أصولها في ميثاق جامعة الدول العربية الذي وقع في 1945/03/22.

وقد جاء في نص المادة:

" إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فالدولة المعتدي عليها أو المهددة باعتداء، أن تطلب دعوة المجلس (مجلس الجامعة للانعقاد فورا "[2]

كذلك يبرز التعاون العسكري بين دول الخليج ، أو ما يعرف بدول مجلس التعاون الخليجي والذي هو قائم على اعتقاد أساسي منتشر بين صناع القرار في حكومات المنطقة مفاده تعرض أي دولة للهجوم أو عدم استقرارها الداخلي هو بالضرورة تهديد لأمن الدول الأخرى ، وقد اختبرت دول المنطقة هذا الافتراض بشكل عملي في أزمة 1990، عند غزو العراق للكويت ، وكان وزير الدفاع السعودي أحد أكثر القادة في منطقة الخليج الداعين إلى تطوير التعاون العسكري بين دول المنطقة منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 و ذلك على خلفية مواجهة التهديدات الأمنية بشكل جماعي[3]

فالولاء من خلال منظومات التحالف العسكري يظهر جليا في حلف وارسو وز الحلف الأطلسي ففي البداية يظهر أن الأصل في الإنشاء ليس هدفا عسكريا أو دفاعيا بالدرجة

---

[1]- شيماء عبد السميع، عبد الله محمد، دوافع نشأة القوى الإقليمية (التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية)، مجلة الدراسات العليا، جامعة الفليبين، 2015، العدد 14.

[2]- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص69

[3]- حمد بن محمد أل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، 2012، ص200.

الأولى بقدر ما هو من أجل الدفاع عن إيديولوجية معينة ومحاولة نشرها والحفاظ عليها وكسب ولاء الدول أكثر فمثلا تمثلت الاستراتيجية السوفياتية في محاولة تثبيت النفوذ السوفياتي في منطقة شرق أوربا من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك أو الأمن المتبادل بين الاتحاد السوفياتي وبين كل واحدة من هذه الدول وقد مكنت هذه المواثيق السوفيات من الوجود بل السيطرة العسكرية المباشرة على هذه الدول، يضاف إلى ذلك حرص موسكو على إيجاد أنظمة اشتراكية فيها تدين بإيديولوجيات الماركسية اللينينية وتحمل لها الولاء المطلق وهذا ما يفسر سلسلة التطهير التي نفذتها ضد بعض القيادات الحاكمة في شرق أوروبا لكي يضمن ولائها للستالينية.[1]

وكذلك يظهر الولاء واضحا في التدخل في اليمن فيما يعرف " بعاصفة الحزم " فهذا التحالف لم يوضع من أجل حماية السلطة الشرعية في اليمن أومن أجل مكافحة قوات أجنبية إنما هو تحالف سني ضد المد الشيعي في المنطقة.

فالتحالف العربي تحالف مذهبي ديني وهو تحالف عربي إسلامي ضد جماعة الحوثيين في اليمن، أي تحالف الدول العربية ذات المذهب السني ضد جماعة العرب الشيعيين، فهذا الأخير لم يأخذ الشكل التنظيمي بصورة واضحة بل هو اتفاق مجموعة من الدول: قطر، البحرين، الكويت، الإمارات ومصر، الأردن والسودان، المغرب، الباكستان إضافة إلى السعودية فقرار التدخل في اليمن كان قرار سعودي بالدرجة الأولى ولقيت الدعم من الدول السنية، كون السعودية ترفع شعار السنة في العالم العربي[2]

---

[1]– محمد عزيز شكري ، مرجع سابق، ص153.

[2]– ندوة بعنوان ، عاصفة الحزم (ما لها و ما عليها)، المنتدى الدوري ، الخرطوم ، مركز الراصد للدراسات السياسية و الإستراتجية: 042015/12

الفرع الثاني: المديونية

ترجع أزمة المديونية الخارجية للدول النامية إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، بحيث أن بعضها كانت السبب المباشر لنشأتها وبعضها الآخر ساهمت في تعقيدها، ولقد بلغ الحجم الإجمالي للدين الخارجي في عام 1994 حوالي 1770 مليار دولار أمريكي (لمجموع الدول النامية) أي حوالي 2.5 مرات أعلى نسبة لسنة 1980، فسرت هذه الأزمة في البداية على أنها أزمة سيولة ولكن بعدما طبقت بعض الحلول على الدول المدينة، لم يتغير الوضع وأصبح معقدا أكثر من قبل، ففسرت الأزمة بعدها على أنها أزمة خاصة بالدول النامية[1] تكتسي قدرة البلدان على الاستفادة من الموارد المالية أهمية خاصة في جهودها من أجل الارتقاء بنموها وبتنميتها الاقتصادية، إلا أنه وبالنظر إلى القيود الهيكلية التي تكبل حركتها إلى قلة مواردها المحلية، تجد البلدان النامية نفسها مضطرة إلى اللجوء للتمويل الخارجي لتحفيز نموها وتغطية حاجة الدول للموازنة بين استخدام الموارد الخارجية من جهة والمداخيل المخصصة لإعادة سداد الدين من جهة أخرى من أجل ضمان استدامة هذه العملية.[2]

لقد اعتقدت عدد من قيادات الدول النامية، أنها يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاقتراض من الخارج، دون أن ترسم لنفسها استراتيجية تؤديها إلى الاستعداد لدفع

ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، وطبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية وإنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد

---

[1]–قحايرية أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ص136.

[2]– وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، جلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2005.

منها أصحاب الدخول المرتفعة، بل هذا النوع من النموذج التصنيفي يتفق تماما مع التقسيم العالمي الجديد للعمل، كما يخدم بشدة مصالح الشركات الأجنبية الدولية وأهدافها.[1]

وبالتالي فأزمة المديونية في الدول النامية لديها جذورها وأسبابها التاريخية ومميزاتها الخاصة، خاصة أن الهدف الرئيسي للبلدان الصناعية من تقديم القروض إلى الدول النامية، هو توسيع أسواقها وتصريف الفائض في الإنتاج وكذلك التدخل في سياسات هذه الدول وجعلها تخدم مصالحها الخاصة.

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية، إن أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونادي باريس ونادي لندن) عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي.

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية و الاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات و التدخل الأجنبي ، و في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة و مؤسساتها المالية الدولية و مع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها ، خاصة الوجه المالي ، فإنه من المتوقع تسارع زيادة لرأس المال و احتواء الشركات المتعددة الجنسية المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية ، إلا ان

[1]– قحايرية أمال، مرجع سابق، ص141.

خطورة هذا النفوذ و السيطرة لن تقف عند البعدين الاقتصادي و الاجتماعي ، بل ستتعدى إلى البعد السياسي.[1]

إنالأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياستها العامة وهو ما يشكل مساسا للسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي،[2]وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة في اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها، فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الدول بعد تفاقم أزمة الديون وتكريس العولمة وخاصة المالية المهيمنة على الدول المتقدمة،تجسدت سياسة ازدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد، حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها ذاتها عن دول أخرى لا لشيء سوى لاختلال الموازين واختلال المصالح الاستراتيجية مع الدول المهيمنة أو القادرة على الهيمنة.[3]

إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول المدينة وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضا إلى نوع من الإرهاب المالي الدولي الذي يستهدف إخضاع القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الوقاية والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم

---

[1]– مصطفى ولد سيدي محمد ، الآثار السياسية و الاقتصادية للديون العربية 2004/10/03 ، تاريخ الاطلاع 2017/06/02 ، 15: 45 www.aljazeera.net

[2]– محمد الأطرش " العرب والعولمة: ما العمل، بحوث ومناقشات ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000، ص 414

[3]– خلاف خلف الشاذلي ، أفاق التنمية العربية و تداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة ، شؤون عربية ، 105 ، مارس 2001، ص64.

مديونيتها و يبدو ذلك واضحا في حالات الدول التي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض جديدة، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل نادي باريس ونادي لندن ومعهم في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سياسات وبرامج تعميق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي.

الفصل الثالث: ولاءات القيادات السياسية العربية للخارج دراسة في التكوين والسيرورة

يعرف دائما إن لكل نتيجة أسباب تودي لها بضرورة وهذا هوا الحال بالنسبة لكل الظواهر بما فيها السياسية ، فظاهرة الولاء ليست وليدة السنوات الحالية فقط إنما هي قديمة ،ونجد أول مثال لها كان منذ الجاهلية بين القبائل والعشائر ثم بدأت في التطور حتى وقتنا الحالي، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفصل لمعرفة تكوين وسيرورة هذه الولاءات للخارج في التاريخ العربي ،والذي نبحث من خلاله عن ولاءات القيادات السياسية العربية بين التاريخ وأسباب المعززة سنبسط ذلك في عدة نقاط، ففي المبحث الأول نوضح خلاله عدة نماذج من الولاء منها المناذرة والغساسنة إضافة إلي معرفة الأسباب المعززة لواقع ولاء القيادات العربية، أما المبحث الثاني ندرس فيه ولاءات القيادات السياسية العربية في ظل تحولات ما بعد 11سبتمبر 2001 الذي سنعالج فيه تكوين الولاء الشيعـــي لإيران والولاء لإيران وتركيا ،وقد جاء المبحث الثالث بعنوان الولاء السياسي للخارج في العالم العربي بين الإشكال واستراتيجيات المعالجة ونشرح فيه إشكال الولاء السياسي للخارج في العالم العربي ومحاولة إيجاد استراتيجيات لمعالجة مسالة الولاء الخارجي لدي القيادات العربية .

المبحث الأول: ولاءات القيادات السياسية العربية بين التاريخ والأسباب المعززة

شهد العالم العربي أزمات وحروب عديدة عبر التاريخ ونتيجة لأهمية المنطقة العربية وما تملكه من إمكانيات في جميع المجالات فإنها كانت محل أطماع من طرف الدول ومن أجل أن تضمن هذه الدول مصالحها عملت على بناء ولاءات داخل المنطقة لضمان الدعم من جهة ومحاولة لحل مشاكلها من جهة أخرى ولعل هذه الولاءات ليست حديثة بل هي قديمة بقدم وجود هذه الدول ، فمنها من كان ولاؤه حفاظا على مصالحه ومنها من وجد له أسباب تعزز هذا الولاء وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث الذي عالج مطلبين الأول حول نماذج الولاء للخارج في التاريخ العربي أما المطلب الثاني فيتحدث عن الأسباب المعززة لواقع ولاء القيادات العربية للخارج .

المطلب الأول: نماذج الولاء للخارج في التاريخ العربي

ترسخ الولاء للخارج في الدول العربية نتيجة لتراكمات تاريخية. شهدها العرب منذ عصور عديدة ومن هذه النماذج:

الفرع الأول: نموذج المناذرة والغساسنة في الارتباط العربي للخارج:

يرجع أصل الغساسنة إلى أزد اليمن وقد هاجروا من جنوبي الجزيرة العربية إلى البادية الشام قبل أو بعد حادثة سيل العرم ، بفعل تصدع سد مأرب وتهدمه وقد سبب ذلك تدهورا لنظم الزراعة والري ونقص الإنتاج ، أما المناذرة فنسبهم يرجع إلى لخم اليمنية التي هاجر أبناؤها إلى الشمال ، مثلما هاجر الغساسنة إثر انهيار سد مأرب، ونزلوا في وادي الفرات لجهة الغرب ، وسكنوا الخيام وعاشوا البداوة ، ثم تحولوا إلى قرية في الجنوب الشرقي من النجف قريبا مما يعرف اليوم بالكوفة وهي " الحيرة " فاتخذوها قاعدة لهم ، وسرعان ما تحولت هذه القرية مدينة عامرة بالقصور والحدائق والأنهار إضافة إلى سهول الحبوب وأحراج النخيل.[1]

شهدت المدة الزمنية بين القرنين الثالث والسابع الميلادي ظروفا من نوع خاص أدت إلى تبلور علاقات خارجية لبعض الإمارات العربية واتخذت منحى عسكريا في بعض الأحيان وذلك في خضم الصراع بين الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية اللتين تحيطان بالجزيرة العربية من الشرق والغرب وظهرت في القرن الثالث الميلادي ظروف داخلية وخارجية أدت إلى اعتماد هاتين الإمبراطوريتين على إمارات حدودية تتبع كل منها القوتين وتدافع عن حدودها عسكريا ، وكان الأمر ينتهي في بعض الأحيان بحصر الصراع بين إمارتين متجاورتين دفاعا عن مصالح الإمبراطوريتين .

-(1)ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، تحقيق محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث، [1]بيروت، دون سنة نشر، الجزء الثالث، ص201 -202.

.

فيما يتعلق بالظروف الداخلية ، فقد كانت تجري داخل الجزيرة العربية تحركات قبلية باتجاه الهلال الخصيب في القسمين الشرقي على الحدود الغربية للفرات ، حيث المناذرة و الشمالي على الحدود السورية حيث الغساسنة ، وبدأت هذه القبائل تستقر على الحدود الفاصلة بين الدولتين الكبيرتين وانتهى الأمر بأن شكلت كل من هذه التجمعات القبلية كيانا سياسيا ، يمكن أن نسميه دولة أو إدارة ما لبثت أن دخلت في علاقة تبعية مع الدول الكبرى المتاخمة لها حيث دخل المناذرة دائرة النفوذ الفارسي ، في حين دخل الغساسنة في النفوذ البيزنطي، وأدت هاتين الدولتين مهمتهما كدول حدودية تحمي الحد ود[1]

فاصطنع الفرس المناذرة في العراق ، لحماية حدودهم من غرات القبائل العربية ولقتال الروم وحلفائهم العرب في الشام، وهكذا فإن ملوك المناذرة كانوا عمالا للفرس يولون ويعزلون من قبل الملك الفارسي لأجل خوض المعارك ضد من تمرد عليهم من القبائل المحيطة ،ويقال أن الملك الفارسي سابور الأول ، هو الذي عين عمروا من قبله ولكن ابنه إمرؤ القيس بن عمرو الذي خلفه كان على ما يبدو يدين بالولاء للروم [2]

وكان قيام دولة الغساسنة يشبه الدور الذي قامت به دولة المناذرة على أطراف العراق، أي تكوين دولة حاجزة استخدمتها الروم درعا لهممن هجمات البدو عليهم من أطراف الصحراء من جهة وليثروهم ضد الفرس ويستعينوا عليهم ومن يعاونهم من المناذرة من جهة أخرى، فضلا عن قيامهم بجمع الضرائب من القبائل العربية القريبة منهم لصالح الروم [3]

(1)- محمد سهيل طقوس ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار النفائس ، لبنان ، 2009 ، الطبعة الأولى ، ص 335 .
([2])- رهام فواز فارس النعيمات، صورة المناذرة والغساسنة في الشعر الجاهلي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الأدب، 2006، ص13.
(3)- فوزية القرشي، تاريخ العرب القديم، 1437 ه، ص 23.

كان الولاء واضحا بالنسبة للمناذرة والغساسنة في ميلهم وخدمتهم للقوتين العظيمتين آنذاك الروم والفرس، فعملوا على حماية الحدود للقوة الكبيرة التي تتبعها من غارات الإمارة الأخرى، لكن مع ذلك فإن دور هاتين الإمارتين لم يكن كله تبعية للقوتين

الكبيرتين ، ويبدو أن هذا القدر من حرية التحرك لم يكن واردا إلا في حالات تعتمد على الشخصية القوية لأحد هؤلاء الأمراء، أو ترتبط بظروف ناتجة عن تزعزع مؤقت في الأسرة الحاكمة في إحدى هاتين القوتين الكبيرتين ، وحرصت هاتان القوتان على إزاحة أي أمير من هؤلاء الأمراء، إذا شعروا من خلال تصرفاته بالشك في مدى ولائه للقوة التي يتبعها[1]

الفرع الثاني: تجربة الثورة العربية والولاء لبريطانيا

في سنة 1916 بعد إعدام عدد من القومين العرب من طرف الأتراك و بعد عودة فيصل إلى الحجاز وقف شريف حسين بن علي بمكة معلنا ثورة العرب على الجيش العثماني في جميع ثكناتهم بالحجاز،ولقد كان اللورد كتشنر Kitchener بصفته سفيرا معتمدا لبريطانيا في مصر قبيل الحرب ثم وزير حربتيها أول سياسي بريطاني عمل للتقرب من آل الشريف حسين وسعى لإنشاء صلات ودية بينهم وبين حكومته، أملا باجتذابهم كحلفاء بعدما اكتسب الألمان الترك ، وقد اغتنم فرصة مرور الأمير عبد الله بن الحسين ممثل مكة يومئذ بالقاهرة لمناقشة دخول الأتراك الحرب مع الألمان [2]

خاصة بعدما اشتد الخلاف بين الحسين والأستانة ، ولقد أدت المراسلات البريطانية للشريف حسين مع وعود بريطانية بأن يستلم العرب مقاليد الحكم نظريا وعمليا ولما كان هؤلاء قد شعروا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للحصول

-(1) محمد سهيل طقوس ، مرجع سابق ، ص 385 .
(2)- أمين السعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، القاهـــــــــــرة مدينة مديولي، دون سنـــــة نشر، ص 128

إلى أمانيهم المشروعة فإن قادة ما عرف بالثورة العربية فضلوا بريطانيا عن أية حكومة أخرى لمركزهم الجغرافي ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حومة بريطانيا على أن تعترف إنجلترا باستقلال البلاد العربية كافة إضافة إلى أن توافق أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين .

وفي مقابل الدعم البريطاني كان متوقعا أن تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية إنجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية، إذ كانت شروط تلك المشاريع متساوية، إضافة إلى تعاون الحكومة الإنجليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين،وذلك حفظا لاستقلال البلاد العربية، وتأمينا لأفضلية إنجلترا الاقتصادية.

كانت بريطانيا تناور بذكاء إذ بينما كان السيرمكماهونMac–Mahon يقنع الشريف حسين بالآمال القومية متعهدا له باسم حكومته، بإنشاء الدولة العربية الكبرى بكامل وحدتها واستقلالها، كان الساسة البريطانيين يفاوضون حلفاءهم الفرنسيون على اقتسام البلاد العثمانية، دون أن ينسوا حصة الإمبراطورية الروسية من تركة الرجل المريض وقد أدت تلك المؤتمرات إلى عقد معاهدة سرية في سان بطرسبورغ في 1916 تم فيه تقييم تركة الدولة العثمانية.[1]

من أجل أن تحقق الشعوب العربية استقلالها من الحكم العثماني عملت ما بوسعها لذلك وقامت بدعم البريطانيين في حربهم ضد الألمان وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية التي ساندت الألمان ونجح الشريف حسين في ذلك، وقد كانوا السبب في انتصار البريطانيين في الحرب، إلا أن هؤلاء لم يوفوا بوعودهم للعرب.

(1)-قدري قلعجي ، مرجع سابق ، ص 227 .

الفرع الثالث: الولاء للولايات المتحدة الأمريكية لدى دول الخليج العربية

عندما تشرع الدول في رسم سياسة لعلاقتها الدولية تكون خطوتها الأولى هي تحديد الدولة التي تستحق أن تحتل المركز الأول في اهتماماتها والقاعدة الأولى في هذا التحديد وهي" الأمن القومي" للدولة المعينة وعلى أساسها يجري تقرير مراكز الدولة الأخرى في درجات أهميتها النسبية ويبنى هذا كله على أساس من منظور يحلل " الأمن القومي " إلى عنصريه الرئيسين: مصادر الخطر ومرتكزات الأمان.

تقوم أحد مكونات الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الخليج على تحديد مضامين العلاقات الاستراتيجية الأمريكية– الخليجية التي طرأت عليها تحولات عميقة بعد أزمة وحرب الخليج الثانية وأحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهذان كانا مدخلا لاستراتيجيتين أساسيتين في العلاقات الأمنية الأمريكية الخليجية من خلال التحول من استراتيجية المحافظة على المصالح عبر الوكلاء الإقليمين إلى مباشرة تأمين المصالح الحيوية [1]

أحد الأطراف الأكثر هيمنة في منطقة الخليج وعلى دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، هي الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من إخفاق سياستها الخارجية في منع انهيار نظام الشاه في عام 1979 لكن بعد نكستها في إيران عادت الولايات المتحدة بشكل قوي لتؤكد بقائها في المنطقة على خلفية الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 ، وتنامي الخوف لدى دول المنطقة والعالم الغربي من وصول السوفيات إلى المياه الدافئة و السيطرة على بحر العرب والخليج العربي، حينها تم إعلان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة تحت عنوان مبدأ كارترCarter وأهم ما تضمنه الإستراتيجية الجديدة إقرار مبدأ الدفاع عن المنطقة في حالة وقوع أي اعتداء، أو محاولة السيطرة على منابع النفط

(1)- حمد بن محمد آل رشيد ، السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، 2012 ، ص239[1]

وتشكيل فرقة 101 التي سوف تكون جاهزة للانتشار السريع عند وقوع أي انزلاق أمني في المنطقة و تهديد المصالح الأمريكية على وجه العموم[1]

أحد أكثر مظاهر العلاقات الأمنية الأمريكية– الخليجية هو العلاقات العسكرية المتعلقة بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق السلاح مع دول مجلس التعاون الخليجي و استعانة هذه الأخيرة بأمريكا من أجل تحديث قواتها المسلحة ، وبناء قوة ضد التهديدات الأمنية المختلفة ، ولقد استمرت الولايات المتحدة في السيطرة على سوق السلاح في منطقة مجلس التعاون الخليجي بشكل أقوى حتى بعد احتلال العراق ، وقد مثلت صفقات الأسلحة الأمريكية إلى دول المنطقة إحدى النقاط الرئيسة في الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول المجلس ، فعلى سبيل المثال في عام 2007 ، بلغت قيمة مجمل صفقات التسلح بين الطرفين أكثر من 200 مليار دولار[2]

تظهر الإستراتيجية الأمريكية إزاء منطقة الخليج القوة العسكرية الخليجية بمظهر الضعف أمام التهديدات الإقليمية وفي نفس الوقت العمل على احتواء هذه التهديدات خاصة الآتية من قبل الجماعات المتشددة والتي تستهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى احتواء مخاطر الانتشار النووي في المنطقة وتهديدات إيران،وذلك عبر تنسيق الجهود الدولية ومنع وصول المواد الضرورية لصناعة الأسلحة إليها وتشديد العقوبات الاقتصادية والتجارية من أجل تثبيط عمليات تطوير الأبحاث النووية الزائدة عن الحاجات السلمية [3]

من خلال ما تقدم نرى بأن الولاء له عدة أسباب منها أسباب سياسية ومنها عسكرية وهو موجود منذ القدم فاهم المناذرة و الغساسنة يولون الفرس والروم حفاظا على مصالحهم

(1) John J.Mearsheimer .The Tragedy of Great power Politis New York .London .W.W Norton and company 2003 ;p 234 -35

(2)- عامر مصباح، العلاقات الأمريكية – السعودية في عصر التحولات (الجزائر، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 290

(3)- لورنس كوروب، " الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي " سلسلة محاضرات الإمارات، ع 101، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص32.

واستقرارهم ونفس الحال بالنسبة لدول العربية في عهد الدولة العثمانية فقد والت بريطانيا اعتمادا منها أنها المخلص الوحيد من حكم الأتراك، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في منطقة الخليج الموقع الاستراتيجي لبسط نفوذها، وسيطرتها على المنطقة، فأصبحت سياسة الولاء في هذه الدول واضحة لجميع ، إن هذه الولاءات منذ القديم ، وهي لأسباب معينة منها التاريخية ومنها العسكرية ومنها الاقتصادية وغيرها .

المطلب الثاني: الأسباب المعززة لواقع ولاء القيادات العربية

أول ما يسعى الاستعمار إلى عمله هو محاولة التأثير في نمط الحياة والثقافة واللغة للدول المستعمرة رغبة منه في نشر تراثه في هذه الدول وحقيقة أن معظم كل الدول المستعمرة ظهرت فيها ثقافة الدولة المستعمرة في مجال معين فمنها ما ظهر في لغته وتكوينه العلمي ومنها ما ظهر في سياسته وأسلوبه ومنها ما ظهر في مخططاته الاقتصادية ومنها ما ظهر في أساليب تفكير نخبته ، لطالما كانت النخبة عبر العديد من المجتمعات قائدة الرأي العام والمؤثرة فيه ، وهي التي تشكل اتجاهات هذا الرأي، وكذا توجهات المجتمع ، إذ من المتعارف عليه أن من بين الشروط الضرورية لإقامة دولة مستقلة هو الاهتمام بصيغة علاقة توافقية بين النخب المختلفة والدولة فبقدر ما يحدث هناك تجانس في هذه العلاقة ، يساهم ذلك في الحفاظ على الهدوء الاجتماعي والتقدم الاقتصادي وتوفير الأمن .

1- تكوين النخب العربية بعد الاستقلال

هناك العديد من الأسباب لتعزيز الولاء لدى القيادات العربية ولعل أبرزها النخبة التي تعد قائدة الرأي العام والمؤثرة فيهوهي التي تشكل اتجاهات هذا الرأي وكذا توجهات المجتمع لذا كانت مهمة في المخططات الاستعمارية فبسيطرة عليها تستطيع توجيه الرأي العام والتأثير في الشعوب والواضح ان النخبة في الدول العربية مرت بالعديد من المراحل وهذا

راجع إلى الظروف التي مرت بها هذه الدول من حروب واستقلال وغيرها،اكتسب مفهوم النخبة أهميته كونه لعب أدوارا مختلفة عبر الحقب التاريخية في دوره في التغير الاجتماعي والسياسي وفي بناء الوعي بالقضايا المختلفة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النخب لا تعبر عن البناء الاجتماعي وإنما عن المنسلخين عن هذا البناء مجموعة من العوامل تلعب دورا في تشكيل النخب وتمنحها القدرة على السيطرة على فئات عريضة من المجتمع بالرغم من كونها أقلية وقادرة على التأثير على الآخرين مستخدمة الإقناع والإغراء، وكذلك التهديد ومن هذه العوامل هناك عوامل ذاتية وعوامل خارجية، الذاتية مرتبطة بذات الإنسان أي بقدراته ، أما الخارجية فهي مرتبطة بالمحيط الذي تتعامل معه النخبة ، لذا عمل الاستعمار على تكوين نخب موالية له حتى تتولى زمام الأمور بعد خروجه من دولهم ، لكن بشرط أن تبقى هذه النخبة على صلة بهذه الدول ، فالدول المستعمرة عملت على تلقينهم العلوم واللغة والثقافة التي رأت أنها تخدم مصالحهم فيكون لهذه النخب دور فعال فهي تساند بالتأييد وتمرر مشاريع ضخمة لصالح هذه الدول وقد استمرت هذه التبعات الاستعمارية بعد الاستقلال واستمرت الانقسامات بين النخب المستغربة وتلك الأصولية المحافظة وكرست هذه النخب التبعية مما أثر سلبا على تطور الدول .

لقد كان بناء نخب فكرية واجتماعية متغربة فكريا ومرتبطة في مصالحها بالدول الغربية داخل البناء الاجتماعي في الدول العربية هو الأداة الأهم التي مهدت الاحتلال العسكري الذي بعد أن أتم هذا الاحتلال أصبحت فكرة الانتماء للدولة الإسلامية الواحدة فكرة منتهية في الواقع العملي، كما أصبحت فكرة بناء دول مستقلة عقديا وحضاريا فكرة مستبعدة في الواقع والمستقبل أيضا في ظل حكم النخب نفسها.

كذلك كان تشكل نخب متغربة مرتبطة بالفكر الاستعماري والمصالح الاستعمارية قد خطى مراحل أساسية وهو ما تطور وفقا لمعطيات متعددة إلى مرحلة تسارعت خطواتها بين الحزبين، جرى خلالها بناء دول مرتبطة بالمصالح الغربية بالإجمال.[1]

ومن هنا يبدو أن المثقفين أو " الثقافة " و " النخب " في عالمنا العربي أحد أهم الأدوات التي أوصلتنا إلى هذه الحالة الراهنة، حيث يمكن القول إن خطوات تفكيك الدول العربية واحتلالها كان يجري بالاعتماد على نخب ثقافية واقتصادية واجتماعية داخل الدولة في مركزها وولاياتها وإن تلك النخب كانت هي الأداة الأهم والأخطر في بناء هذه الهياكل من الدول فيما بعد، وبالطريقة التي يستمر معها تحقيق أهداف هذه الدول الاستعمارية ومصالحها.

إن هذه النخب في نهاية المطاف لم تطرح سوى مشروعات " تحديثية " على النمط الغربي،وحرصت في جميع مجالات النشاط الديني أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي على ذلك.

2- رؤوس الأموال الحبيسة والاقتصاد الريعي:

لربما يكون كارل ماركس أول من لفت النظر إلى ما أسماه " الرأسمالية الريعية " و كان يقصد ظاهرة اقتصادية–اجتماعية ، يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا ، ودخلها لا يأتي من إنتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع ، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات ، وفي علم الاجتماع يستعمل التعبير للاستدلال الطبقات الطفيلية غير منتجة غير أن من أعطى الريع Rente معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو ديفيد ريكاردو(DévidaRicardo) [2]

(1)طلعت رميح ، مرجع سابق ، ص 95

([2])– تيري لين كارت، ترجمة عبد الإله النعيمي، مخاطر الدولة النفطية، تأملات في مقارنة الوفرة The Paradoxe of Penty، منشورات دراسات عراقية، دون سنة نشر.

يعني الاقتصاد الريعي اعتماد لبلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا ، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الإستراد ، وهو اقتصاديا لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية ، وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية ، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرص للعمل[1]

وحسب حسين مهداوي فإن " الدولة الريعية " هي تلك الدول التي تعيش على عائدات من الخارج ، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية كما هو الحال مع قناة السويس مثلا ، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج فالدولة الريعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج و العمل[2]

إن أخطر ما يميز العقلية الريعية هي نظرتها الخاصة للعائد خصوصا انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر فهو لا يعدو رزقا أو حظا أو صدفة، وليس جزءا من نظام إنتاجي وما يرتبط به من جهد أو مخاطرة،ومن هنا يظهر التناقض بين العقلية الريعية والعقلية الإنتاجية ففي الأخيرة العائد هو نتيجة لعمل إنساني منظم وجزاء مقابل الجهد إذ يندرج في تصور متكامل للنظام الإنتاجي فالاقتصاد الريعي يؤدي إلى:

- تشجيع المجتمع على الخمول.

- **تشويه دور الدولة:** من حيث علاقاتها بالمجتمع المدني والنظام الاقتصادي

(1)- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة، حالة العراق، العراق، مؤسسة فريديريك إبيرت، مكتب الأردن والعراق

(2)- النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجموعة مؤلفين (بغداد – بيروت – أربيل – معهد الدراسات الاستراتيجية (، الطبعة الأولى، ص 73

أو تبعية الدول الريعية إزاء الخارج وتبعية المجتمع المدني إزاء الدولة الريعية ، فالدول العربية جلها دول ريعية تعتمد على البترول كمصدر أساسي في الثروة وبالتالي فإن مداخلاتها تكون خارجية مرتبطة بجهة معينة تتعامل معها مما يجعل هذه الدول في حالة ولاء وتبعية دائمة فهي تصدر النفط مقابل ثمن معين ونفس الوقت وفقا لشروط معينة وتستورد مواد أولية للتصنيع تكون بأثمان باهظة أحيانا [1]

إن التحولات المالية التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول فيما يخص إدارتها للاقتصاد وأضفت صفة الدولة الريعية عليها ، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية ، نتيجة العلاقة العضوية بين الدولة وشراكتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد ،وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام ، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل فالآثار السلبية للريع تؤثر على سيادة الدول بحيث أن الشركات النفطية والتي أغلبيتها شركات أجنبية تؤثر بطريقة مباشرة في اتجاهات وقرارات الدول مما يجعل هذه الأخيرة غير مستقلـــــة في اتخاذ قراراتها [2]

3- العامل الديني والمسألة اللغوية: لعبت الأديان تاريخا دورا بارزا في العلاقات الدولية وحتى وقتنا الحاضر عبر محورتيها في بروز الحضارات والثقافات العالمية وفي رفض الأفكار الشمولية الكبرى، كما أنها تركت آثار عميقة في علاقات الشعوب والأمم وبسبب تسرب الدوافع الدينية لدى قادة الدول، كان الدين حاضرا في العديد من الصراعات والنزاعات العنيفة على امتداد تاريخ العلاقات الدولية ، ساهم في إشعال الحروب والثورات

(1)-مشدت وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، خلال فترة 1973، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 65

(2)- ناحي ابن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5،2008، ص 21.

التي اكتست الطابع الديني في تأكيد قيامها وشرعيتها (ثورة الخميني في إيران 1979) وساهم في قيام دول على أساس المكون الديني (إسرائيل ، باكستان ، إيران) وأسهم في تبني الجماعات الأصولية في الأديان المختلفة لموجات من العنف المقدس الدموي الراديكالية الإسلامية والأصولية المسيحية والهندوسية واليهودية .وفي فترات تاريخية متباينة في العلاقات الدولية تجلت طاقة الأديان العنيفة في تحريك العنف داخل الدول و بينها في إشعال الصدمات المذهبية بين أتباع الديانات استنادا لسعي كل جماعة أصولية إلى أحقيتها بالتفرد و الريادة و تفوقها دون غيرها في السيادة.[1]

إن المنطقة العربية تتميز بصراعات مذهبية ودينية عديدة ، فهناك المسلمون و المسيح واليهود وكذلك هناك الشيعة والسنة ، كلهم يعيشون في ظل هذه المنطقة ، وتحدث بينهم العديد من الصراعات والتنافسات فالمسلمون الذين لديهم عقيدة واحدة إلا أنهم يختلفون في أمور عدة فالاختلاف واضح بين السنة والشيعة ، وكذلك المسلمين واليهود، فالشيعة في المنطقة العربية سواء في لبنان أو سوريا أو العراق يظهرون طاعتهم وولائهم لإيران والسنة في بقية الدول العربية يظهرون ولائهم للسعودية ، والمسيح في لبنان يظهرون ولائهم لمسيح فرنسا ، ومسيح مصر يظهرون ولائهم لمسيح روسيا ، كلها اختلافات جمعت في منطقة واحدة والأكيد أنها أثرت سلبا على استقرارها وهدوئها ، فهي تجمع العديد من المتناقضات والعديد من المصالح ، فكل يرى أنه الأحق وأن من حقه أن يثبت وجوده وقوته على حساب قوة أخرى وكلها طبعا مصالح أجنبية على أراضي عربية مثلا لبنان هو عبارة عن خليط من الطوائف كل له ولاءه ، فمثلا هناك طائفة الموارنة وهي طائفة مسيحية شرقية تابعة للكنيسة من الكاثوليكية منذ القرن 18 م

وهناك الطائفة السنية وهي متواجدة في كل من بيروت وطرابلس وصيدا وهذا ما منحهم دورا كبيرا في تولي العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، وبالنظر إلى انتماء المسلمين

(1)- براند رجعفري، المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة إمام عبد الفتاح، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس القومي للآداب والفنون، دون سنة نشر

السنة على الصعيد السياسي يظهر على أكثر من ولاء وانتماء والطائفة الشيعية ينتمون إلى اثني عشرية ويعلنون ولاءهم لإيران [1]

إن اللغة القومية أداة بريئة يكتسبها أهلها من البيئة التي ينشئون فيها ، وتخضع لهيمنة اللغات الأخرى، عندما يخضع أهلها لهيمنة الأمم الأخرى ، بمعنى أن الذي يحدد مستقبل لغة ما وخضوعها أو عدم خضوعها للغات أخرى ليست سماتها اللغوية البحتة من نحو وصرف وأصوات ومفردات، أو مدى بساطة هذه السمات أو تعقيدها، وإنما يتمثل المحدد الأساسي لمستقبل أي لغة في المنظومة الثقافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تميز أهل هذه اللغة ومدى إسهاماتهم في صنع الحضارة الحديثة فالدول العربية كما هو معروف عانت العديد من الأزمات فالاستعمار أنهك كاهلها وعمل على جعل هذه الدول تابعة له بطريقة أو بأخرى وأكثرها عملت القوى الاستعمارية على ترسيخه هو لغته فحتى يضمن تبعية وولاء شعوب هذه الدول له رسخ فيها لغته فهو على علم أن الثقافة المحرك الرئيسي للشعوب وهي من يوجهها ففرنسا مثلا عملت جاهدة على الحفاظ على لغتها في الدول التي استعمرتها وأنشأت ما يسمى بالرابطة الفرنكوفونية وهي رابطة تجمع الدول الناطقة باللغة الفرنسية رغبة منها في الحفاظ على تراثها في هذه الدول .

المبحث الثاني: ولاءات القيادات السياسية العربية في ظل تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 حدا في العديد من القضايا فهي كانت بداية لمخططات واستراتيجيات جديدة وفي الآن ذاته حماية لمشاريع أخرى إما نجحت أو لم تحقق الأهداف التي وضعت لها قبل هذا التاريخ ، وكان هناك توجهات معينة في سياسة بعض الدول ، لكن بعد هذا التاريخ تغيرت جل هذه السياسات وتغيرت معها الأولويات

(1)-مزابية خالد، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2013، ص 14

والتوجهات والدعم السياسي ،وتغير معها الولاء السياسي للقيادات العربية كذلك ، وهذا ما سوف نتحدث عنه في المبحث الذي سنتعرف فيه على تكوين الولاء الشيعي والولاء لإيران في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فهو بعنوان صنع الولاء لقطر وتركيا في تجربة حكم الإخوان .

المطلب الأول:تكوين الولاء الشيعي والولاء لإيران

إن المشروع الإيراني في المنطقة العربية حقيقة يقر بها الجميع مع الاختلاف حول الموقف منه، فبعضهم يرفضه على اعتبار أنه مشروع عدواني مع ما يرمي إليه من توسع وهيمنة بقوة السلاح والتي تتزايد مخارطها مع احتمال امتلاك إيران السلاح النووي وبقوة التأثير على التجمعات الشيعية والقوى المدعومة من إيران فضلا عن المزاج الشيعي المتعاطف مع إيران ومن التكنيكيات التي تستخدمها الجمهورية الإيرانية اليوم لتنفيذ مشروعها التوسعي للهيمنة والنفوذ واستخدام ورقة التشيع على مستوى الشيعة العرب في المنطقة ، وعلى مستوى التبشير بالتشيع الديني والسياسي في أوساط أهل السنة أفرادا أو حركات أو جماعات وهذا أمر يشاهد الجميع تطبيقاته في لبنان بواسطة حزب الله أو العراق عبر الأحزاب والقوى الشيعية الموالية لإيران أو سلوكيات بعض القوى الشيعية في البحرين والكويت [1]

يعتبر الهلال الشيعي الخطوة الأولى أو الركيزة الأساسية في ارتقاء المشروع الإيراني للسيطرة على العالم الإسلامي، لكن المشروع تواجهه عوائق كثيرة أهمها:

– الحساسية العربية من العنصر الصفوي – الفارسي

– الحساسية السنية اتجاه "التشيع الصفوي" التابع " للولي الفقيه"

– وجود نفوذ أمريكي قوي في المنطقة المفترضة للتغلغل الإيراني.

(1)- أسامة شحادة ، المشكلة الشيعية ، كتاب الراصد ، 2008 ، الطبعة الثانية ، ص 14

للتغلب على هذه العقبات اعتمدت إيران طريقتين مختلفتين:

الأولى تتعلق بمصاعب الاختراق العربي والثانية تتعلق بمشكلة النفوذ الأمريكي بالمنطقة بالنسبة للشق الأول، فقد اعتمدت إيران إلى اختيار استراتيجية معاكسة لتلك التي تعتمدها الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة ، وهي تعتمد على اختراق القاعدة الشيعية في العالم العربي سواء من الناحية المذهبية أو السياسية أو الاجتماعية، أما بالنسبة للشق الثاني فتم ترجيح طرح استراتيجية مساومة الولايات المتحدة الأمريكية أقرب إلى الصفقة الكبرى ، تقوم إيران بموجبه بالالتزام بعدد من الشروط الأمريكية على أن تعترف أمريكا بوضع إيران " كقوى إقليمية " و تتغاضى عن تحركاتها المذهبية [1]

لقد انتشر التشيع في الدول العربية وأصبحت إيران تسيطر على عديد من المناطق في مجموعة من الدول مثل لبنان،سوريا،العراق،البحرين،الكويت، اليمن وفي كل دولة هناك شيعة يعلنون ولاءهم لإيران ولمبدأ ولاية الفقيه، فمثلا ولاء حزب الله في المقام الأول هو لدولة إيران حيث جاء في مجلة " الراصد " مقال بعنوان ولاء الشيعة لمن،يقول: " نشأ حزب الله في إيران بتأثير ولاية الخميني على الشيعة كافة.

يقول نائب الأمين العام الحالي لحزب الله نعيم قاسم " كان هناك مجموعة من المؤمنين تفتحت أذهانهم على قاعدة عملية تركز على مسالة الولي الفقيه والانقياد له كقائد للأمة الإسلامية جمعاء، لا يفصل بين مجموعاتها وبلدانها أي فاصل .....وذهبت هذه المجموعة المؤلفة من تسعة أشخاص إيران للقاء الخميني و عرضت عليه وجهة نظرها في تأسيس وتكوين الحزب اللبناني ، فأيد هذا الأمر وبارك هذه الخطوات [2]

(1)- علي حسين باكير ، حزب الله تحت المجهر ، كتاب الراصد ، دون سنة نشر ، ص 18 .
(2)- مجلة الراصد ، العدد 34 ، ربيع الثاني 1427ه ، دراسة مميزة بعنوان ،ولاء الشيعة لمن http://www.alrased.net

عندما وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت إيران قد خطت خطوات كبيرة في إطار تعزيز دورها الإقليمي حيث توسع نفوذ إيران في لبنان سياسيا وعسكريا بالإضافة إلى الحلف الاستراتيجي الذي يربط طهران بدمشق وما ان جرت الأحداث حتى سارعت إيران لاستغلال الأحداث بما يحقق أهدافها وطموحاتها في توسيع دورها الإقليمي وتعزيز وجودها وقد ظهر ذلك جليا في احتلال العراق، لقد دخل الإيرانيون وشيعة العراق مع أمريكا في تحالف استراتيجي واسع المجالات والمهام والأعمال وعندما أسقط الأمريكان صدام حسين رحمه الله كان ذلك لصالح إيران بالدرجة الأولى كل التقارير الغربية المحايدة والموضوعية تؤكد أن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق يفوق اليوم التأثير الذي تلعبه الولايات المتحدة[1]

إن الحرب على الإرهاب الذي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب 11 سبتمبر 2001 ، قد أتاحت للنظام الإيراني الفرصة في إحياء حلم" الريادة الإقليمية " الذي واجه مقاومة دولية وإقليمية جعلته في طي التجميد إلى ذلك الحين لاسيما عندما وجدت واشنطن نفسها مضطرة للتنسيق مع إيران في حربها في أفغانستان ، ثم طلب المساعدة في الخروج من مستنقع العراق بعد حربها عليه عام 2003 فقد توالت بعد ذلك محاولات توسيع النفوذ الإيراني في عدد من دول المنطقة سواء كان ذلك من استغلال المظلومات ودعم بعض" الجماعات المستضعفة " وهو التعبير الذي وضعه دستور إيران الثورة في مواجهة "المستكبرين " في الأنظمة "الاستبدادية " وفق رؤيتها فدعمت الشيعة في البحرين والحوثيين في اليمن، أو من خلال إقامة تحالفات مع بعض أنظمة المنطقة والفاعلين من غير الدول ، مثل التحالف مع نظام الأسد في سوريا ، وحزب الله اللبناني وحركة حماس على مدار أربعة عقود تقريبا[2] ، ولا تزال الجماعات الشيعية تمد الولاء والطاعة لإيران

(1)- عبد الفتاح البتول ، المنطقة العربية بين التهديدات الأمريكية " دور إيران الإقليمي بعد أحداث سبتمبر ، تاريخ الاطلاع 2017/06/04 ، 11:00 صباحا http://islamselect.net

(2)- رانيا مكرم التمدد، مستقبل الدور الإقليمي لطهران، الأهرام اليومي، تاريخ الاطلاع 2017/06/04، ص 36 http://www.ahram.org.eg

برغبة عارمة ، ودون تردد وتعتبر أن إيران هي المظلة التي تحميها وتحقق لها أمانيها ففي العراق استطاعت إيران أن تكسب ودهم وولاءهم وطاعتهم فبعد حرب العراق استطاعت إيران أن تؤسس مليشيات عسكرية ومخابراتية من خلال الأسرى والنازحين ليتقربوا بها إلى الولي الفقيه، أما الشيعة في البحرين فهم لا يملكون المحاولة في المعارضة لقلب نظام الحكم والسيطرة على الحكم ، أما شيعة لبنان الذين تجمعهم مع إيران عقيدة انتظار المهدي فهم يؤيدون النظام الإيراني ويعلنون انتمائهم وولاءهم لإيران مباشرة[1]

إيران كانت منذ القدم تسعى لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي والإسلامي وتنفيذ استراتيجيتها، لكن ذلك كان يواجه صعوبات كبيرة لكن مع التغيرات التي عصفت بالمنطقة والظروف التي يعاني منها العالم،استطاعت تمرير هذه الاستراتيجية ونجحت فيكسب دعم وولاء الشيعة في العالم العربي لصفها.

المطلب الثاني: صنع الولاء لقطر وتركيا في تجربة حكم الإخوان

اتضح من السنوات الأخيرة أن أكثر دولتين داعمتين لجماعة الإخوان المسلمين هما قطر وتركيا، لكن هذا الواقع نحى بالأحداث نحوا جديدا خلال الفترة السابقة ، فلا بد أنه تراجع بعض الشيء من ناحية قطر تجاه الإخوان، كان تقدما لتركيا في مستوى علاقتها ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين ،الدعم المعنوي والسياسي كاملا، مما يستوجب خصومة كاملة مع النظام الحالي في مصر، على خلاف قطر التي لها قدر من العلاقات مع مصر فالرئيس التركي رجب طيب أردوغان لا يفوت فرصة واحدة للتنديد بالرئيس المصري الحالي ، وقائد التحرك العسكري الذي أسقط الرئيس المصري السابق محمد مرسي من منصبه.

(1)- وضاح حاج يوسف ، لماذا نجحت إيران في كسب ولاء الشيعة عبر العالم و جعلهم منهم قوة ضاربة أينما وجدوا ، 2017/06/04 ، 12:30 مساءا . www.umyyapress.com ، 2017/06/04

لقد انتهجت قطر منذ فترة طويلة سياسية خارجية توسعية وبراغماتية في آن واحد،وفي سياق سعيها إلى الحصول على دور إقليمي أكبر، راهنت هذه الدولة الصغيرة على ذوي النفوذ،وعلى مجاراة التيارات السياسية والانخراط مع جهات فاعلة متعددة حتى المتقلبة منها مثل الجماعات الجهادية، أما أنشطتها على صعيد السياسة الخارجية فقد تطورت من التركيز على الوساطة بين الأطراف المتنازعة.

رأت قطر في الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام 2011 فرصة سياسية لفرض نفسها كلاعب إقليمي، بيد أن مسار الربيع العربي شكل اختبارا لبراغمتيتها،ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى علاقتها الإيديولوجية مع جماعة الإخوان المسلمين، التي اعتقدت الدوحة أن من شانها أن تضمن ولاء الجماعات الإسلامية،ولذا ألقت قطر بثقلها وراء جماعة الإخوان في البلدان التي تشهد تحولات، أي مصر، تونس واليمن وليبيا.

نشأ دعم الدوحة لجماعة الإخوان أيضا من توجه قطر البراغماتي في اختيار قوى النفوذ ، حيث تحالفت مع الأطراف الفاعلة التي اعتقدت أنها ستنتصر سياسيا أو عسكريا في مختلف البلدان رغبة منها في أن تكون طرفا معنيا ،وصاحب مصلحة في الحكومات الجديدة في البلدان التي تمر في مرحلة تحول سياسي ودفعها ذلك لان تدعم الجماعة التي كانت تتصور أنها تملك أفضل فرصة للوصول إلى السلطة ماليا و سياسيا و بالتالي حماية مصالح قطر [1]

لا تملك قطر أدوات صنع الصراع الرئيسية ،وهي القوة الجغرافية و البشرية ، ولا تستطيع قطر كما غيرها من الدول العربية ، إنتاج تكنولوجيا أو الدخول في تطوير العملية التعليمية بهدف إنتاج معرفة تقنية واجتماعية تطور بها الداخل في الخارج ، لذا تتمدد قطر ببعض أدوات " القوة الناعمة " " إعلام ومال " في حدودها ما يسمح به مديد الملعب

(1)- لينا الخطيب ن سياسة قطر الخارجية و موازين القوى في الخليج ، تاريخ الاطلاع 2017/05/28 ، الساعة 15 :52
carinegie-mec.org

اللاعب الدولي ، بالنسبة لقطر يبلغ عدد سكانها حوالي مليون و 700 ألف نسمة حسب إحصاء 2010 وهو عدد قليل مقارنة بسكان العربية السعودية أو الإمارات مثلا ، والعلاقة بين ذلك وسياسة قطر اتجاه الإخوان يقول أبرش في تصريح لفرانس 24 ، هي أن السياسة القطرية تتحرك في غياب عنصر الشعب ، وهو ما يحرر حكام الإمارة من أي خوف من أن يراهن الإخوان على قلب موازين الحكم داخل البلد .

بدأت تركيا مطلع القرن الحالي بالتوجه ناحية المشرق العربي بدلا من التوجه السابق ناحية أوربا،ومع هذا التوجه أرادت تركيا تحقيق مصالح حيوية لها،وذلك من خلال العديد من المخططات والاستراتيجيات التي عملت على تطبيقها في المنطقة العربية ويظهر ذلك جليا في علاقة تركيا مع الإخوان وخاصة فيمصر.

في سبتمبر 2012 أعلنت تركيا عن تخصيص دعم مالي كبير جدا بقيمة ملياري دولار للاقتصاد المصري، لم تعلن حينها التفاصيل، ولكن الدعم التركي جاء لتعزيز الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي ودعم خطط الحكومة التي كان يقودها الدكتور هشام قنديل ، نصف حزمة الدعم كانت على شكل قروض ثنائية ولم تكن حزمة الدعم مباشرة للميزانية المصرية خلال فترة حكم الإخوان ،وقع الجانبان على ما يقارب 40 اتفاقية في مجالات التجارة والعلوم والطاقة والدفاع والسياحة والبنوك وغيرها[1]

وتعتبر تركيا أحد ملاذ الأمان لجماعة الإخوان المسلمين، فالحزب الحاكم في البـــلاد " حزب العدالة والتنمية"، حيث أكد رجب طيب أوردغان أن قيادات الإخوان الذين اضطروا إلى مغادرة قطر سيجدون المأوى الملائم في تركيا فرجب طيب أوردغان يحتاج للإخوان المسلمين كقاعدة شعوبية يتغذى عليها ويستمد منها جماهيريته فالرجل لم ينسى رفعه

(1) - عبد الرحمان ناصر ، محددات العلاقة المصرية التركية ، لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان ، تاريخ الاطلاع 2017/06/04http://www.sospost.com الساعة 12:54

علامة "رابعة " بيده في واحدة من أحلك الليالي التي مرت عليه أثناء مرحلة الانقلاب فتركيا لعقود عديدة كانت غائبة عن العالم العربي وكانت جل سياستها الخارجية تصب نحو أوربا طمعا منها في الانضمام للاتحاد الأوروبي لكن مع المحاولات العديدة والتي لم تؤتي بنتيجة قررت تركيا تغيير هذه السياسة وهذا طبعا لأغراض معينة فدعم الإخوان في مصر لم يكن هكذا هبة وإنما لمصالح تركيا في المنطقة ولتأثير هذه الأخيرة في الدول العربية.

إن لتركيا كما لقطر أهداف استراتيجية في المنطقة من خلال هذه المساعدات والدعم لجماعة الإخوان المسلمين فكل منهما يسعى لكسب دور فعال في المنطقة من خلال كسب دعم الإخوان لهم ، كون هؤلاء يشكلون نقطة محورية في جل الاستراتيجيات والخطط التي تخص المنطقة سواء من تركيا وقطر أغيرهم، فهناك من يرى بأن إبعادهم عن السلطة هو الأصح وهناك من يرى بأن يتولوا زمام الأمور هو الأمر الأصح وبين هذا وذاك حققت تركيا وقطر من هذه الاستراتيجية ما كانت ترمي إليه ، فتركيا بقوتها وموقعها وقطر بمالها وإعلامها شكلوا نقطة تحول في هذا الصدد .

المبحث الثالث:الولاء السياسي للخارج في العالم العربي بين الأشكال واستراتيجيات المعالجة.

لاحظنا أن الولاء السياسي ينشأ نتيجة عدة أسباب وله العديد من النتائج، فقد تكون هذه الأسباب تاريخية وقد تكون اقتصادية وقد تكون لتحقيق مصالح معينة وانعكست هذه الولاءات التي تبنتها الدول العربية عل سياستها الخارجية، كما أثرت على الطبيعة الداخلية للدول من الناحية الثقافية والتعليمية والإدارية وغيرها، ولهذه الولاءات عدة تداعيات عل سلوك وتصرفات الدول، لذا سنتحدث في هذا المبحث على أشكال الولاء السياسي في المطلب الأول ونشر من خلاله التأثير على سوق النفط، وكذلك مسارات التسوية في الشرق الأوسط، وإصلاحات منظومات التربية والقضاء والإدارة أما المطلب

الثاني فعنوانه استراتيجيات معالجة مسألة الولاء للخارج لدى القيادة السياسية ونتحدث فيه عن الإصلاح الديمقراطي والشفافية والمسائلة والإصلاح الاقتصادي .

المطلب الأول:أشكال الولاء السياسي للخارج في العالم العربي

مست التغيرات البنيوية في العالم العربي جميع أساسيات الحياة واتخذ الولاء عبرها أشكال عدة،فنتيجة لإتباع سياسات موالية وخاضعة لدول خارج المنطقة العربية وهو ما جعلها تتأثر وتكون تحت ضغوط مختلفة،والواقع أن تغير ولاءات الدول لصالح دول ما يجعل السياسات تتغير معها وذلك ما يظهر على تصرفات الدول وقراراتها خصوصا وأن هذا يؤثر على عدة مجالات منها الإدارة والقرارات السياسية والاقتصاد وحتى عل القضاء ونسجل هنا تأثير الولاء في سوق النفط.

الفرع الأول:التأثير على سوق النفط في ارتباطات الولاء للخارج

بعد الحرب العالمية الثانية كانت عدد من الأقطار العربية قد مضى عليها أكثر من عقدين من الإنتاج النفطي، ومع ذلك كانت استفادتها منه في حدودها الدنيا، فمنذ الحرب العالمية الأول تنبهت الحكومات الغربية لوجود النفط في المنطقة بدءا من إيران التي بدأت الإنتاج في أواسط العقد الثاني من القرن العشرين، وانتهاء بالجناح الشرقي للجزيرة العربية مرورا بالعراق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المنطقة صراعات دولية بين بريطانيا والولايات المتحدة، فبريطانيا كانت تعتبر الخليج منطقة نفوذ بريطانية ،لذلك اعتبر الاستفادة من نفط هذه المنطقة حكرا عليها،إلا أن المصالح الأمريكية النفطية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تضغط للحصول على حصة من نفط هذه المناطق الغنية وقد مرت العلاقات البريطانية الأمريكية بمصاعب عديدة من جراء الاختلاف على تقسيم الحصص النفطية[1]

(1) - محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1978 ، ص 117 .

إن الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الغربية الكبرى قد ربطت استراتيجية الموارد الطبيعية بشكل وثيق مع أهدافه السياسية الإستراتيجية فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان المحور الاستراتيجي للنفط والغاز الطبيعي العالمي في خليج المكسيك الأمريكي ثم انتقل تدريجيا عقب الحرب إلى منطقة الخليج في الشرق الأوسط واعتبرتها مجالا حيويا وغنيا بالنفط الذي يجب استغلاله وتطويره والاستفادة منه في تطوير صناعتها وبنيتها التحتية الداخلية ولا يمكن البحث عن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم العربي وخاصة بلدان المشرق بمعزل عن مسألة النفط[1]

هناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي واستنزاف موارد الدول النامية حيث حاولت الكثير من الدول زيادة معدلات إنتاجها من المواد الأولية مثل النفط لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ولسداد التزاماتها الخارجية وبالتالي لا تستطيع الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي، وقد أصبحت قطاعات للمواد الأولية مثل النفط تشكل جزءا كبيرا من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية والجزء الرئيسي من صادرتها وبالتالي ازداد استغلال قاعدة الموارد البيئية مما يترتب عليه استنزاف عناصرها [2]

كانت طبيعة الاتفاقيات البترولية التي تمت خلال النصف الأول من القرن العشرين الشركات البترولية الاحتكارية والدول صاحبة الثروة البترولية، ومنها العراق هي في الحقيقة بمثابة اتفاقيات من جانب واحد لأن دول المنطقة كانت واقعة تحت نفوذ دول تمتلك شركات البترول، لذا قامت شركات البترول من جابها بصياغة هذه الاتفاقيات التي ألزمت حكام المنطقة ومنهم حكام العراق مثلا على توقيع الاتفاقيات النفطية

(1)- خميسة عقاجي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية، دراسة حالة الجزائر، 1990 -2014 مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، 2015، ص 7

(2)- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت 1989، العدد 142، ص 113، 145

طويلة الأمد، تحت ضغط البوارج الحربية البريطانية وقد وقعت الحكومة العراقية ثلاثة اتفاقيات طويلة الأمد لمدة 85 سنة.

لجأت أغلب الدول المنتجة للنفط بسبب ضعف القدرات الإدارية في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص إلى التعاقد مع الشركات الأجنبية لتنفيذ وتشغيل وصيانة وإدارة المشروعات النفطية مما ساعد على ترسيخ التبعية ، وأضعفت بدورها فرص نمو قدرات الإدارة المحلية للمشاريع ، ومهدت الطريق إلى تعميق مصالح الشركات النفطية الأجنبية على المدى الطويل ، ولقد التقت مصالحهم مع مصالح بعض القيادات البيروقراطية وغير البيروقراطية من المنتفعين وتمكنت الشركات النفطية من خلالها من أن تمارس أقصى قدر ممكن من الحرية في اتخاذ القرارات، وفي إتباع قواعد التوظيف والحوافز المناسبة ، وتطبيق ما تراه من أساليب للحصول على أرباح، وكان الجزء الأكبر من العائدات النفطية ، يعود إلى الدول الصناعية[1]

إن التجارب الكثيرة بين معظم الأقطار المصدرة للنفط و الشركات النفطية و من خلفها المصالح الدولية ، تدلنا على أن هذه الأقطار قد وقعت تحت استغلال اقتصادي طويل لم تتورا فيه الشركات والدول الغربية الكبرى المالكة لها من استخدام جميع الطرق للضغط والتهديد، حتى تستمر مصالحها في الوقت الذي تتفق فيه الأقطار المصدرة للنفط أمام تلك المصالح ، موقف العاجز على الرغم من كل الخطوات الجماعية التي اتخذتها ففي الوقت التي استخدمت فيه الحكومات العربية المصالح النفطية استخداما سياسيا عجزت الأقطار المصدرة للنفط على أن تقوم باستخدام جزئي لهذه القدرة الاقتصادية الهائلة سواء كانت نفطية أم مالية مولدة من النفط .

(1)-بيبور خنسي، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، منشورات تارسا رقم 500، الطبعة الأولى، كردستان، العراق، 2006، ص 25،26

الفرع الثاني: مسارات التسوية في الشرق الأوسط بدلالة الولاء للخارج

يهدف نظام الشرق الأوسط المطروح إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية، لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية.

فالمشروع الشرق أوسطي يجري تصميمه من خارج المنطقة ،وسيفرض من خارجها وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لإعادة صياغة الوطن العربي انطلاقا من ميزان القوى والواقع الجديد، وحسب أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية في العالم [1]

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 أطلقت إدارة بوش سياسة جديدة لصوغ شرق أوسط جديد يشكل بسياقه التدخل في العراق القوة الدافعة للتحول، حيث أعلن الرئيس بوش قائلا:

"إن إنشاء عراق حر في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثا مفصليا في الثورات الديمقراطية العالمية "

وفي خطاب تلو آخر أوضح مسؤولو الإدارة الأمريكية أنهم لن يعتمدوا سياسة ترمي إلى إدارة الأزمات القائمة واحتوائها، معربين بدلا من ذلك عن عزمهم القفز فوقها، عبر إعادة صياغة المنطقة وتعزيز الديمقراطية والسلام ، لتعدو الصراعات القديمة فاقدة الأهمية [2]

قامت الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية منذ لحظة تدخلها الكثيف فيها على دعامتين هما احتواء التوسع السوفياتي ، وضمان تدفق النفط الرخيص ، ولقد أقر الرئيس ترومان Truman بأهمية نفط الخليج في خطابه أمام الكونغرس في 24 ماي 1951 إذ

(1)- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص9

(2)- مارينا أتاواي وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، بيروت، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص 1

أعلن أن الشرق الأوسط يحتوي على نصف احتياطات النفط في العالم و قد راهنت أمريكا على ما يسمى الدولة العربية المعتدلة فأوصى ترومان بمستويين من التحالف العسكري الإقليمي : قيادة الشرق الأوسط المستوحاة من النموذج البريطاني و منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي عرفت بحلف بغداد [1]

ويجدر التأكيد أن المصطلح سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية وهو يقسم العالم العربي بضمه دولا غير عربية، ويقوم التصور الغربي للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركبة، تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات، وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور الأمريكي والأوروبي والصهيوني إنما يقوم على رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني [2]

إن ما يهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي " مصالح الغرب " ومصالحها الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، على حساب حقوق وسيادة واستقلال البلدان العربية الإسلامية، فالشرق الأوسط الكبير يمس بشكل مباشر وخطير الوضع الجغرافي والسياسي والثقافي في المنطقة، ويسقط النظام العربي والوحدة العربية والسوق العربية المشتركة، ويجدد صياغة الثقافة العربية الإسلامية.

3- إصلاحات منظومات التربية والقضاء والادارة:

يعد التعليم من ركائز نهضة الأمم فالدول التي تقدمت اهتمت بالتنمية البشرية التي عمادها إصلاح نظام التعليم والتدريب وخططه وأهدافه ومناهجه لذا وضعت الدول العربية بصفة عامة التعليم على رأس أولوياتها باعتباره القاطرة التي تعبر بنا في القرن الحادي

(1)- مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص4

(2)- غازي حسين ، مرجع سابق ، ص 11 .

والعشرين، وقد عقد الدول العربية بصفة عامة على تدعيم التعليم وتطويره انطلاقا من أنه الركيزة لدفع عجلة التنمية من ناحية ثانية ولأنه وسيلة للحراك والتغيير الاجتماعي والتميز والتفوق ومواجهة تحديات العصر والعولمة من ناحية ثالثة فقد انتهجت العديد من الدول العربية إصلاحات في منظومات التربية ، فمثلا تهتم مصر بتطوير التعليم ومناهجه إيمانا بأن التعليم هو الدعامة الأساسية للتنمية الشاملة ويتضح ذلك جليا من التطور الكمي ورصد الميزانيات المالية الهائلة للتعليم التي تزيد عاما بعد عام ، كما يشهد التعليم تطورا كبيرا في المستوى الكيفي أيضا ويتمثل ذلك في التطور الذي حدث في المناهج الدراسية بمراحل التعليم المختلفة وبدأت وزارة التربية والتعليـم إعادة الصف الســـادس في المرحلة الابتدائية مرة ثانية في العام الدراســـي 2005/2004 [1]

أما في الجزائر فقد تم إصدار منشورات رسمية تتعلق بالتحضير التربوي للإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية المعتمدة ابتداء من سنة 2004 و المتضمنة إجراءات و ترتيبات تربوية وتنظيمية متعلقة أساسا بالمناهج الجديدة وفي الكويت تم في بداية 2004 تشكيل ثلاث لجان كلفت بمراجعة المناهج الدينية والتعليمية، أما في العراق فقد تم تشكيل لجان جديدة تشرف على إعادة صياغة وتجديد المناهج، كما تم تغيير بعض مناهج التربية الإسلامية في بعض مراحل الدراسة كما دعت تونس إلى إصلاح تربوي جديد شرعت في تنفيذه ابتداء من سنة 2003 ، حيث تم ضبط خطة تنفيذية تؤسس لمنظومة تربوية عصرية من أجل تنشئة الأجيال على قيم الحداثة و امتلاك العلوم العصرية و التكنولوجيا والتشبع بالقيم العصرية، ونظام العلاقات الدولية والميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، وتنوع الثقافات وتسامح الحضارات وغيرها من المناهج

(1)- عبد السلام مصطفى، تطور مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مصر، جامعة المنصورة، 2006، ص 273

حتى تتخلص من التبعية و انتهاج أساليب غربية و مناهج مستوردة علينا بتطوير وإصلاح المنظومات التربوية لكي نستطيع تجاوز الأزمات ونحاول بناء مجتمع قوي فإصلاح المنظومة التربوية يعني إصلاح المجتمع وتطويره وتخليصه من التبعية ، إضافة إلى الإصلاحات التربوية أجريت إصلاحات إدارية وقضائية عديدة ففشل الإدارة العامة في دول العالم الثالث إلى تقليدهم وتكييفهم مع النماذج الغربية التي يستوردونها أي أن عملية تطبيق النماذج الغربية في إدارتهم هي السبيل الوحيد وراء فشل هذه الأخيرة منذ نهاية الخمسينيات وحتى بداية التسعينات من هذا القرن الذي نعيشه ، وهناك جدل حول أسباب فشل الإدارة في دول العالم الثالث ، ففي مقالة نشرها أيم اكوى بعنوان " تطور الإدارة العامة والنظام الرأسمالي " ونسب فشل الإدارة في العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية التي كانت هذه الدول تخضع لسيطرتها

حيث أكد في طرحه أن دول العالم الثالث كانت معاقة من طرف الدول الرأسمالية التي تمتلك القوة في تكوين النظم والأسس الإدارية داخل إدارتها لخدمة مصالحها في هذه الدول المستضعفة ، لذا فإن هذه النظم والنماذج التي خلفها النظام الرأسمالي الاستعماري بحاجة إلى تغير محتوياتها لأنها لم تعد صالحة لدول العالم الثالث المستقلة ، كما أنها لم تعد فعالة في المجال التنموي لهذه الدول ، لذا فقد انتهجت الدول العربية تغيرات عديدة فيما يخص منظومات القضاء والإدارة محاولة منها لإخراجها من الأطر الاستعمارية القديمة و التخلص من التبعية .

المطلب الثاني:استراتيجيات معالجة مسالة الولاء للخارج لدى القيادات السياسية

أثر الولاء على جل أطر الحياة في الدول العربية، وانعكس ذلك على الجوانب المختلفة للدولة السياسية والثقافية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ولأجل أن تتجنب هذه الانعكاسات السلبية للولاء لابد من استراتيجيات لمعالجة الوضع والتخلي على الولاء للخارج، ومحاولة صياغة نظام جديد للدول العربية، تكون فيها مستقلة في اتخاذ قراراتها،وليست مجبرة أو موجهة، ومن بين هذه الاستراتيجيات:

الفرع الأول: الإصلاح الديمقراطي:

تعتبر فكرة الديمقراطية من أكثر المسائل التي أثارت ولا تزال تثير جدلا واختلافا كبيرين

و هذا لأننا نجد أن الديمقراطية شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر ، فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية تستخدم بعدة معان منها أنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة ، وهناك الديمقراطية النيابية وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية وهو ما يعرف باسم الديمقراطية المباشرة ،وهناك الديمقراطية القانونية كذلك فعن كلمة ديمقراطية قد استخدم أحيانا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار إذا كانت ديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا وهي نظم تعرف بالديمقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية[1]

فمفهوم الديمقراطية لا يعد مفهوما غامضا يقبل مختلف التأويلات والتلاعب بالألفاظ، إنما مفهوم قائم على شروط ومحددات رئيسية لا يقوم الحكم إلا بها ولا يستقر العمل إلا عليها،ويكون ذلك بوجود رؤيا سياسية في المجتمع تقر أن الشعب مصدر السلطات

(1)-محمد سليم محمد غزوي ، نظرات حول الديمقراطية ، الأردن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص09

وأن الأمر قائم على الشورى ، وتتطلب الديمقراطية المعاصرة تحقيق مشاركة فعالة لأفراد المجتمع و جماعاته دون استثناء وبشكل متساو، من خلال نص الدستور على مبدأ المساواة بين المواطنين وضمان حقوقهم السياسية، ومن هذا المنطلق وصفت الديمقراطية بأنها عملية لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وذلك بخلاف النظم غير الديمقراطية التي يحتكر الحكم فيها فرد أو قلة [1]

نلاحظ أن الديمقراطية تواجه عدة معوقات في العالم الثالث ، وهي البعد عن نمط التصنيع في المجال الاقتصادي وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية وانتشار الأمية والفقر والانقسامات الإقليمية والطائفية وتهميش المرأة وفرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية الاستعمارية والتأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية والتدخل الخارجي ، وهي كلها معوقات للديمقراطية في الوطن العربي ، ومن أجل الإصلاح الديمقراطي يجب نمو القاعدة المجتمعية العامة للدخول في التطور الديمقراطي إقناعا منه بأن الديمقراطية تتطلب امتدادا تاريخيا ما للفكرة في حد ذاتها، ودرجة معقولة من النمو والتطور المجتمعي، ومناخا يدعم التعددية [2]

إن الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية يكمن في تخلي النخب الحاكمة عن احتكار السلطة وعدم التوظيف الذرائعية لمسألة تعدد القوى السياسية وتوجهاتها الفكرية والبرامجية من أجل تعطيل أو تأجيل الخيار الديمقراطي، كما يرتبط بمدى الاستعداد لإصلاح مؤسسات النظام السياسي وأجهزته ، بمراجعة جذرية لطريقة عمل المؤسسات فيه [3]

إن هناك عدة شروط من أجل القيام بعملية الإصلاح الديمقراطي ومن هذه الشروط نجد

(1) -علي خليفة الكوري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002،
(2)- علي خليفة الكواري ، مرجع سابق ، ص4
(3)- مصطفى بالعور، تحول الديمقراطية في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988، 2008)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 07

– التسليم بوجود معارضة،والاستعداد لإعطائها قدرا من الشرعية المقننة بشرط أن تكون سلمية وملتزمة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ القانون والنظام والدستور.

– وضع آليات لتداول السلطة سلميا وقانونيا أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي، طبقا للأحكام الدستورية المقررة.

– مراعاة الحكم وتحسيس الرأي وإرادة الأغلبية في البلاد والاحتكام إليها عند الضرورة بأسلوب التوافق السياسي العام.

– القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة و عدم اللجوء للعنف [1]

وحتى يتحقق الإصلاح الديمقراطي لابد أن هذه المراحل:

1– مرحلة القضاء على النظام السلطوي: يشهد المجتمع العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقود عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

2– مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي: يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف والحفاظ على ذاته.

3– مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي : حيث يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة و بالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي ، يتخلى النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم [2]

(1) - علي خليفة الكواري ، مرجع سابق ، ص 4

(2)- نجلاء الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1979، ص29

4- مرحلة النضج الديمقراطي : تهدف إلى تحسين الآداء الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة ، بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها [1]

وهناك العديد من المؤشرات التي تثبت وجود تحول ديمقراطي:

أ- **الدستور**: وهو النظام الأساسي للدولة والمرجعية العليا للكيان السياسي وتتضمن حقوق واجبات المواطنين وغيرها.

ب- الحريات العامة : تشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها ، وحرية التنظيم حرية الصحافة وتداول المعلومات وحريـــــة البحث العلمي والحـــق في الاختلاف[2]

ج- التعددية السياسية : على اعتبار أنها التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة ، كما أنها تعطي مختلف القوى الفاعلة في المجتمع ، الحق في مخاطبة الشعب لكي يكون الحكم الذي يرجع هذه القوى أو تلك ، وبدون ذلك ليس هناك ديمقراطية حقيقية[3]

د- النظام التمثيلي: يحقق مبدأ التمثيل النيابي والمشاركة السياسية التي هي شرط واجب للديمقراطية وتتحقق به قيام السلطة التشريعية، بوصفها أحد أركان الدولة الوطنية الحديثة.

هـ- التداول السلمي على السلطة: هو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود تحول ديمقراطي والتداول على السلطة من مختلف القوى السياسية.

([1])- نجلاء الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 30

([2])- غالب الفريجات ، على طريق التنمية السياسية ، عمان ، دار أزمنة للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص 21

(3)- إسماعيل صبري مقلد، المقومات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 09، سبتمبر 1979، ص 85

و- نزاهة الانتخابات والفصل بين السلطات : وهما نقطتان فاعلتان يبرزان مدى الديمقراطية في الدولة .[1]

يمكن القول إن الإصلاح الديمقراطي عنصر مهم من استراتيجيات معالجة مسألة الولاء للخارج، وذلك لما تحمله هذه الظاهرة من إيجابيات في مستوى تطبيقها في الدول

*** الشفافية والمساءلة:**

نتيجة لغياب الشفافية و المساءلة في أغلب سلطات الدول العربية فقد تفشت ظاهرة الفساد في هذه السلطات فلا سياسات مكتملة ولا مشاريع صادقة ولا سلطات تسهر على راحة المواطنين ، فالفساد ساد في الدول العربية نتيجة لغياب هذه الأخيرة أو انعدامها في العديد من الدول ، وبالنظر للفساد على أنه الاستغلال غير المشروع لمصدري القوة والتأثير في المجتمع ، سلطة المال وسلطة السياسة ، فأوجه الفساد المختلفة ناتجة عن الفساد السياسي ، الذي يشمل احتكارا للسلطة السياسية وإعاقة تداولها ، وعدم الفصل بين السلطات وغياب القضاء المستقل وترهل إرادة الدولة ،واستغلال النفوذ والتلاعب بنتائج الانتخابات وانتشار المحسوبية والطائفية ، كل ذلك يشمل فسادا يضعف الدول ويهدد سلامة النظام العام و يؤدي إلى الوصول إلى حالة الدولة الفاشلة .

إن الفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية باهظة، ويعمل تأخير عملية التنمية وتحقيق الازدهار للشعوب وأنه يعوق بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات.

وحتى نقضي على هذه الآفة علينا بإتباع طرق تؤدي بنا للتخلص منها وهي الشفافية والتي تعني وضوح العلاقة مع الجمهور، فيما يخص إجراءات تقديـــــم الخدمات

(1)- علي الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 173، جويلية 1993، ص 59

والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة، وبخاصة السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم ، كذلك تعني الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة أو السرية التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح [1].

و عرفتها منظمة الشفافية كذلك أنها المبدأ الذي يتيح للمتأثرين بقرار إداري تجاري أو خيري، معرفة الحقائق الأساسية وآليات عملياته، أنه واجب موظفي الخدمة المدنية ليعملوا بشكل ظاهري ومتوقع ومفهوم " وحتى تطبق الشفافية في الدول علينا بإتباع النقاط التالية

– تقليل الغموض والضبابية والقضاء على الفساد.

– تمكين المعنيين بالقرارات على تلبية حقوق العامة من خلال مشاركتهم في المعلومات وتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة وتسهيل عمليات تقييم الآداء وتحقيق الديمقراطية.

– مصداقية المنظمة أمام الرأي العام والحكومة القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

– اختيار قيادات تتصف بالموضوعية والنزاهة والانتماء والولاء للصالح العام.

– توجد قناة مفتوحة للاتصال بين المواطنين وأصحاب المصالح المسؤولة[2]

أما المساءلة فهي واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية سواء كانوا منتخبين أم معينين، وزراء أم موظفين ومن في حكمهم في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم في العمل، يفترض هذا المفهوم وجود علاقة تدرج هرمي للمسؤولية، أي سلم ترابطي يقدم فيه كل من يشغل

(1)- منظمة الشفافية الدولية ، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد ، المركز اللبناني للدراسات ن ص 63

(2)-كاواه محمد فرج قرداجي ، أثر الشفافية و المساءلة على الإصلاح الإداري بتنفيذ من قبل كيدوا KEDO، كردستان ، 2011 ، ص4

درجة أدنى تقريرا عن سير عمله إلى الدرجة التي فوضته، وتعني كذلك أن الحكومة مسؤولة أمام الشعب الذي فوضها استخدام المال العام ، مما يفرض عليها إطلاع الشعب ومشاركته عبر ممثليه المفوضين [1]

كما يشير أن المساءلة "هي إجابة الأفراد والمؤسسات عن الأسئلة الموجهة إليهم بسبب سلوكيات غير مرغوب فيها وتنافي مع الأنظمة والمعايير وتظهر أهمية المساءلة من خلال ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية وتحقيق الالتزام بالتنفيذ الصحيح والملائم للسياسات العامة وتقوية وتفعيل حق المواطنين وأصحاب المصالح في مساءلة المسؤولين عن قرارتهم وأعمالهم المختلفة المشكوك فيه [2]

وحتى تتحقق المساءلة وتطبق في الدول العربية التي تعاني العديد من المشاكل في هذا المجال لابد من أن تكون المساءلة تجمع بين خمسة أنواع وهي : المساءلة القانونية ، المساءلة المالية ، المساءلة الأخلاقية والمساءلة السياسية العامة ، مساءلة الآداء وحتى تفعل عملية المساءلة من تحسين الآداء وتعزيز الشعور بالجدارة والكفاءة على مستوى الأفراد والمنظمات ، لكي تتمكن الدول العربية من معالجة هذه المشاكل التي تأثر في سياستها وفي آداءها يجب أن تطبق المساءلة والشفافية في إدارتها وهيئتها وحتى يتحقق ذلك لابد من توافر الديمقراطية في المجتمع، الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها للمواطنين والموظفين، نشر الوعي لدى الموظفين والمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم ، التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية و التطوير الإداري ، التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة ، دعوة مؤسسات المجتمع المدني للعمل على رفع شعار مكافحة الفساد

(1)- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، رام الله، الطبعة الثالثة، 2013، ص 59.

(2)- كاواه محمد فرج قرداعي ، مرجع سابق ، ص 5 .

والبدء بالإصلاح، كل هذه الإجراءات حتى نتمكن من تطهير مؤسسات وإدارات هذه الدول والقضاء على الفساد.

الفرع الثاني: الإصلاح الاقتصادي:

على مدى خمسين عاما الماضية ومنذ بدايات عهود الاستقلال، لم تتمكن البلدان العربية من صياغة نموذج اقتصادي واحد، يمكن أن يقتدى به من الآخرين في الدول النامية ويمكن أن يعزى ذلك الفشل لعوامل عديدة منها ما هو اقتصادي إضافة إلى أسباب اجتماعية متنوعة، لقد بدأت البلدان العربية مرحلة الاستقلال في ظل حكومات وطنية بمحاولات لإنجاز تطور اقتصادي، بإمكانيات مالية وبشرية متواضعة،فاعتمدت بعض الدول العربية خيار الاشتراكية وبعضها اعتمد الرأسمالية وذلك كل على حسب قدراته وتوجهاته.

لكل هذه الدول واجهت العديد من المشاكل نتيجة لقدرتها المحدودة وسوء التسيير ، لقد طرحت مسألة الإصلاح الاقتصادي منذ أكثر من عقدين من الزمن في عدد من الدول العربية مثل مصر، تونس، المغرب، الأردن واليمن وغيرها من البلدان العربية، لكن التجاوب مع دعوات الإصلاح والتصحيح كانت محدودة وإن تم تبنيها فقد كانت النتائج محدودة ومعدومة وذلك راجع إلى أن هذه البلدان كانت مثقلة بالديون الخارجية وهي لا تزال كذلك ، نتيجة للاقتراض الهائل من أجل تمويل التجارة الخارجية وإنجاز المشاريع الكبرى ، أو لشراء السلاح والعتاد العسكري [1]

لقد اتضح أنه يتوجب على هذه الدول القيام بعملية إصلاح اقتصادي هادفة وشاملة تسعى إلى رفع الطاقة الإنتاجية، وجعل الاقتصاد يتميز بالمرونة من خلال اكتسابه القدرة على مواجهة الأزمات، وهذا والإصلاح الاقتصادي، رأينا أنه يهدف إلى معالجة

(1) - عامر ذياب التميمي، السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، 2005، ص 8

الاحتلالات التي تعاني منها الدول ، وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهذه الاختلالات هي العجز في الموازنة العامة وانخفاض الاحتياطات النقدية وعجز الميزان التجاري ، وارتفاع نسبة البطالة ونسبة التضخم وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية واختلال القطاع المصرفي والتجاري وهي في مجموعها لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إضافة إلى تفاقم المشاكل في المجتمع [1]

ولأجل أن تتمكن الدول العربية من القيام بإصلاح اقتصادي لابد من الخطوات التالية:

– يجب أن يتسع مجال الإصلاح الاقتصادي حسب أولويات منطقية وبترابط مدروس وبتنسيق متكامل، حيث أن القيام بعملية الإصلاح الشامل وبدون تمهيد وإعداد كاف، يمكن أن يحقق نتائجا غير مرضية، لذلك يجب تحديد نطاق وخطوات الإصلاح بكل دقة.

– استعمال معايير مرنة وديناميكية، تتنسب مع حالة المد والجزر والتفاعل الذي يترتب عن عملية الإصلاح، والذي يتأثر بطبيعة الحال بالظروف الاجتماعية والسياسية.

– كفاءة وقدرة الجهاز السياسي في الدولة والكوادر الفنية المتخصصة التي تقود عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي [2]

إن تحويل الاقتصاديات العربية متمكنة قادرة على النمو وتفعيل الآداء، يتطلب التجاوب مع مطالب الإصلاح وتعزيز دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الاقتصادية فالمعروف أن اقتصادات البلدان العربية تتمثل في التبعية للخارج والاعتماد على الوسائل

(1)- مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط، الجزائر، 1999، ص31

(2)- محمد زاهي المصري، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000

التقليدية في الإنتاج الصناعي والفلاحي، وانعدام الترابط الداخلي بين الفروع المختلفة أدى إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية للدول العربية، وبالتالي فإن هذه الدول يجب عليها أن تعيد بناء الهياكل الاقتصادية وإدماجها في المحيطين العربي والدولي [1]

تظل مسائل السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية من أهم الأمور التي يجب وضع تصورات بشأنها في ظل التعقيدات السياسية والإدارية القائمة والتي تحول دون إنجاز تطوير وتحديث لهذه السياسات، ولابد أن تستفيد الدول العربية من التجارب السابقة، ومحاولات الإصلاح وتتبين أوجه الخلل في اقتصاداتها وتتبع سياسات فعالة تمكنها من تحقيق الإصلاح الاقتصادي من هذه السياسات:

– إنجاز تحول هيكلي عبر تعديل القوانين والأنظمة الحاكمة للعمل الاقتصادي،وتحرير الملكية في مختلف القطاعات بما فيها القطاعات الأساسية أو المحورية مثل النفط والمرافق.

– الانخراط في عضوية منظمة التجارة الدولية من أجل الاستفادة من شروطها وبما يعجل من تحسين أداء القطاعات ذات الميزات النسبية، في مختلف البلدان العربية.

– تطوير الأوضاع الإدارية بما يتوافق مع مستلزمات الإصلاح الهيكلي.

– تعزيز إمكانيات التعاون الاقتصادي و تفعيل التجارة البيئية بين البلدان العربية ، ودعم جهود التكامل الاقتصادي عن طريق توفير شروط أفضل لرجال الأعمال للعمل [2]

يمكن القول إن المحددات التاريخية تعطل عملية التنمية والإصلاح مثل التبعية والاستعمار لكن ذلك لا يحول دون دراسة هذه المعوقات المتنوعة ومحاولة وضع الأسس الملائمة لتجاوزها.

(1)- ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية 28-30 /1997/04، الجزائر المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر Ce- NEAP

(2) عامر ذياب تميمي، مرجع سابق، ص 109

يطرح موضوع الولاء السياسي للقادة تجاه طرف خارجي مجال للبحث والتتبـع وذلك اعتمادا على الرؤية القائلة أن حرية القرار الداخلي والخارجي للدولة يجب أن تبرز مستقلة عن أي إيحـاءات وتأثيرات على أساس هذا الفهم ، فإن الدولة مطالبة أكثر لإبـــــراز استقلالها الفعلـــي وذلك من خلال أطر المساءلة وحكـــم القانون والشفافية و تفعيـــل المضامين القيمة المستهجنة بفكرة الارتباط بالخارج وقرنها بطبائع الخيانة وعدم الإخلاص للوطن .

إن نقد حالة الولاء السياسي للقادة وتوصيفه ضمن الأطر السلبية للممارسة السياسية يجب أن يراعي حقيقة تأصل هذا الولاء ، هو محصلة عوامل تاريخية وكذلك عجـــز اقتصادي وهشاشة جديدة بالنسبة لقيم الهوية والانتماء ، وتراجع في مستويات التعليـــم وكفاءة المنظومات القضائية والصحية والوظيفية ، كما يضاف لذلك عدم القـــدرة على مواجهة حالـــة الاستلاب الثقافي وبالتالي فإن أي مواجهة للمؤلات السلبية لمسألة الولاء الخارجي بحيث يجب أن تمر عبر معالجة هذه التفاصيل كما يتعين أن تفعل أطر الحكم الراشد في تتبع سلوك السياسيين وأولوية المصلحة الوطنية على الارتباط التاريخـــي أو الطائفي ، كما أنه ليس من المعي أن تقطع الدولة صلات تقليدية إذا كـــــان في ذلك مصلحة لها وخروج عن دائـــرة التبعية مع إدراك أن القوى الخارجية لن تسمح بسهولة حدوث الانفصال عن تبعيتها في تطوير هوية مستقلة ولا برقي وتطور اقتصاديـــــن منفصلين عن هيمنتهما.

إن العالم العـــربي يعد مثال واضح للحالة التي يعيق فيها الولاء للخارج استقلاليـــة القرار الوطني و في ذلك تبرير لأنشطة التسلح غير المعقولة والفساد المالي السائد وكذا تردي المنظومة التعليمية والصحية والقضائية وعجز القوانين عن تحقيق الأهداف المرجوة منها وإننا فـــي هـــذا الصدد نميل إلى توصيف حالات الولاء هذه إلى درجات من عدم تقدير المسؤولية وكذا التفريط في المصالح الوطنية ، ولنا في ذلك أمثلة كثيرة حينما

يتراجـــع عنصر المصلحة الوطنية لصالح الخضوع للخارج بناءا على ولاءات سياسية للقادة ، فهناك دول الخليــج كما دول شمال إفريقيا تتقدم فيها خدمة المصالح الأجنبية علـــــى حساب الاعتبارات الوطنية والسيادية ، بل أنه صار من الواضح جـــــدا أن صياغة السياسة الخارجية لهذه الدول إنمـا تتم خارج الأطر المتعارف عليها وإنما في دوائر صنع القـــرار الغربية والإقليمية .

يقدم النموذج اللبناني والعراقي والجزائري والمصري أفضل تجسيد لرسوخ التبعيـــــــة والولاء للخارج خاصة الدول الاستعمارية سابقا ، فالسياسة الخارجية الجزائرية لا يمكـن أن تفهم بمعزل عن هيمنة وتوجيه السياسة الخارجية الفرنسية وسلوك الخارجـــي ، ويحـــدد ضمن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج المعونة الذي يندرج في أحد أنماط إستراتجية الابتزاز التهديـــــدي ، كما أن دولة مثل لبنان تفتقد لحرية القـــرار فـــــــي السياسة الخارجية نتيجة تقاطع الو لاءات لكل من فرنسا والسعودية وإيـــران ، و يبـــــرز النموذج السلبي للولاء للخارج في دولة مثل سورية ، خاصة بعد 2011 وقبلها العـــــراق في 2003 ، وكلا البلدين خاضعين بشكل مطلق لإيران التي استطاعت على مدار قرابة عقدين من الزمن أن تسيطر على أربع دول في المنطقة وتخطط لتشيع كامل الخليـــــج فـــــــي آفاق السنوات اللاحقة ، دون أن ننسى نموذج السعوديـة والبحريـــــن والإمارات والكويت ضمن العلاقة غير المتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأبرز دليل على ذلك واقعة قطع العلاقات مع قطر في جوان 2017 التي أبانت عن توجيه خارجي لسياسات تلك الدول و القدرة على شراء ولاءات دول أخرى مثل جيبوتي وموريتانيا والبحريـــــن ، مصر لاتخاذ قرار المقاطعة .

إن الصورة السلبية لتؤصل الولاء للخارج في العالم العربي لا يمكن محاربتـــــها إلا بفتـــح المجال أمام الحقائق والوثائق وإتاحتها لكامل الشعوب العربية وزيادة الوعي لدى الأفراد في القدرة على تغير تلك الأنظمة والحـد من ممارستها التي تتنافى مـــع مصالح

الدول وهو رهان صعب خاصة في ظل المنظومة القمعية التي تمتلكـــها تلك الدول وكذا الحرص الدولي على تثبيتها ، وهي كلها معطيات تستلزم فترة زمنية طويلة لتصحيحها .

1- القران الكريم والسنة

- أبو داود
- سورة فصلت، الآيـة 34.
- سورة مريم، الآيـة 45.
-سورة النساء، الآية 65.

2- الكتب

1- ابن حسين ناحي، التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5 ،2008.

2- أتاواي مارينا وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، بيروت، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، 2008.

3-أحمداسراء عمران، دور القيادة في الإصلاح السياسي، دراسة العلاقة بين الفكر الممارسة – عمر بن عبد العزيز نموذجا،2012.

4- أفقير مصطفى، الاعتماد على الذات كمدخل للتحرر من التبعية الرأسمالية العولمة، العدد الرابع.

5- البار أمين، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى،2014.

6- البنيان مها، الولاء والبراء، المكتبة الإسلامية، دار القاسم، 1417.

7- التميمي مشحن زيد محمد، النخبة السياسية ورأس مالية الدولة العراقية، الجامعة المصرية، 2013.

8- الحموي ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، تحقيق محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث، بيروت، دون سنة نشر.

9- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجيات الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

10- الرميحي علمحمد، النفط والعلاقات الدولية، الكويت، عالم المعرفة، 197810

11- السرجاني راغب، الشيعة نضال أم ضلال؟ دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى،2011.

12- السعدي أمين حافظ، أزمة الإيديولوجيات السياسية، القاهرة، الهيئة العالمية لقصور الثقافة، طبعة أولى، 2014.

13- الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر،القاهرة،2007.

14- الصادق علي، ماذا تعرف عن حزب الله، الطبعة الثانية، 2007.

15- الفريجات غالب، على طريق التنمية السياسية، عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، 2005.

16- الكراسي سميح وآخرون، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، 2010.

17- الكواري علي، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 173، جويلية 1993.

18- المصري أحمد، الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط، المنطلق النظري والتطبيقات العملية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 3.

19- المصري خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دمشق، دار ييينوي،2014.

20- الموسوي الصادق عباس، الحركات الإسلامية بين خيار الأمة ومفهوم المواطنة، حزب الله نموذجا، لنان، مركز الغدير حسين محمد كامل، طائفة الدروز، تاريخها وعقائدها، دار المعارف، مصر للدراسات والنشر، 1962.

21- النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجموعة مؤلفين (بغداد – بيروت – أربيل – معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دون سنة نشر.

22- باكير علي حسين، حزب الله تحت المجهر، كتاب الراصد، دون سنة نشر.

23- بشارة مروان، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

24- جرغون عرفات علي،**قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء وأعداء**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع طبعة الاولى،2016.

25- حسن ماهر محمد، القيادة أسباب ونظريات ومفاهيم، عمان، دار مكتبة الكندي، طبعة الأولى،2014.

26- حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.

27- خضير ابراهيم، العراق ودول الجوارالإقليمي، دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية والدولية، دون سنة النشر.

28- خلاف خلف الشاذلي، أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، شؤون عربية،.2011

29- خميس خلود محمد، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا بعد 2003، دون سنة نشر

30- خنسي بيبور، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، منشورات تارسا رقم 500، الطبعة الأولى، كردستان، العراق، 2006.

31- رجعفري براند، المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة إمام عبد الفتاح، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس القومي للآداب والفنون، دون سنة نشر.

32- رويس جوزايا، فلسفة الولاء، أحمد الأنصاري، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 337، الطبعة الأول 2001.

33- زايد أحمد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مصر، نهضة مصر، طبعة الاولى، 2008.

34- سرور عبد الناصر، أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990، 1991، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005 .

35- سهيل طقوس محمد، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النفائس، لبنان، 2009، الطبعة الاولي.

36- شحادة أسامة، المشكلة الشيعية، كتاب الراصد، 2008، الطبعة الثانية.

37 - شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، عالم المعرفة، 1990.

37-صالح جواد الكاظم، علي غالب الصافي، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد 1990، 1991.

38-صميض هشام، مفهوم الولاء في ضوء الخبرة الحضارية الإسلامية من التجزئة نحو وحدة الأمة العربية، منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، العدد الرابع 2015.

39- عبد الرحمان عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث،الكويت، عالم المعرفة،1990.

40- عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية،الكويت، دار المعرفة،1989

41- علىجرغونعرفات، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء ...أعداء، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016.

42- عواد نور الدين، أمريكا اللاتينية نهوض قومي نقدي بأفق ثوري أممي، كوبا، كنعان النشرة الإلكترونية، العدد 1076، 2007.

43- غزوي محمد سليم محمد، نظرات حول الديمقراطية، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.

44- قلعجي قدري، الثورة العربية الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، الطبعة الثانية، 1994 .

45- ماضي جمال، القيادة المؤثرة، مدينة الأندلس والحجاز، المدائن للنشر والتوزيع، 1995، طبعة الأولى .

46- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ،طبعة الثانية ،1989 .

47- مخلف شاكر الحاج، الرموز المحظورة، دار النشر الإلكتروني، دون سنة نشر.

48- مشدت وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، خلال فترة 1973، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

49- مصطفى عبد السلام، تطور مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مصر، جامعة المنصورة، 2006 .

50- مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، رام الله، الطبعة الثالثة، 2013.

51- مقلد إسماعيل صبري، المقومات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 09، سبتمبر 1979 .

52- خضير ماجد حميد، مقومات السياسة الخارجية القطرية، دراسة في السلوك السياسي، الدراسات الدولية، العدد 49 دون سنة نشر.

53-الزيدي وليد كاسد، سياسة فرنسا الثقافية دراسة حالة لبنان : 1959- 1986 ، بيروت ، منتدى المعارف ، طبعة الأولى ، 2013 .

54- التميمي عامر ذياب، السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، 2005 .

55-رميح طلعت، النظام الرسمي العربي من فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الاستراتيجي، سلسلة استراتيجيات مصر، دون سنة نشر.

56-الكوري خليفة المسالة الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

57-نصار ممدوح، وهبان أحمد، التاريخ الديبلوماسي، العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815، 1991، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، الإسكندرية، دون سنة نشر،

58-وطقة علي أسعد ، إشكاليات العربية و قضا لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة مفتي محمد بن أحمد ، ، عمادة شؤون الملكيات جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1989 .

59-مصباح عامر ، العلاقات الأمريكية – السعودية في عصر التحولات (الجزائر، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2008 .

3- مذكرات

1- مزابية خالد، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2013.
-2عقاجي خميسة، النفط في العلاقات الأمريكية العربية، دراسة حالة الجزائر، 1990 - 2014 مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، 2015.
3- زيتوني نصيرة، واقع اللغة العربية في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حائل، السعودية، 2013.

4- فكرون عبد الحق، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري – دراسة حالة الجزائر – رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014 .

5- حضري فضيل، تشكل النخبة الدينية في الجزائر، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان،2013 .
6- بالعور مصطفى، تحول الديمقراطية في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988، 2008)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية، 2010 .
7- النعيمات رهام فواز فارس، صورة المناذرة والغساسنة في الشعر الجاهلي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الأدب، 2006 .
8- آل رشيد حمد بن محمد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2012 .
9- أل رشيد حمد بن محمد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، 2012.
10- المصري محمد زاهي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

11- عياش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008 .

12-سلمان عبدو حسن رزق، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، فلسطين.

13-قرحات سعدي، التشريع المنظم المنافس في الجزائر منذ 1963، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2002 .

14-عصام عبد الوهاب " متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

15- عبد الوهاب عصام "***متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس***، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

16- حمود الشهري ظافر، دور القيادة السياسية في محاربة الفساد الإداري من المنظور الإسلامي، الخليفة عمر بن الخطاب نموذجا، ماجستير تقييم الإدارة والشريعة، جامعة ملايا، دون سنة نشر.

17- الرفاعي نجلاء، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1979 .

4- المجلات

1- شيماء عبد السميع، عبد الله محمد، دوافع نشأة القوى الإقليمية (التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية)، مجلة الدراسات العليا، جامعة الفليبين، 2015، العدد14

2- عبد الله مصطفى محمد، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط، الجزائر، 1999.

3-قحايرية أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3.
4_وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2005.
5- مجلة المقاوم، عدد27، ص 15-16 (نقلا عن كتاب حزب الله رؤية عابرة)
6- جريدة النهار اللبنانية 1986/12/11 م.
7- باكير علي حسين، حزب الله تحت المجهر، مجلة الراصد، دون سنة نشر
8- الجوزي جميلة ودحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015.
9- محمد جهلان، القطب ودوره في التواصل الحضاري بين الجزائر وعمان، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها، غرداية، الجزائر، 2010.
10- أحمد عباس عبد الله وأحمد محمدجاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29 -2012.

5- مواقع إنترانت

1- البتول عبد الفتاح ، المنطقة العربية بين التهديدات الأمريكية " دور إيران الإقليمي بعد أحداث سبتمبر ، تاريخ الاطلاع 2017/06/04 ، 11:00 صباحا
http://islamselect.net
2- الخطيب أحمد، صناعة قادة العالم في أكاديمية " ساند هرست " العسكرية البريطانية، تاريخ النشر 21 أكتوبر 2014، تاريخ الاطلاع:
http://www.szszpost.com،2017/05/15
3- الخطيب لينا سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، تاريخ الاطلاع 2017/05/28، الساعة 15 :52
4- النميري عمر،الفرنكوفونيةاستعمار أم استخراب، تاريخ الاطلاع 2017/05/14 – 18:59 مساءAlaria news.com

5-جسر لندن سقط " الخطة السرية للأيام الأولى لبريطانيا بعد وفاة الملكة ، آخر تحديث 2017/05/05 ، تاريخ الاطلاع 2017/05/14 - 13:30 زوالا
www.huffpostarabi.com
6-جنداري إدريس،الفرنكوفونية إيديولوجية استعمارية بغطاء ثقافي ولغوي، ديوان أصدقاء العرب، تاريخ الاطلاع 2017/05/14، 15:19 مساءا،http://groups.google.com
7-شاهين جيروم، هل الفرنكوفونية لغة أم سياسة، العدد 4199 صفحة 19، تاريخ الاطلاع 2017/05/14، 14:59مساءا www.almustaqbal.com
8- لأحمدي فهد عامر ا، ساند هيرست تحكم العالم، العدد 14735، تاريخ الاطلاع 2017/05/15 -19:54 مساءا www.alryadh.com-
9- مكرم رانيا التمدد، مستقبل الدور الإقليمي لطهران، الأهرام اليومي، تاريخ الاطلاع 2017/06/04، ص 36 http://www.ahram.org.eg
10-"منهم الحوثيون" أطلع عليه بتاريخ 11-07-2017 الساعة 12:58 موقع منبر علماء اليمن http://www.sospost.com
11- مختاري صالح ، البساط الأحمر أول دفعة تكونت في مدارس " كجب" ، نشر في 30-10-2009 ، و أطلع عليه 2017/05/15 ، 18:54 مساءا www.djazairess.com،
12- يعقوب فتحي مصلح، دول الكومنولث، ودول الفرنكوفونية، تاريخ الاطلاع 2017/05/14-11:45 صباحا www.airssform.com/forum
13 - ناصر عبد الرحمان، محددات العلاقة المصرية التركية، لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان، تاريخ الاطلاع 2017/06/04 الساعة 12:54 www.olamaa.yemen.net
14- حاج يوسف وضاح ، لماذا نجحت إيران في كسب ولاء الشيعة عبر العالم و جعلهم منهم قوة ضاربة أينما وجدوا ، 2017/06/04 ، www.umyyapress.com
2017/06/04 ، 12:30 مساءا .

15-أبنوا بدوي الدول العربية " الستالينية " هل يمكن تفويض النظام دون تقنين الدولة، www.rimmow.com, 10:21 -2017/5/14
16-الحلايفية غادة، ماهي دول الكومنولث، تاريخ التحديث 4 أكتوبر 2016،تاريخ الاطلاع 2017/05/14، 12:15 صباحا -mawdoo3.com
17-عبد الرحمان كوتي، ماذا خلق الاستعمار الغربي في المجتمع العربي الحديث، تاريخ الاطلاع 2017/05/16، 12:56 مساءا nidaulhind.blogspot.com

18-فجري سفيان، كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات، تاريخ الاطلاع: 2017/05/28، الساعة 16:04 www.france24.com
19-ليالي مجاد، صعود الإيديولوجيات وهبوطها في العالم العربي 14-05-2017، 09:08 صباحا www.alarb.co.uk
20-مبدأ مونرو بداية الهيمنة الأمريكية على العالم، منتدى ستار تايمز، تاريخ الاطلاع 2017/05/15، 11:21 صباحا www.startims.com
21-مجلة الراصد ، العدد 34 ، ربيع الثاني 1427هـ ، دراسة مميزة بعنوان ، ولاء الشيعة لمن http://www.alrased.net
22-محمد محمود ، دول الكومنولث البريطاني، تاريخ الاطلاع 2017/05/14 الساعة 12:18 صباحا www.egyppl.com
23-موهان أرشيس ، قمة الكومنولث، صلات قديمة وروابط جديدة ، تاريخ الاطلاع 2017/05/14 - 13:08 - www.meg.gov.inlin
24-نسراتي سناء ، منظمة الكومنولث بين الاستمراريةوالاندثار، الحوار المتمدن، العدد 380 - 2012/08/01 - تاريخ الاطلاع 2017/05/14 على الساعة 13:18 - www.ahewr.org
25-ولد سيدي محمد مصطفى ، الآثار السياسية و الاقتصادية للديون العربية 2004/10/03 ، تاريخ الاطلاع 2017/06/02 ،15: 15 www.aljazeera.net

6-مراكز الدراسات

1- الأطرش محمد " العرب والعولمة: ما العمل، بحوث ومناقشات ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.

2- التلاوي أحمد، السياسات السعودية تجاه الإخوان في عهد الملك سلمان المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012.

3- الذواديمحمود، ضعف التعريب النفسي في المجتمع التونسي وغيره من المجتمعات المغاربية، ملتقى آراء ومناقشات، تونس.

4- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت 1989، ال عدد145.

5- تيري لين كارت، ترجمة عبد الإله النعيمي، مخاطر الدولة النفطية، تأملات في مقارنة

6- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة، حالة العراق، العراق، مؤسسة فريديريك إيبيرت، مكتب الأردن والعراق.

7- عبد العزيز أحمد وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، العدد الخامس والثمانون،2010.

8- لورنس كوروب " الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي " سلسلة محاضرات الإمارات، ع 101، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

9- مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعةالثانية، 2011.

10- ندوة بعنوان، عاصفة الحزم (ما لها وما عليها)، المنتدى الدوري،الخرطوم، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية: 042015/12.

11- ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية 28-30 /1997/04، الجزائر المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر. Ce- NEAP

12_ الدغوشي أحمد محمد التيار السلفي في اليمن، تحدي التصدعات وفرض الثورة ن مركز الجزيرة للدراسات،2012.
13-بالقزيز عبد الإله،الفرانكفونية، إيديولوجيا، سياسات، تحدي ثقافي لغوي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 200.

7- المراجع باللغة الأجنبية

- John J.Mearsheimer .The Tragedy of Great power Politis New York .London .W.W Norton and company 2003 .

الفهرس

الخطة

مقدمة 01-08

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة 09-34

المبحث الأول : إطار مفاهيمي بشأن القيادة الولاء و السياسة الخارجية..... 09-22

المطلب الأول : مفهوم القيادة السياسية 09-14

المطلب الثاني : تعريف الولاء السياسي 14-17

المطلب الثالث :مبدأ الإستقلالية في السياسة الخارجية 18-21

المبحث الثاني :الإطار النظري لظاهرة الولاء السياسي 22- 34

المطلب الأول : نظرية النخبة 22-25

المطلب الثاني : نظرية التبعية لظاهرة الولاء السياسي 26-29

المطلب الثالث : نظرية الدور و ظاهرة الولاء السياسي 30-34

الفصل الثاني : بناء الولاءات السياسية للخارج بين الإعتبار التاريخي

و الإطار الواقعي 35-81

المطلب الأول : الولاء بمرجعية دينية 36-42

المطلب الثاني : الولاء بخلفية النظم القانونية المتبعة 43-47

المطلب الثالث : الولاء بالإنتماء الإيديولوجي 47-51

المبحث الثاني : تكيف الولاءات السياسية في الواقع العالمي 52-63

المطلب الأول : الكومنولث كإطار للولاء البريطاني 52-55

المطلب الثاني : الرابطة الفرنكفورية كوضع الولاء لفرنسا 56-59

المطلب الثالث : الولاء تحت نفوذ قوى كبرى بين مبدأي

مورنو و بريجنيف 60-63

المبحث الثالث : آليات صنع الولاءات السياسية 63-82

المطلب الأول : التكوين العلمي و العسكري للنخب الحاكمة 64-66

المطلب الثاني : دور الشركات متعددة الجنسيات و نظم الإنتاج 66-74

المطلب الثالث : الميراث الإستعماري اللغة و الإدارة 70-73

المطلب الرابع : منظومات التحالف العسكري و الصياغة

المديونية المالية 74-81

الفصل الثالث : ولاءات القيادات السياسية العربية للخارج

دراسة في التكوين والسيرورة 82-117

المبحث الأول : ولاءات القيادات السياسية العربية بين

التاريخ و الأسباب المعززة 84-97

المطلب الأول : نماذج الولاء للخارج في التاريخ العربي 85-90

المطلب الثاني : الأسباب المعززة لولاء القيادات العربية 91-97

المبحث الثاني : ولاءات القيادات السياسية العربية في ظل تحولات

ما بعد 11 سبتمبر 2001 97-103

المطلب الأول : تكوين الولاء الشيعي و الولاء لإيران 98-100

المطلب الثاني : صنع الولاء لقطر و تركيا في تجربة حكم الإخوان 101-103

المبحث الثالث : الولاء السياسي للخارج في العالم العربي بين الأشكال

و إستراتجيات المعالجة 104-117

المطلب الأول : إشكال الولاء السياسي للخارج في العالم العربي 105-111

المطلب الثاني : إستراتجيات معالجة مسألة الولاء للخارج

لدى القيادات السياسية 112-117